

بسم الله الرحمن الرحيم

قام الطالب بإعداد هذا الخطأ المطلوب منه
(تصحيح)

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول

محمد بن محمد بن عبد الله

تيمم لمدح

د. محمد بن عبد الله

بواسطة محمد بن عبد الله

١٤٠٤ هـ

المصطلحات الفقهية

في

المعاملات المالية



بمقدم

لنيل درجة الماجستير

إعداد

الطاب / عبد الغفار عبد البصير الجوزجاني

إشراف

الأستاذ الدكتور / فريد بن عبد الله عتار

عام ١٤٠٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِشْرِ قَسْرٍ يَغِيثُ

نَافِثًا

"المقدمة"

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا
محمد وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته وسار على طريق هدايته
الى يوم الدين .

وبعد : فان أفضل ما اتجهت اليه الهمم ، وبذلت فيه
الجهود ، واستنفذت فيه الطاقة ، وضي به الباحثون والدارسون
ما تضمن خدمة الشريعة الاسلامية الفراء وتناول تبين أحكامها
وتحرير مسائلها وقضاياها الكلية والجزئية .

وان من خير ما اشتغل به العلماء والمجتهدون من عصر
الصحابة رضوان الله منهم حتى يومنا هذا دراسة الفقه
الاسلامى وتعليمه والتأليف والتصنيف الجاد فيه ، سواء ما كان من
فقه المذاهب الأربعة المدونة المشهورة (الحنفية والشافعية
والمالكية والحنابلة) أو من فقه الأئمة المجتهدين الذين لم
يقدر لمذاهبهم الجمع والتدوين والتحرير اللائق بها مثل الامام
النخعى الثورى والأوزامى وابن أبى ليلى والليث بن سعد
وأبى ثور ومن فى طبقتهم ومنزلتهم العلمية . .

ولا يخفى أن لكل علم من العلوم المشهورة وفن من الفنون
المعروفة مصطلحات خاصة بذلك العلم ودلالات عرفية مستقلة
للألفاظ المستعملة لذلك الفن ، سواء أكان من العلوم العقلية
أو النقلية أو التجريبية .

وأن البحوث المتعلقة بمصطلح كل علم تعتبر بمثابة المدخل للبحث العلمي والدراسة المنهجية التي تتناول مسائل ذلك العلم وقضاياها بالجمع والتحرير والتوضيح والتنقيح . . . الخ .

من أجل ذلك رغبت أن أساهم في خدمة الفقه الاسلامي من هذا الجانب باستقراء وجمع الألفاظ ذات الدلالات الاصطلاحية في عرف الفقهاء التي ترد وتستخدم في أبواب المعاملات المالية مع شرحها وبيانها وتوضيح معانيها في لغة العرب ثم في عرف الفقهاء واستعمالاتهم وذلك كرسالة لنيل درجة الماجستير في الفقه الاسلامي من جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

وقد جعلت هذه الرسالة مقتصرة على " المصطلحات الفقهية والمعاملات المالية " نظرا لأهمية المعاملات المالية في حياة الأمم والشعوب ، وفي مجال الدراسات الشرعية البحتة والدراسات القانونية والاقتصادية المقارنة بالفقه الاسلامي لتكون مساهمة متواضعة مني في تيسير معرفة هذه الاصطلاحات لكل باحث ودارس ومصنف في هذا المجال ، ولتكون اللبنة الأولى في بناء معجم متكامل للمصطلحات الفقهية في سائر أبواب الفقه ومباحثه . .

وان من المقرر المعلوم أن حركة التأليف في المصطلحات العلمية قديمة قدم تلك العلوم ، وقد توالف فيها تصنيفات أهل العلم ، في كل فن على حدة ، ففي النحو مثلا ترى أقساما الشأن يضعون مؤلفات في شرح مصطلحاته مثل : " الحدود للفراء " و " الحدود " للأبدي و " الحدود " للفاكهي ، وفي أصول

الفقه مثلا ترى الامام الباجي مؤلف في مصطلحاته كتابه " الحدود
في الأصول " ، وفي الفقه ترى الامام ابن عرفة يضع " حدود
الشهيرة التي شرحها الامام الرصاع التونسي في كتابه " الهداية
الكافية الشافية لبيان حقائق ابن عرفة الوافية " ، وكذا فعل
الآمدي في مصطلح أهل الكلام عند ما ألف كتابه الصين لمعاني
ألفاظ الحكماء والمتكلمين " . . . الخ .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر اهتم بعض العلماء بوضع
مصنفات تشرح اصطلاحات سائر الفنون كما فعل ابن البقاء الكفوي
في كتابه " الكليات " والانكرلي في مصنفه " دستور العلماء " ،
والتهانوي في مدونته " كشاف اصطلاحات الفنون " ومن قبلهم
الشريف الجرجاني في كتابه " التعريفات " .

أما في مجال الفقه الاسلامي على الخصوص ، فقد عنى
فقهاء كل مذهب ببيان مصطلحات مذهبهم خاصة ، ومن هذا
المنطلق وضع المطرزي كتابه " المقرب " والنسفي كتابه " طلبية
الطلبة " والبستاني " الشهيرة " مصنفك " كتابه " والحدود
والاحكام " في شرح الالفاظ التي يستعملها فقهاء الحنفية في
مؤلفاتهم الفقهية ، ومثل ذلك فعل الأزهري في كتابه " الزاهر " ،
في شرح مصطلحات الامام الشافعي في " الأم " والنووي في كتابه
" تهذيب الأسماء واللغات " و " لغات التنبيه " وابن بطال الركبي
في " النظم لمستعذب في شرح فريب المذهب " والفيومي في
" المصباح المنير في فريب الشرح الكبير " . . . ومثل ذلك صنع

الامام الجبى المالكى فى " غريب ألفاظ المدونة " والأصوى
التونسى المالكى فى " تنبيه الطالب لفهم ألفاظ ابن الحاجب "
ويقصد مختصره فى الفروع ، وكذا الامام البعلى الحنبلى فى
كتابه " المطلع على أبواب المقنع " الخ .

وعلى هذا فقد شرعت فى عمل سبق للجهابذة الأعلام من
علماء الأمة وفقهائها طرق بابيه وسلوك سبيله ، فكان بحثى هذا
عيالا على جهودهم السابقة ومؤلفاتهم القيمة ما كان منها
متناولا لسائر الفنون أو لمذهب واحد من المذاهب . .

فمرا أنه نظرا لوجود ألفاظ اصطلاحية مشتركة بين المذاهب
الفقهية قد تختلف معانيها بين مذهب وآخر فان الحاجة تمس
الى تتبع معنى هذا المصطلح فى كل مذهب مع عرضه وبيانه ،
وتحريره من أجل التعرف على هذا المصطلح بسائر دلالاته فى عرف
الفقهاء . . ونظرا لوجود ألفاظ اصطلاحية خاصة لكل مذهب
على حدة يصعب العثور على معانيها فى مدونات الفقه أو فى
كتب المؤلف فى غريبها لكونها مفقودة أو لم تر نور الطباع
بعد ، فقد كان فى عملى هذا المتضمن بيانها توضيح لمعانيها
ودلالاتها عند المذهب الذى درج على استعمالها فى مدوناته .

بالإضافة الى أننا لا نكاد نجد كتابا خاصا يجمع سائر
هذه المصطلحات ما كان منها من العناوين الواضحة فى مدونات
الفقه وموسوماته وما كان من ذوات المعانى الخفية التى لا يعثر
على بيانها الا فى بطون كتب الفقه وتضاعف أبوابه وفصوله . .

ثم أنه كثيرا ما يقف الباحث أمام مصطلح فقهي لا يفهم دلالته ولا يدرك مقصود الفقهاء منه ، ولا يكاد يعثر على مرجع يبين مدلوله أو يهتدى لمعناه في الشروح والحواشي الفقهية لصعوبة بلوغه والعثور عليه في مظنته أو غير مظنته . . .

فلهذا رغبت أن تكون لي مساهمة في تقريب هذه المصطلحات الفقهية وتيسير فهمها والتعريف بمعانيها عند أهل الفقه . . . وقد نهجت في رسالتي هذه أن أشرح هذه المصطلحات في مرف الفقهاء من المصنفات والمعدونات الفقهية وكتب الحدود والمصطلحات والغريب المعتمدة عند أهل كل مذهب عند بيان معنى المصطلح عندهم ، ليكون ذلك وفق المعتمد عند أرباب المذهب أنفسهم ، لأنهم أدرى وأعلم في استعمالاته في مذهبهم ولأن الأمانة العلمية والدقة في النقل العزو تقتضي ألا ينقل شيء عن مذهب إلا من الكتب المعتمدة عند أصحابه .

ولما كان لكل مصطلح فقهي معنى لغوي ، يطابق في بعض الأحيان معناه الاصطلاحي أو يخالفه ، أو يكون الاصطلاحي مستعدا منه ، أو موافقا له مع إضافة بعض القيود ، حرصت على بيان المعنى اللغوي لجمل المصطلحات الواردة في الرسالة وذلك بالاعتماد على كتب اللغة المعتمدة وحسب ، لأن المعاني اللغوية لا يصح استقائها أو استغادة معناها إلا من مدونات اللغة الموثوق بها كلسان العرب والصحاح ومعجم مقاييس اللغة ونحوها . . . وفق الضجج السليم للبحث العلمي . . .

وقد مدت الى تجنب طريقة سوق المصطلحات على حسب
أبوابها الفقهية ، واتجهت الى ترتيبها ترتيبا معجميا حسب
حروف الهجاء ، لأن ذلك أيسر في الرجوع اليها والانتفاع بها
والاستفادة منها .

وإذا كان حاجي خليفة يقول في كتابه " كشف الظنون " نحو
أسباب التصنيف عند العلماء : " أن التأليف على سبعة أقسام
لا يؤلف عالم ما قل الا فيها وهي :

- ١ - اما شيء لم يسبق اليه فيختصره .
- ٢ - أو شيء ناقص فيتممه .
- ٣ - أو شيء مفلق يشرحه .
- ٤ - أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه .
- ٥ - أو شيء متفرق يجمعه .
- ٦ - أو شيء مختلط يترتيبه .
- ٧ - أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصحح .

فعلى هذا هو من قبيل شرح المفلق وجمع المتفرق وترتيب
المختلط ، مع ما تيسر من التحرير والتنقيح والتنسيق على حسب
مكنة واستطاعة مبتدئ مقل مثلي في أول عمل علمي يقدم عليه . .
ولست أدعي فيه الجودة والاتقان المطلوبين ولا خلوه من
الخطأ والتقصير ، وان حرصت على ذلك فيه ، فان وفقت الى
الصواب فهذا ما كنت أبغى ، وهو من فضل ربي ، وان أخطأت
فعذري أنني كنت حريصا على تجنب الزلل والخطئ .

وأرجو الله أن لا يحرمنى من الأجر ، وأن يعده فى صحيفة
أعمالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم ،
وقديما قال العماد الأصفهاني : " أنه لا يكتب كتابا
فى يومه الا قال فى فده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا
لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان
أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص
على جملة البشر " .

عبد الففار عبد البصير . .

مكة لمكة فى ١٤٠٤/٤/٢ هـ

الإباحة

الإباحة : من أبَحَّتْكَ الشَّيْءُ : أحلَّتْهُ ، وأباح الشَّيْءُ : أطلقه
والعُبَاحُ : خلاف المحظور (١) .

وهي في الاصطلاح : تسليط من المالك على استهلاك عين ،
ولا تملك فيها .

وفي مجلة الأحكام العدلية : عبارة عن الرخصة لشخص
أن يأكل ، أو يتناول شيئاً بلا عوض (٢) .

(١) أنظر لسان العرب ٤١٦/٢ .
(٢) أنظر القواعد للزركشي مخطوط ٣ أ - مجلة الأحكام
العدلية م ٨٣٦ .

الإِبْضَاعُ

الإِبْضَاعُ : دفع المال الى من يتجربه على ان كل الربح لسرب
المال . وسمى رأس المال بضاعة ، والمعطى : المَبْذُوع .
والآخِذُ : المُسْتَبْذِعُ (١) . أنظر البضاعة .

(١) مجلة الاحكام الشرعية م ١٧٨٦ - مجلة الاحكام العدلية ١٠٥٩

الاجارة

الإجَارَةُ : بتثليث المهمزة ، والكسر أفصح ، وهي مشتقة من الاجر ، وهو العوض ، كما ورد في قوله تعالى " لو شئت لاتخذت عليه أجرا " (١) وأيضا في قوله تعالى " فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن " (٢) وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها في خبر الهجرة قالت : " واستأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بنى الديل هاديا خريتا " (٣) ومنه سمي الثواب أجرة لان الله تعالى يعوض العبد به على طاعته أو الصبر على مصيبة ، وعلى هذا فالاجارة لفظة : اسم للاجرة ، وهي العوض وكراء الاجير ، يقال : قد أجره اذا أعطاه أجرة .

قال التهانوي : ان الاجارة وان كانت في الاصل مصدر أجر - زيد ، بإجر بالضم ، اى صار أجيرا ، الا أنها في الاغلب تستعمل بمعنى الايجار ، ان المصدر قد يقام بعضها مقام بعض - فيقال : أجزرت الدار اجارة أى أكرمتها .

ومن العرب من يقول : أجزرت غلامي أجرا فهو ماجور ، وأجزرته ايجارا فهو ماجور وأجزرته فهو مؤجر ، ولا يقال هو اجر ، فانه يعتبر خطأ وقيحا . (٤)

(١) سورة الكهف الآية (٧٨) .

(٢) سورة الطلاق الآية (٦) .

(٣) رواه البخارى في كتاب الاجارة ١١٦/٣ .

(٤) أنظر لسان العرب ١٠/٤ - معجم مقاييس اللغة ٦٢/١ - الصباح

المنير ١٠/١ - كشف اصطلاحات الفنون ٩٨/١ - تهذيب

الاسماء واللغات ٤/١ .

وأما فى الاصطلاح : فقد اختلف الحنفية مع جمهور الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة فى تعريف الاجارة بناء على اختلافهم فى اشتراط التعمين فى الموءجر حيث اتجه الجمهور الى صحة اجارة الموصوف فى الذمة خلافا للحنفية ، وبناء على ذلك : عرفها التهانوى من الحنفية انها " بيع نفع معلوم بعوض معلوم دين أو عين " .

والمراد بالنفع : المنفعة وهى اللذة والراحة من دفع الحر والبرد ، وغيرهما ، والمراد بالدين المثلّى كالنقود والمكيل والموزون والمعدود المتقارب ، وبالمين القيمي ، وهو ما سوى المثلّى من الاعيان المختلفة الاحاد المتفاوتة الافراد ، والعوض يتناول الاعيان المالية والمنافع وقد خرج بقيد العوض العارية والوصية بالنفع .

وعرفها الجمهور بانها " عقد على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة من عين معينة أو موصوفة فى الذمة أو عمل بعوض معلوم " (١) .

الأَجْرُ والآجِرَةُ :

الكراء على العمل وجزاؤه ، والجمع أجور .

المَأْجُورُ :

هو الشئ الذى ملكت منفعته بعقد الاجارة .

المُسْتَأْجِرُ :

هو الممتلك للمنفعة بالاجارة ، ويقال له المكترى ايضا .

(١) حاشية ابن عابدين ٤/٦ - كشف اصطلاحات الفنون ١٨/١ -

التعريفات للجرجاني ص ٥ - نهاية المحتاج ٢٦١/٥ - المغنى

لابن قدامة ٣٢٢/٥ - كشف القناع ٣/٢٧٥ - منتهى الارادات

٤٧٦/١ - مجلة الاحكام الشرعية م ١٦٥ .

إِجَارَةُ الذِّمَّةِ :

_____ هي عقد على منفعة مباحة معلومة موصوفة في الذمة مدة

معلومة بمعرض معلوم .

كما اذا استاجر دابة موصوفة للركوب ، أو الحمل بأن قال : استاجرت منك دابة صفتها كذا لتحملني الى موضع كذا ، وكما اذا قال : ألزمتك خياطة هذا الثوب أو بناء جدار فقبل (١) .

الإِجَارَةُ المُضَافَةُ :

_____ هي الاجارة لمدة تبتدىء من وقت مستقبل (٢) .

الإِجَارَةُ المُنَجَّزَةُ :

_____ هي الاجارة لمدة تبتدىء من حين العقد (٣) .

الْأَجْرُ :

_____ هو المُلْكُ للمنفعة بعقد الاجارة ، ويقال له مؤجر ومكاري (٤) .

أَجْرُ المِثْلِ :

_____ هي الاجرة التي قدرها اهل الخبرة السالمين عن القرض

أو بعبارة أخرى : هي أجرة ما يماثل المأجور نفصا مع اتحاد الزمان والمكان (٥) .

الْأَجْرُ المُسَمَّى :

_____ هو الاجرة التي ذكرت وتعينت حين العقد (٦) .

الْأَجِيرُ :

_____ هو من أجر نفسه مدة معلومة أو لعمل معلوم (٧) .

(١) شرح منتهى الإرادات ٢/ ٣٥٠ .

(٢) مجلة الأحكام الشرعية م ٥٢٧ .

(٣) " " " م ٥٢٦ .

(٤) " " " م ٥١٨ .

(٥) " " " م ٥٢٥ .

(٦) " " " م ٥٢٤ .

(٧) " " " م ٥٢١ .

الأَجِيرُ الْخَاصُّ :

هو الذى يعمل لواحد أو أكثر عملا مؤقتا مع التخصيص ، فتكون منفعته مقدرة بالزمن ، لاختصاص المستجرفى مدة الاجارة دون أن يشارك فيها غيره ، فلو استأجر شخص طاهيا لطبخ له خاصة مع تعيين المدة كان ذلك الطاهى اجيرا خاصا ، ويسمى هذا الاجير ايضا باجير الواحد والاجير المنفرد . والخادم والموظف من هذا القبيل (١) .

الأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ :

هو الذى يعمل لا لواحد مخصوص ولا لجماعة مخصوصين ، أو يعمل لواحد مخصوص أو لجماعة مخصوصين عملا غير مؤقت ، أو عملا بلا اشتراط التخصيص عليه ، فلو استأجرت زوجا للفرش غير مشروط عليه أن لا ينجد لغيرك فهو أجير مشترك ، سواء كان فى منزلك أم فى محله ، وسواء عينت له مدة النجادة أم لا . كما أن اعطاء السلعة للخياط ليخيطها ثوبا هو اجارة على العمل ، والخياط أجير مشترك . (٢)

الأَجِيرُ الْمُنْفَرِدُ :

أنظر الاجير الخاص .

أَجِيرُ الْوَاحِدِ :

أنظر الاجير الخاص .

-
- (١) انظر الحيازة والعقود ص ٢١١ ، الدر المختار ٩٦/٦ ، روضة الطالبين ٢٢٨/٥ — لغات التنبيه ص ٨٥ ، م ٦٠٢ من مرشد الحيران ، وم ٤٢٢ ، ٤٢٣ من مجلة الاحكام العدلية وم ٢٢٢ من مجلة الاحكام الشرعية الحنبلية .
- (٢) أنظر المراجع السابقة وم ٢٢٣ من مجلة الاحكام الشرعية الحنبلية وم ٦٠٤ من مرشد الحيران .

الإحتكار

الاحتكار : مأخوذ من الحكر ، والحكر يضم الحاء ، وسكون الكاف اسم له ، وهولفة الحبس ، ويطلق على ادخار الطعام للترص ، وصاحبه محكر ، الحكر ، والحكر جمعها ما احتكر يقال : انهم يحتكرون فى بيعهم ينظرون ، وترصون ، وانه لحكر لا يزال يحبس سلعته والسوق حادة حتى يبيع بالكثير من شدة حكره أى : من شدة احتباسه وترصه .

الحكر : أصله فى كلام العرب هو الماء ، المجتمع كأنه احتكر لقلته ، واحتكار الطعام جمعه ، وحبه يترص به الفلاء^(١) .

أما الاحتكار اصطلاحا فقد اختلفت فيه تعاريف الفقهاء بناء على القيود التى وضعها كل مذهب .

فعرفه ابن عابدين من الحنفية " بأنه اشتراء الطعام ونحوه وحبه الى الفلاء " .

وقال الشافعية : هو أن يشتري الأقوات وقت الفلاء ليسكه ، ويبيعه بأكثر من ثمنه للتضييق حينئذ .

أما المالكية : فقد روى سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم قال : سمعت مالكا يقول : الحكرة فى كل شىء فى السوق من الطعام والزيت ، والكتاب ، وجميع الاشياء ، والصوف ، وكل ما أضر بالسوق .

(١) أنظر لسان العرب ٢٠٨/٤ - معجم مقاييس اللغة ٩٢/٣ -

الصباح المنير ١٧٥/١ - المغرب ١٢٤ - تهذيب الاسماء

واللغات القسم الثانى ٦٨/١ .

أما الخنابلة فقالوا : ان الاحتكار المحرم ما جمع ثلاثة

شروط ، وهى :

- ١ - أن يشتري •
- ٢ - أن يكون المشتري قوتا •
- ٣ - أن يضيق على الناس شرائه •

ولا يحصل الا بأمرين :

- أحدهما : أن يكون فى بلد يضيق بأهله كالحرمين والثغور •
- والثانى : أن يكون فى حال الضيق بأن يدخل البلد قافلة
فيتبادرذوالأموال فيشترونها ، ويضيقون على الناس^(١) .

(١) كشف اصطلاحات الفنون ٣٦/٢ - سبب الالتزام وشرعيته

٤١٢ - الاحتكار وآثاره فى الفقه الإسلامى ٢٢ •

الإِخَاذَةُ

الإِخَاذَةُ : من الأَخَذَ ، والأَخَذَ خلاف العطاء ، وهو أيضا
التناول ، الإِخَاذَةُ كما ذكر ابن منظور في لسان العرب :
الضيعة التي يتخذها الانسان لنفسه ، وكذلك الإِخَاذَةُ :
هي أيضا أرض يحوزها الانسان لنفسه ، أو السلطان .
أما الإِخَاذَاتُ في الاصطلاح ^{الفقهى} فقد شرحها صاحب
المغروب بقوله : " هي الأراضى الخربة التي يدفعها مالكها
الى من يعمرها ، ويستخرجها " . (١)

(١) لسان العرب ٤٧٢/٣ - المغروب في ترميز المغرب ٢١

الأردب

الأردب : مكيال ضخ لأهل مصر ^(١) يقول ابن الرفعة الانصارى :
" أما الأردب فلم يكن فيما نعلمه فى محل إقامة النبی صلى الله عليه وسلم ، بل هو من مكاييل مصر "

روى مسلم عن أبى هريرة أن النبی صلى الله عليه وسلم قال " وضعت
العراق درهمها وقفيظها ، وضعت الشام مديها ودينارها ، وضعت مصر
أردبها ودينارها ، وعدتم من حيث بدأتم وعدتم من حيث بدأتم " ^(٢) وأضاف
ابن الرفعة فقال : " فان الأردب عندنا ست وبيات كل وبة : أربعة
أرباع فجعلته أربعة وعشرون ربعا والربع أكثر من الصاع بأكثر من الثلث
بكثير " ، والأردب المصرى فى زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يعادل
(٥٢١٣٠) غراما من القمح ، أما الأردب المصرى الاسيوطى الرسمى يعادل
(١٥٦٤٢٠) غراما منه ، وقيل : انه يسع أربعة وعشرين صاعا " ولكن
ابن الرفعة رد على هذا القول فقال : " والتجربة تقتضى خلاف ذلك " ^(٣)

(١) لسان العرب ١/٤١٦ - تهذيب الاسماء واللغات القسم

الثانى ١/١٢٠ - المصباح الضير ٢٦٦ .

(٢) رواه مسلم فى الفتن وأشرط الساعة ٤/٢٢٢٠ .

(٣) الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان من ٧١ الى ٧٣ و ٨٧

الأرض

الأرض: البذل ما خسود من قولهم: أرشت بين القوم، إذا أقيمت
(١)
بينهم الشر، وأغريت بعضهم ببعض.

الأرض: يطلق في الأصل على دية الجراحة، وما يجب فيها.

وأما الأرض في البيع والشراء: هو الفرق الذي بين قيمة المبيع
المحسوب وبين قيمته سليما من الثمن.

وصى هذا النوع أرشا لأن المبتاع إذا وقف على العيب وقم
(٢)
بينه وبين البائع أرش خصومة.

(١) أنظر لسان العرب ٢٦٣/٦ - المصباح المنير ١٨/١.

(٢) النظم المستعذب ٢٩١/١ - شرح ضتهى الارادات ١٢٧/٢ -

كشاف القناع ٢٠٧/٣ - مجلة الاحكام الشرعية م ٢٠٢.

الِاسْتِبْدَالُ

الِاسْتِبْدَالُ : من اسْتَبْدَالَ الشئَ بِغيره ، وتبدله به اذا اخذه مكانه ، والاصل فى التبديل تغير الشئ عن حاله ، والاصل فى الابدال جعل الشئ مكان شئ آخر .^(١)

والِاسْتِبْدَالُ فى الاصطلاح الفقهي : هو بيع الدين ممن عليه الدين .^(٢)

وهو من المصطلحات الفقهية فى مذهب الشافعية .

(١) أنظر لسان العرب ٤٨/١١ - الصباح المتير ٥٠/١ .

(٢) المجموع شرح المذهب ٢٦٣/٩ - الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٣٠ وما بعدها .

الِاسْتِحْقَاقُ

الِاسْتِحْقَاقُ : هو طلب الحق ، من استحق الشيء ، أى استوجبه
وفى التنزيل " فان عثرانهما استحقا اثما ... " (١) أى استوجباه
بالخيانة . (٢)

وأما فى الاصطلاح : فقد عرفه ابن عرفة بقوله : " رفع ملك شىء
بشيء ملك قبله أو حرية كذا لك بغير عوض . "

وقال ابن عابدين : " والمراد بالاستحقاق ظهور كون الشىء حقاً
واجباً للغير أى بحيث لا يبقى لاحد عليه حق التملك . " (٣)

الِاسْتِحْكَارُ

الِاسْتِحْكَارُ : هو عقد اجارة يقصد به استيقاء الأرض للبناء والغروس
أو لأحدهما . (٤)

(١) سورة المائدة الآية (١٠٧) .

(٢) انظر لسان العرب ٥٣/١٠ .

(٣) الحدود لابن عرفة ٣٥٣ - حاشية رد المختار ١٩١/٥ -

البحر الرائق ١٥١/٦ .

(٤) رد المختار ٢٠/٥ - مرشد الحيران م ٥٩٦ .

الإِسْتِصْنَاعُ

الإِسْتِصْنَاعُ : طلب الصُّنْع وهو العمل ، او بعبارة أخرى طلب الصنعة من الصانع فيما يضمه ويعبر عنه في النشاط الاقتصادي المعاصر بأعمال المقاولات .

وفي اصطلاح الفقه الاسلامي : هو عقد مقاولة مع أهل الصنعة على أن يملأوا شيئاً ، فالعامل أو البائع (صانع) والمشتري (مستصنع) والشيء (مصنوع) .

مثال : اذا قال شخص خياطاً على صنع جبة ، وقماشها ، وكل لوازمها من الخياط ، فيكون قد استصنعه تلك الجبة ، وذلك هو الذي يدعى بالاستصناع ، اما لو كان القماش من المستصنع وقاولة على صنعها فقط فيكون قد استأجره ، والعقد حينئذ اجارة لا عقد استصناع ، وهو عقد شبهه بالسلم لأنه بيع معدوم ، والشيء المصنوع لزم عند العقد في ذمة الصانع البائع ، ولكنه يفترق عنه من حيث انه لا يجب فيه تعجيل الثمن ، ولا بيان المدة للصنع ، والتسليم ، ولا كون المصنوع مما يوجد في الاسواق ، وهو يشبه الاجارة ، كما أشرنا اليه آنفاً ولكنه يفترق عنها من حيث أن الصانع يضع مادة الشيء المصنوع من ماله (١) ماله (١) .

الإِسْتِثْمَانُ

الإِسْتِثْمَانُ : بيع يتوقف صرف قدر ثمنه على قبول الزيادة . (٢)

(١) د رر الأحكام شرح مجلة الأحكام م ١٢٤ - تحفة الفقهاء ٤/ ٥٣٨

مرشد الحيران م ٤٦٣ - حاشية رد المختار ٥/ ٢٢٣ .

(٢) الحدود لابن عرفة ص ٢٨٣ .

الإعارة

الإعارة : مصدر أعارت المتاع إعارةً والاسم منه عارية بتشديد الياء وقد تخفف والاول أصح وفيه لغة ثالثة وهى : عارة بوزن ناقة من عار اذا ذهب وجاء بسرعة ، وقيل من التعاور وهو التناوب فكانه يجعل للغير نوبة فى الانتفاع بملكه على أن تعود النوبة اليه بالاسترداد متى شاء (١) .

معناها فى الاصطلاح : قد اختلف الفقهاء فى معناها الاصطلاحى

هل هى تملك للمنافع أم اباحة لها ؟

حيث أن الحنفية والمالكية ذهبوا الى أنها تملك للمنفعة فعرفوها فى (تصوير الابصار) : " بأنها تملك للمنافع مجاناً " وعلى هذا نصت (المجلة) فى م ٧٦٥ و (مرشد الحيران) فى م ٧٧٣ .
وحدها ابن عرفة المالكي " بأنها تملك لمنفعة مؤقتة ، لا بعوض " .

بينما ذهب الشافعية والحنابلة الى أنها اباحة للمنافع .

فقى (معنى المحتاج) : " العارية اباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عليه " .

وفى تحرير الاحكام للحلى : " العارية عقد يقتضى اباحة المنفعة خاصته بغير عوض " .

ويعرفها الكاسانى بقوله : " العارية عقد تبرع بالمنفعة " فقضى هذا التعريف خروج من الخلاف بين الفقهاء هل العارية تملك للمنافع أم اباحة لها ؟ .

العارية : يطلق على الممين الماخوذة من مالك المنفعة للانتفاع بها بلا عوض ويقال لها المعار ايضاً ، فان وقتت بزمان فهى مؤقتة أو قيودت

بشرط أو قيد فمقيدة والا فمطلقة .

الْعَارِيَةُ اللَّازِمَةُ :

هي الإعارة التي يجبر عليها المُعِيرُ لو امتنع ، بأن
احتاج انسان لتسقيف ولم يمكن الا بوضع خشبة على حائط جاره ولم
يتضرر الحائط وجب على الجار تمكينه من ذلك فلو امتنع أجبره الحاكم .

الِاسْتِعَارَةُ :

طلب اباحة منفعة بلا عوض أو قبولها .

الْمُسْتَعِيرُ :

هو من أُبِيح له الانتفاع بلا عوض .

الْمُعِيرُ :

هو المبيح لمنفعة المعين بلا عوض . (١)

(١) بدائع الصنائع ٣٩٠٥ / ٨ - تنوير الابصار ٦٧٧ / ٥ - مننى المحتاج

٢٦٣ / ٢ - الحدود لابن عرفة ٣٤٥ - تحرير الاحكام ٢٦٩ / ١ -

المننى لابن قدامة ١٦٣ / ٥ - مجلة الاحكام الشرعية من م ١٢٧٩

الى م ١٢٨٣ .

الاعتصار

الاعتصارُ : من اعتصر عليه أى : بخل عليه بما عنده ، وكل شئ من
منعته وحبسته فقد اعتصرته ، وقيل : يعتصرُ : يرتجع ولذلك يقال :
اعتصر العطية : ارتجعها ، وقيل أيضا : الاعتصار : هو أن يأخذ
الرجل مال ولده لنفسه أو يقيه على ولده ، فلذلك لا يقال : اعتصر فلان
مال فلان إلا أن يكون قريبا له ، ويقال للفلام أيضا اعتصر مال أبيه
إذا أخذه (١) .

وقد حده ابن عرفة بقوله : " هو ارتجاع المعطى عطية دون عوض
لا يطوع المعطى " ، فالاعتصار مختص بالهبة وحدها وما فى معناها من
العطية والمنحة وما أشبه ذلك دون الصدقة ، وهذا المصطلح يختص به
المالكية (٢) .

(١) انظر لسان العرب ٥٧٩/٤ - معجم مقاييس اللغة ٣٤٤/٤ -

(٢) البهجة ٢٤٩/٢ - الخرشى ١١٤/٧ .

الإفلاس

الإفلاس : فى اللغة مأخوذ من الفلوس ، وهو أخس مال الرجل ، لأن أقل صنوف النقود هو الفلوس ، كما هو عند أهل العراق ، والشام ، وسأوى مليما عند أهل مصر والسودان والهند عند أهل الحجاز ، والنجد ، والبصرة عند أهل اليمن وجميعه فى القلة أفلس وفى الكثرة فلوس ، يقال فلسه القاضى تغليما : نادى عليه بأنه أفلس أى : أنه صار ذا فلوس بعد أن كان ذا درهم ، يفلس أفلاسا صار مفلسا كأنما صارت دراهمه فلوسا ، أفلس الرجل إذا لم يبق له مال يراى به أنه صار الى حال يقال فيها : ليس معه فلس ، وحقيقته الانتقال من حالة البصر الى العسر .^(١)

وقد دل عليه تفسير النبى صلى الله عليه وسلم مفلس الأخيرة ، قال النبى صلى الله عليه وسلم لأصحابه : " اتدرون من المفلس ؟ قالوا : يا رسول الله المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع قال : ليس ذلك المفلس ولكن المفلس من يأتى يوم القيامة بحسنات أمثال الجبال ويأتى قد ظلم هذا ، ولطم هذا ، وأخذ من عرض هذا ، فيأخذ هذا من حسناته ، وهذا من حسناته ، فان بقى عليه أخذ من سيئاتهم فرد عليه ثم صك له صك النار " .^(٢)

(١) لسان العرب ١٦٦/٦ - معجم مقاييس اللغة ٤٥١/٤ -

الصباح المنير ٥٧٨/٢ .

(٢) رواه مسلم فى كتاب البر والصلة ١٩٩٧/٣ .

فقول الصحابة اخبار عن حقيقة المفلس ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم " ليس ذلك بمفلس " تجوز لم يرد به نفي الحقيقة بل أراد فلس الآخرة أشد ، وأعظم بحيث حجب مفلس الدنيا بالنسبة اليه كالغنى .

أما الإِفْلَاسُ والتَفْلِيسُ في الاصطلاح : فهو منع حاكم من عليه دين حال يعجز عنه من تصرفه في ماله الموجود مدة الحجر .
أو بعبارة أخرى : النداء على المفلس ، وشهره بصفة الافلاس ، أو حجر الحاكم على المديون بشرط أن يكون الدين ، أو الديون ، حالة وأن تكون زائدة على ماله .

والمُفْلِسُ عند الفقهاء : هو من عليه دين ، أو ديون حاله زائدة على ماله ، أو بتعبير آخر : من دينه أكثر من ماله ، وسموه مفلسا ، وإن كان ذا مال ، لأن ماله مستحق الصرف في جهة دينه (١)
فكانه معدوم .

(١) حاشية ابن عابدين ١٤٢/٦ وما بعدها - شرح البهجة ١٢٢/٢ -
حواشي تحفة المحتاج ١١٩/٥ - نهاية المحتاج ٣١٠/٤ -
روضة الطالبين ١٢٧/٤ - المجموع شرح المذهب ٢٨٤/١٢ -
المغنى لابن قدامة ٣٠٦/٤ - منتهى الإرادات ٤٢٧/١٠ .

الإقالة

الإقالة : لغة الاسقاط ، والرفع ، والازالة ، وهى من القول والهمزة
للإزالة كإشكاه : ازال إشكايته ، وقاله البيع قبلا وأقاله اقالة بمعنى
أزال القول أى القول الاول هو البيع ، واستقلتى : طلب الى أن أقيه ،
تقابل البيعان : تفاسخا صفقتهما ، وتركتهما يتقابلان البيع أى
يستقيل كل واحد منهما صاحبه ، وقد تقايلا يعد ما يتايعا
أى تتاركا .

ويقال : قال البيع يقيه قبلا وإقالة كما يقال قلته بالكسر ، فهو
يدل على أن عينه (ياء) وليست واوا فلا يكون من القول ، وتقايلا اذا
فسخا البيع وعاد المبيع الى مالكه والشن الى المشتري اذا كان قد
ندم أحدهما أو كلاهما ^(١) .

وفى ذلك ورد قوله صلى الله عليه وسلم " من أقال ناد ما بيعته
أقال الله عشرته يوم القيامة " ^(٢)

الإقالة فى الاصطلاح : هى رفع العقد وإزالته ولو فى بعض المبيع ،
فالعقد اتفاق ينشئ التزاما ، أما الإقالة فهى اتفاق يزيله .

(١) لسان العرب ٥٢٩/١١ - المصباح المنير ٧٣٠/٢ .
(٢) رواه أبو داود فى كتاب البيوع حديث رقم : ٣٤٤٣ ، وابن ماجه
فى التجارات ٧٤١/٢ بلفظ " من أقال مسلما أقاله الله
عشرته " ، وفى مسند أحمد ٢٥٢/٢ .

اختلف الفقهاء فى مفهوم الاقالة :

فقال المالكية : انها بيع ثان ، لأن المبيع عاد الى البائع على جهته التى خرج عليه منه ، فهى تتم اذا بتراضى العاقدان ، ويجوز فيها ما يجوز فى البيع ، ويحرم فيها ما يحرم فى البيع . وقال الشافعية والحنابلة : انها فسخ ، لأن الاقالة تعنى الرفع والازالة ، ولأن المبيع عاد الى البائع بافظ لا ينعقد به البيع فكان فسخا كالرد بالعيب .

أما الحنفية : فاختلَفوا فيما بينهم ، فقال أبو حنيفة وقولُه هو المعتمد فى المذهب : الاقالة فسخ فى حق العاقدين ، بيع جديد فى حق ثالث غيرهما سواء قبل القبض أو بعده ، الا أنه لا يمكن جعلها فسخا فتبطل كأن تلد البهيمة المبيعة بعد القبض بالزيادة المنفصلة ، ودليله على أن الاقالة فسخ هو أنها رفع لغة وشرعا ، ورفع الشيء فسخه ، وأما أنها بيع ثان كسل واحد من المتعاقدين يأخذ رأس ماله ببدل ، وهذا معنى البيع الا أنه لا يمكن اظهار معنى البيع فى حق المتعاقدين للتناقض فأظهرناه فى حق ثالث .

وعلى هذا فمن اشترى دارا ولها شفع فلم يطلب الشفعة بعد علمه بالبيع ، ثم أقال العاقدان البيع ، فيثبت للشفيع حق طلب الشفعة ثانيا ، لأن الاقالة عقد جديد فى حقه ، وهو المراد بالشخص الثالث هنا .

وقال أبو يوسف : الاقالة بيع جديد فى حق العاقدين

وغيرهما الا أن يتعذر جعلها بيعا فتجعل فسخا ، كأن تقع
الاقالة قبل القبض في مبيع منقول ، لأن بيع المنقول قبل
القبض لا يجوز .

وقال محمد : الاقالة فسخ ، الا اذا تعذر جعلها
فسخا فتجعل بيعا للضرورة .

وقال زفر والشافعية والأكثر من الحنابلة : انها فسخ
في حق الناس كافة .

وتظهر ثمة الاختلاف بين الحنفية فيما اذا تقابل المتعاقدان
البيع بأكثر من الثمن الأول ، أو بأقل ، أو بجنس آخر ، أو أجلا
الثن في الاقالة .

فعلى قول أبي حنيفة : تصح الاقالة بالثمن الأول ، وببطل
ما شرط المتعاقدان من الزيادة ، أو النقص ، أو الأجل ، أو الجنس ،
سواء أكانت الاقالة قبل القبض ، أو بعده ، لأنها فسخ في
حق العاقلين ، والفسخ رفع العقد ، والعقد وقع بالثمن
الأول فيكون فسخه بالثمن الأول ، وببطل الشرط الفاسد . والحكم
هكذا على قول زفر ، لأن الاقالة عنده فسخ محض في حق الناس
كافة .

وعلى قول الشافعية والحنابلة : تبطل الاقالة في هذه
الحالات بسبب الشرط الفاسد كما في البيع .

وعلى قول أبي يوسف : تصح الاقالة بما ذكر من الثمن وشرطا
من الزيادة والنقصان والأجل ، لأنهما بيع جديد .

وعلى قول محمد : اذا كانت الاقالة بغير الثمن الأول أو
بأكثر منه فيبيع جديد إذ لا يمكن جعلها فسخاً لأن
شأن الفسخ أن يكون بالثمن الأول (١) .

-
- (١) حاشية ابن عابدين ١١٩/٥ وما بعدها - شرح فتح
القدير ٤٨٦/٦ - البحر الرائق ١١٠/٦ وما بعدها -
كشف اصطلاحات الفنون ١٢١١/٥ - مجلة الأحكام العدائية
م ١٦٣ - الأشباه والنظائر للسبكي ١٩٠ - حـدود
لابن عرفة ٢٧٩ - شرح منج الجليل ٧٠٥/٢ ، كشف
القناع ٢٣٦/٣ - مجلة الأحكام الشرعية م ٢٢٠ - المغنسي
لابن قدامة ٩٢/٤ - الفقه الاسلامي في أسلوبه الجديد
٥١٨/١ وما بعدها - مصادر الحق ٢٤٤/٦ .

الْإِلتِزَامُ

الْإِلتِزَامُ : من اللزوم واللتزم كما يقول ابن منظور في (لسان العرب) : معروف ، ويقول ابن فارس : " لزِم : اللام والزا والميم أصل واحد صحيح ، يدل على مصاحبة الشيء ، دأبنا ، يقال : لزِمه الشيء يلزمه " كما يقال " لزم الشيء يلزمه لزما ، ولا زَمَـهُ ملازمة ، ولزما والتزمه ، وألزمه إياه ، فالتزمه واللتزم : الفِصْلُ جِداً (١) .

وقوله عز وجل " قل ما يعيبكم ربى لولا داء أو لكم فـتـنـة " كذبتهم فسوف يكون إزاما " (٢) أى عذابا لا زما لكم لا يفارقكم .

أما الإلتزام فى اصطلاح جمهور الفقهاء : فهو كون الإنسان مكلفا بوجوبية فعل أو ترك تحياه آخر ، كالإلتزام البائع بتسليم المبيع للمشتري والإلتزام المشتري بتأدية ثمنه للبائع ، والإلتزام الأخير بالعمل المستأجر عليه ، والإلتزام الكفيل بتأدية ما كفل به ، والإلتزام الغاصب بضمان المقتضوب ، والإلتزام الشريك فى الملك بالألا يتصرف تصرفا مضرا بشريكه ، والإلتزام الوديع والمستعير والمرتهن بالألا يتعدوا على العين الودعة أو المعارة أو المرهونة وما أشبه ذلك (٣) .

(١) أنظار لسان العرب ١٢ / ٥٤١ - معجم مقاييس اللغة ٥ / ٢٤٥ -

المصباح المنير ٢ / ٦٦٩ .

(٢) سورة الفرقان الآية (٧٧) .

(٣) المدخل الفقهى العام للاستاذ مصطفى الزرقا ١ / ٢٠١ .

غير أن المالكية أطلقوا كلمة الالتزام في مصطلحهم
بمعنى آخر ، فقال الإمام الحطاب : " مدلول الالتزام لغاية
الزام الشخص نفسه مالم يكن لازماً له ، وهو بهذا المعنى
شامل للبيع والاجارة والنكاح وسائر العقود .

وأما في عرف الفقهاء : فهو الزام الشخص نفسه شيئاً
من المعروف مطلقاً أو محققاً على شيء ، فهو بمعنى العاطية ،
وقد يطلق في العرف على ما هو أخص من ذلك وهو التزام المعروف
بلفظ الالتزام وهو الغالب في عرف الناس اليوم " (١) .

الأمانة

- (٢) الأمانة : من الأمن ، والأمان : ضد الخوف ، والأمانة ضد الخيانة .
والأمانة في الاصطلاح : هي الشيء الذي يوجد عند الأمين سواء
كان بعقد الاستحفاظ كالوديعة أو أمانة ضمن عقد كالمأجور والمستعار ،
أو دخل بطريق في يد شخص بدون عقد ، ولا قصد كما لو ألفت الربح
في دار أحد مال جاره ، فحيث كان ذلك بدون عقد لا يكون وديعة
بل أمانة . (٣)

(١) تحرير الكلام في مسائل الالتزام للحطاب - (مطبوع ضمن

فتح لعلي المالک لعليش) ٢١٧ / ١ .

(٢) المصباح المنير ١ / ٣٣ - لسان العرب ١٣ / ٢١ .

(٣) مجلة الاحكام العدلية م ٧٦٢ - النظم المستعذب ١ / ٢٥٩ .

الإنعقاد

الإنعقادُ : من العقد ، وهو نقيض الحل ، ويقال : عقده
يعقده عقدا وتعقادا ، وعقده ، وقد انعقد عقد الحبس -
انعقاداً. (١)

فالإنعقادُ في اصطلاح الفقهاء : كما عرفته المجلة في مادة
١٠٤ " هو تعلق كل من الإيجاب ، والقبول بالآخر على وجه
مشروع يظهر أثره في متعلقها " ، وفي دورر الحكام قيل في شرح هذه
المادة " فمتعلق الإيجاب والقبول - مثلاً - هو البيع الذي يكون
موجوداً ومقدر التسليم ، ومالا متقوماً مع الثمن ، والأثر : هو أن يصبح
البائع مالكا للثمن ، والمشتري مالكا للمبيع " (٢)

(١) أنظر لسان العرب ٣/٣٩٦ - تهذيب الاسماء واللغات

القسم الثاني ٢/٢٧

(٢) دورر الحكام م ١٠٤

الأوقية

الأوقية : هي واحدة الأواقي ^(١) ، وهي وحدة وزن قديمة مشتركة بين وزن النقد ، والوزن المجرد والكيل .

وفي الحديث : " ليس فيما دون خمس أواق صدقة " ^(١)

روى مسلم في باب النكاح أن عائشة أم المؤمنين رضی الله عنها قالت : " كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لازواجه اثنتي عشرة أوقية " ^(٢) .

يقول الدكتور الخاروف في تعليقه على كتاب الإيضاح والتبيان لابن الرفعة : " وهذا يكون وزن أوقية (٤٠) درهما على أساس ما قرر الفقهاء من أن الخمس أواق تعادل مائة درهم شرعي ، وهي تعادل $40 \times 975 \text{ ر} = 119$ غراما من الفضة الخالصة ، ويكون النصاب الشرعي لزكاة الفضة ما يعادل ٥٩٥ غراما في الفضة الخالصة .

أما عن أوقية الوزن المجرد التي كانت صنيتها متداولة في توزيع البضائع المختلفة في الأسواق فهي على نوعين :

النوع الأول : الأوقية الشرعية : هي جزء من اثني عشر جزء من الرطل

(١) المصباح المنير ٨٣٧/٢ .

(٢) رواه البخاري في الزكاة ١٣٣/٢ ومسلم ٣٧/١ وما بعدهما .

وانظر مختصر صحيح مسلم للمندري ١٣٦/١ .

(٣) رواه مسلم في النكاح ١٤٤/٤ وانظر مختصر صحيح مسلم

للمندري ٢١٢/١ .

الشرعى البغدادي ، وتعادل الآن ٣٤ غراما .

النوع الثاني : الأوقية العرفية : _____ فهي أيضا جزء من أى رطل عرفى

صغر مقداره أم كبر الا فى حالة الرطل الزياتى .

ويختلف مقدار عدد درهم الأوقى العرفية باختلاف البلدان

الاسلامية ، وتفاوت مقادير أوطالها .

فأوقية رطل مدينة حمص تنزن (٧٢) درهما ، وأوقية الرطل

الدمشقى (٥٠) درهما ، والرطل الاسلامبولى (١٠٠) درهما ،

وأوقية الرطل الحلبى (٣٣ ر ٦٠) درهما شاميا ، بينما أوقية حماة

(١) (٥٥) درهما شاميا .

(١) انظر الى حاشية الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان

٥٣ وما بعدها .

الْإِجَاب

الْإِجَابُ لَفْظٌ : مِنْ أَوْجَبَ بِمَعْنَى أَوْقَعَ ، وَأَسْقَطَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى فِي النَّسَائِكَ " فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجَبَتْ
جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا " (١) إِذِ الْمُرَادُ بِالْوَجُوبِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ
السَّقُوطُ ، وَأَمَّا الْمُرَادُ بِالْإِجَابِ فِي الْعَقْدِ فَهُوَ إِجْبَادُهُ ،
وَتَحْصِيلُهُ فِي الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ .

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ فَارِسٍ فِي مَعْجَمِ مَقَائِيسِ اللَّفْظِ " وَجِبَ : الْوَاوُ
وَالْجِيمُ وَالْبَاءُ : أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى سَقُوطِ الشَّيْءِ وَوُقُوعِهِ ، ثُمَّ
يَتَفَرَّعُ ، وَوَجِبَ الْبَيْعُ وَجُوبًا : حَقٌّ وَوُقُوعٌ ، وَوَجِبَ الْبَيْتُ : سَقَطَ (٢) .

وَأَمَّا فِي الْأَصْطِلَاحِ : فَاصْطَلَحَ فُقَهَاءُ الْخَفْيَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ
لِأَوَّلِ كَلَامٍ يَصْدُرُ مِنْ أَحَدِ الْعَاقِدِينَ لِأَجْلِ انْشَاءِ التَّصَرُّفِ بِهِ يَوْجِبُ
وَيُثَبِّتُ التَّصَرُّفَ ، وَلَا فَرْقَ أَنْ يَقَعَ الْكَلَامُ مِنَ الْبَائِعِ ، أَوْ يَقَعَ مِنَ الْمُشْتَرِي ،
فَإِذَا قَالَ الْبَائِعُ : قَدْ بَعَثَكَ هَذَا الْمَتَاعَ بِكَذَا فَقَالَ الْمُشْتَرِي :
أَشْتَرَيْتُهُ ، أَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي : أَشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا الْمَتَاعَ بِكَذَا فَقَالَ
الْبَائِعُ : وَأَنَا قَدْ بَعَثَكَ إِيَّاهُ .

فَكَمَا أَنَّ كَلَامَ الْبَائِعِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى إِجَابٌ ، وَفِي الثَّانِيَةِ قَبُولٌ ،
فَكَلَامَ الْمُشْتَرِي فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ إِجَابٌ ، وَفِي الْأُولَى قَبُولٌ أَيْضًا .

(١) سُورَةُ الْحَجِّ الْآيَةُ (٣٦) .

(٢) انْظُرْ مَعْجَمَ مَقَائِيسِ اللَّفْظِ ٨٩/٦ .

ولكن الشافعية ، والمالكية ، والحنابلة يرون أن الإيجاب هو
ما صدر من يكون منه التمليك ، وإن جاء متأخرا .

وسمى الإيجاب إيجابا ، لأنه ثبت الجواب على الآخر بنعم
أولا ، كأنه قيل : سماه إيجابا ، لأنه موجب وجود العقد
إذا اتصل به القبول (١)

(١) درر الحكام م ١٠١ - نهاية المحتاج ٣٧٥/٣ - الخرشي
٦/٥ - كشف القناع ١٣٦/٣ .

الْبَتْلُ

الْبَتْلُ فِي اللُّغَةِ : الْقَطْعُ مِنْ بَتْلَةٍ ، أَيْ : أَبَانُهُ وَهُوَ قَوْلُهُمْ طَلَقَهَا
بِتَةً وَبَتْلَةً ، وَهُوَ صِدْقَةٌ بِتْلَةٍ أَيْ : مُقْطَعَةٌ - وَبَتَّلَ إِلَى اللَّهِ : انْقَطَعَ
وَإِخْلَصَ .

(١)
وَفِي التَّنْزِيلِ : " وَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا " أَيْ انْقَطَعَ إِلَيْهِ بِالْعِبَادَةِ .
وَمِنْ مَقَالِهِ الْحَطَّابُ فِي (تَحْرِيرِ الْكَلَامِ فِي مَسَائِلِ الْإِلْتِزَامِ) حَيْثُ جَاءَ
فِيهِ : " قَالَ ابْنُ رَشْدٍ فِي نَوَازِلِهِ فِيمَنْ عَزَلَ لِمَسْكِينٍ مَعِينٍ شَيْئًا ، وَبَتَّلَهُ
لَهُ بِقَوْلٍ أَوْ نِيَّةٍ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصْرِفَهُ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ أَنْ فَعَلَ
مِثْلَ مَا كَانَ الْمَالُ مِنْ عِنْدِهِ ، أَوْ جَعَلَ لَهُ تَفَرُّقَتَهُ . " أ هـ
وَمَعْنَى بَتْلَةٍ لَهُ : أَيْ جَعَلَهُ لَهُ مِنَ الْآنَ " (٢)

(١) لِسَانُ الْعَرَبِ ٤٢ / ١١ وَمَا بَعْدَهَا .
(٢) " تَحْرِيرُ الْكَلَامِ فِي مَسَائِلِ الْإِلْتِزَامِ " الْمَطْبُوعُ عَلَى فُتَاوَى عَلِيٍّ ٢٤٨ / ١

البِضَاعَةُ

البِضَاعَةُ: ج في اللغة القطعة من المال ، وقيل : اليسير منه ،
والبضاعة ما حملت آخر بيعه ، وإدارته ، والبضاعة طائفة
من مالك تبعثها للتجارة ، يقال أبيع بضاعة : أعطاء أياها
وابتضع منه : أخذ والاسم البضاع كالقراض ، وأبيع الشيء
واستبضعه : جعله بضاعته ، وفي التنزيل " فلما دخلوا عليه
قالوا يا أيها العزيز منا وأهلنا الضر وحفنا ببضاعة مزجاة
فاوف لنا الكيل ، وتصدق علينا ، ان الله يحزى المتصدقين " (١)
والبضاعة : السلعة ، وأصلها القطعة من المال الذي يتجر
فيه ، وهى أصلها من البضع ، وهو القطع .

والباضع والبضيع : الشريك يقال شريكه ، وبضيعه ، وهم شركاؤه ،
وبضعاؤه ، فالباضع هو الذى يجلب بضائع الحي ، انما سميت
البضاعة بضاعة لأنها قطعة من المال يجعل فى التجارة (٢)
وقال التهاونى : " البضاعة حيز من المال مرصود للتجارة "

أما البضاعة فى اصطلاح الفقهاء : فقد عرفها ابن نجيم
فى البحر الرائق بقوله : " دفع المال لآخر ليعمل فيه على أن يكون
الربح لرب المال ، ولا شيء للعامل " ويسمى رأس المال بضاعة ،
والمعطى المضع ، والآخذ المستبضع (٣) .

(١) سورة يوسف الآية (٨٨) .

(٢) لسان العرب ١٥ / ٨ - الصحاح العنبر ٦٥ / ١ - معجم

مقاييس اللغة ٢٥٦ / ١ .

(٣) كشف اصطلاحات الفنون ١٩٥ / ١ - درر الحكام م ١٠٥٩

البحر الرائق ١٩١ / ٥ - شرح منتهى الإرادات ٣٢٤ / ٢ -

كشف القناع ٤٦١ / ٢ - المطالع على أبواب المقنع ٢٦١ -

مجاة الأحكام الشرعية م ١٧٨٦ .

البَهْرَجُ

- البَهْرَجُ : من بَهْرَجَ دَمَهُ ، اذا اهدر ، وابطل ، ومكان بَهْرَجُ :
غير حمى ، وقد بهرج فتبهرج ، والبَهْرَجُ : الشئ المباح ، ويقال :
درهم بهرج أى : ردى ، والدرهم المَبْهَرَجُ : الذى فضته رديئة ، وكل
ردى من الدراهم ، وغيرها بهرج .
(١)
- قال ابن الاعرابى : " البَهْرَجُ من درهم : المبطل السكة ، وكل
مردود عند العرب بهرج ، وتبهرج " .
(٢)
- والبَهْرَجُ ، والتَبَهْرَجُ ، والتَبَهْرَجَةُ فى الاصطلاح : الدرهم الذى يرد
التجار ، كما يرد بيت المال لردائه ، وقد يقبله بعض الناس .
- وقال بعض الفقهاء : التبهرجة هى التى تضرب فى غير دار السلطان .
- وقيل : الدرهم الذى فضته رديئة ، وقيل ايضا : الذى الغلبة فيه
(٢)
للفضة .

(١) لسان العرب ٢ / ٢١٧ — المصباح المنير ١ / ٨٠١ — المغرب فى

ترتيب المغرب ٥٣ .

(٢) حاشية رد المختار ٥ / ٢٣٣ — البحر الرائق ٥ / ٢٩٨ .

الْبَيْعُ

الْبَيْعُ لغة : ضد الشراء ، ويأتى بمعنى الشراء أيضا من أسماء الأضداد التي تطلق على الشئ وعلى ضده ، مثل الشراء . قال تعالى " وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين " (١) أى : باعوه ، وقوله تعالى " ولبس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون " (٢) .

وفى الحديث : " لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه " (٣) .

على أن فريقا من أهل العلم يقولون : إنما النهى فى قوله " لا يبيع على بيع أخيه " بمعنى لا يشتري على شراء أخيه فقد وقع النهى على المشتري لا على البائع لأن العرب تقول : بعث الشئ بمعنى اشتريته .

الْبَيْعَةُ : السلعة والإيتياع : الإشتراء وابتاع الشئ وأباعه : مرضه للبيع ، البَيْعَانِ : البائع والمشتري وجمعه باعة فكل من البائع والمشتري باع وبيع والباع اسم المبيع كما يقال بيع جيد وجمع على بيع وبيوعات : الأشياء التى يتباع بها التجار ، ورجل بيع : جيد البيع ، وبياع : كثيره وبيع كبيع وجمع بيعون ولا يكسر والأنثى بيعة والجمع بيعات ولا يكسر .

(١) سورة يوسف الآية (٢٠) .

(٢) سورة البقرة الآية (١٠٢) .

(٣) رواه البخارى فى النكاح ٢٤/٧ وفى البيوع ٩١/٣ .

ومسلم فى النكاح ١٣٩/٤ .

الْبَيْعَةُ : الصفقة على ايجاب البيع وعلى السمع والطاعة .
وَالْبَيْعَةُ : المبايعة والطاعة ، وقد تباعوا على الامر : لقولهم :
اصفقوا عليه .

ثم انه قد يطلق دل واحد من المتعاقدين انه بائع ولكن اذا
اطلق البائع فالمتبادر الى الذهن بادل السلعة .
والبيع يتعدى الى مفعولين بنفسه فيقال : بيعت زيدا الدار وكثر
الاقتصار على الثانى لانه المقصود بالاسناد ولذا تتم به الفائدة نحو
بيعت الدار ويجوز الاقتصار على الاول عند عدم اللبس نحو بيعت الأمير
لا يكون مملوكا يباع ، وحرف الجر فتدخل (من) على المفعول الاول
على وجه التوكيد فيقال : بيعت من زيد الدار كما يقال : كتمت
الحديث وكتمت منه الحديث .

وربما دخلت (اللام) مكان (من) يقال : بيعتك الشئ ، وبعته
لك فاللام زائد كما فى قوله تعالى " وانذروا لايبراهيم مكان البيت ان
لا تشركوا به شيئا " (١) .

وقال فى المصباح " والأصل فى البيع مبادلة مال بمال لقولهم :
بيع رابع وبيع خاسر وذلك حقيقة فى وصف الاعيان لكنه أطلق على
العقد مجازا لانه سبب التمليك والتملك ، وقولهم : صح البيع أو بطل
ونحوه أى صيغة البيع ، لكن لما حذف المضاف أقيم المضاف اليه
مقامه .

(١) سورة الحج الاية (٢٦) .

ونقل التهانوي أن " البيع والشراء يقع في الغالب على الإيجاب،
والابتناع والاشتراء على القبول "، لأن الثلاثي أصل والمؤيد فرع والإيجاب
أصل والقبول بناء عليه " (١)

أما تعريف البيع في اصطلاح الفقهاء :

فقال الحنفية : « هو مبادلة مال بمال على وجه مخصوص »
فالوجه المخصوص في البيع هو استعمال ثلثة (بيعت واشترت) أو التعاطى .
قال الكاساني في تعريف البيع : " مبادلة شيء مرغوب فيه بمثله " .
وذلك قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل والاول الإيجاب والقبول
والثاني التعاطى .

وعند المالكية للبيع تعريفان : أحدهما تعريف يشمل جميع أفراد
البيع كالصرف والسلم ونحوهما ، وثانيهما : تعريف لفرد واحد
من هذه الأفراد وهو ما يفهم من لفظ البيع عند الإطلاق .
فتعريف البيع بمعناه الأعم : هو عقد معاوضة على غير منافع
ولا متعة لذة .

أما تعريفه بالمعنى الخاص : فهو عقد معاوضة على غير منافع
ولا متعة لذة ، ذو مكابسة أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة محين غير
العين فيه .

وعند الحنابلة : البيع مبادلة مال بمال ولو في الذمة أو منفعة
مباحة بمنفعة مباحة على التأيد غير ريا وقرين .

(١) انظر لسان العرب ٢٣/٨ الى ٢٦ — المصباح المنير ٨٦/١ وما

بعدها — المغرب ٥٦ — كشف اصطلاحات الفنون ١٩٦/١ .

وعرفه المال من الشافعية في كتابه (نهاية المحتاج) بقوله :

(١)

البيع شرعا : عقد يتضمن مقابلة مال بمال على وجه مخصوص .

بيع الاختيار :

عرفه ابن عرفة بقوله : " بيع يعار عدد من نوع على

خيار المبتاع في تعيينه وته " كما لو باع سلعتين على تعيين خيار

للمشتري وعلى خيار ته فاذا اختار واحدة انعقد البيع ولم يبايع البائع

(٢)

ذلك واذا رد لم يخترو ولم ينمقد بيع بينهما .

بيع الإستيفال :

هو بيع وفاء على أن يستاجر البائع ، وبعبارة أوضح

هو بيع الوفاء الذي يشترط فيه استحجار البائع المبيع من المشتري ،

(٣)

وهذا المصطلح خاص بالحنفية .

(١) انظر بدائع الصنائع ٢/٢١٨٣ - البحر الرائق ٥/٢٧٧ - درر

الحكام ١/٩٢ - كشاف اصطلاحات الفنون ١/١٩٦ - الخرشبي

٤/٥ - شرح مفتي الارادات ٢/١٤٠ - كشاف القناع ٣/١٣٥

مجلة الاحكام الشرعية م ١٦١ - نهاية المحتاج ٣/٢٧٢ .

(٢) الحدود لابن عرفة ٢٧٨ - مجلة الاحكام العدلية م ١١٥ .

(٣) مجلة الاحكام العدلية ودرر الحكام م ١١٩ .

بَيْعُ الْإِطَاعَةِ :

- ان لربيع الوفاء

بَيْعُ الْأَمَانَةِ :

- ان لربيع الوفاء

الْبَيْعُ الْبَات :

هو البيع القطعي : يستعمل هذا البيع تارة على أنه

(١)

مقابل للبيع بالوفاء وأخرى على أنه مقابل للبيع بالخيار

الْبَيْعُ بِالرَّقْمِ :

قال الجرجاني في (التعريفات) : " هو ان يقول : بعثك

هذا الثوب بالرقم الذي عليه وقبل المشتري من غير أن يعلم مقداره

فان فيه ينعقد البيع فاسدا فان علم المشتري قدر الرقم في المجلس

(٢)

وقبله انقلب جائزا بالاتفاق

الْبَيْعُ الْبَاطِل :

هو ما أورث خللا في ركن البيع او في محله

وبعبارة أخرى : ما لا يكون مشروعا أصلا ولا وصفا ، وهذا عند الحنفية

(٣)

اما عند المالكية والشافعية والحنابلة : هو ما ليس بصحيح

فيشمل ما ليس بمشروع أصلا ولا وصفا ، كما يشمل ما كان مشروعا أصلا للإوصاف

(١) مجلة الاحكام العدلية ودرر الحكام م ١١٧

(٢) التعريفات للجرجاني ٤٢

(٣) مرشد الحيران م ٣٣٩ — مجلة الاحكام العدلية ودرر الحكام م ١١٠

مجلة الاحكام الشرعية م ١٦٤

بَيْعُ التَّعَاطِي أَوْ الْمُعَاطَاةُ :

_____ التَّعَاطِي : التناول ببيع التعاطي أو المعاطاة ،

هو التعاقد بالمبادلة الفعلية الدالة على التراضي . فالمعاطاة : هو
أن يدفع المشتري الثمن للبائع ويعطى البائع الثمن للمشتري من غير
إيجاب ولا استيجاب .^(١)

بَيْعُ التَّلَجَّةِ :

_____ التَّلَجَّةُ في اللغة ما الجيء واكره اليه الانسان بغير

اختياره ، لما تعريف بيع التلجة فعرفه الجرجاني بقوله : " هو العقد
الذي يباشره الانسان عن ضرورة كالمدفع اليه "

وصورته : أن يخاف انسان اعتداء ظالم على بعض ما يملك فيتظاهر
مالكه ببيعه فرارا منه كما يقول لغيره . ابيع داري منك بكدا في الظاهر
ولا يكون بيعا في الحقيقة ويشهد على ذلك .

ولما كان هذا العقد انما يعقده عند الضرورة سموه بتلجة مما فيه

(٢)

من معنى الاكراه .

بَيْعُ الْجَائِزِ :

_____ انظر الى بيع الوفاء .

(١) مجمع الانهر ٢/٣٥٥ - مصادر الحق ١/١٠٧ - الخروشي ٦/٥

(٢) التعريفات للجرجاني ٤٢ - الاختيار لتعليل المختار ٢/٢٩ -

حاشية رد المختار ٥/٢٧٣ - شرح منتهى الارادات ٢/١٤٠ -

كشاف القناع ٣/١٣٩ - مجلة الاحكام الشرعية م ١٧٩ .

بَيْعُ حَبْلِ الْحَبْلَةِ

بَيْعُ حَبْلِ الْحَبْلَةِ : عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : " نهى النبى
صلى الله عليه وسلم عن بيع حبل الحبلَةِ " (١)

وذكر فى المنتقى من أخبار المصطفى : ان حبل الحبلَةِ هو أن تتج
الناقة ما فى بطنها ، ثم تحمل التى نتجت .

أما بيع الحبلَةِ فقد عرفه ابن الهمام بقوله : " هو أن يبيع ما سوف
يحملة الجنين ان كان أنثى " (٢) .

(١) رواه البخارى فى البيوع ٩١/٣ ومسلم ٣/٥ .

(٢) أنظر تهذيب الاسماء واللفات ٦١/١ - المصباح الضير ١٤٥/١ -

المنتقى فى أخبار المصطفى ٣١٨/٢ - المنتقى شرح الموطأ ٢١/٥

النظم المستعذب ١٦٧/١ - فتح القدير ٤١١/٦ .

بَيْعُ الْحَصَاةِ

بَيْعُ الْحَصَاةِ : روى عن ابي هريرة رضى الله عنه أنه قال " نهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر " (١)

بَيْعُ الْحَصَاةِ : له ثلاثة تاويلات :

احدها : هو ان يقول : اى ثوب رميت عليه حصاة فقد بعته بمائة .

والثانى : هو ان يقول : بعته هذا الثوب بمائة على انى متى

رميت عليك حصاة فقد وجب البيع ، وانقطع خيار المجلس .

والثالث : هو ان يقول : بعته هذه الأرض من هنا الى حيث تنتهى

اليه حصاة ترميها او ارميها .

وقيل : هو أن يجعل وقوع الحصاة من يده ملزما للبيع من غير عقد
(٢)

بيع .

(١) رواه مسلم فى البيوع ٣/٥ - وهو فى المنتقى فى اخبار المصطفى

حديث ٢٧٨٧ - ٣١٧/٢ .

(٢) أنظر فتح القدير ٤١٧/٦ - النظم المستعذب ٢٦٦/١ وما بعدها

المنتقى فى اخبار المصطفى ٣١٧/٢ .

بيع العَرَبُونِ

العَرَبُونُ : فيه لغات كثيرة حاصلها ست : أَرَبُون ، أَرَبُون ،
وأَرَبَان ، وَعَرَبُون ، وَعَرَبُون وَعَرَبَان وهو أعجمي والعامة تسميه الأَرَبُون .
(١)
ومنه : عربنته اذا أعطيته ذلك .

قال الامام مالك رحمه الله : " وذلك فيما نرى والله أعلم أن
يشترى الرجل العبد ، أو الوليدة ، أو يتكاري الدابة ثم يقول للسدي
اشترى منه ، أو تكاري منه : أعطيك ديناراً ، أو درهما ، أو أكثر من ذلك ،
أو أقل على أنى ان أخذت السلعة أو ركبت ما تكاريت منك بالذى أعطيك
هو من ثمن السلعة أو كراء الدابة وان تركت ابتياع السلعة ، أو اكراء الدابة
مما أعطيك لك بغير شيء " .

وقد عرفه ابن عرفة بقوله : " هو اعطاء المبتاع البائع أو المكري
درهما أو ديناراً على أنه ان تم البيع فهو من الثمن ، والا بقى للبائع " (٢)

(١) لسان العرب ١٣ / ٢٨٤ - تهذيب الاسماء واللغات القسم الثانى

• ٦ / ١

(٢) الموطأ ٢ / ٤٦ - الحدود لابن عرفة ٢٥٧ - المطلع ٢٣٤ •

بَيْعُ الْعَيْنَةِ :

عرفه الخطاب في كتابه (مواهب الجليل) فقال :

” هو أن يبيع الرجل الرجل السلعة بثمن معلوم الى أجل ثم يشتريها منه بأقل من ذلك الثمن أو يشتريها بخضرتة من اجنبى يبيعها من طالب العينة بثمن اكثر مما اشتراها به الى أجل ثم يبيعها هذا المشتري الاخير من البائع الاول بأقل مما اشتراها به ”

وقال ابن عابدين في حاشية رد المختار : ” اختلف المشايخ فى تفسير العينة التى ورد النهى عنها ، قال بعضهم : تفسيرها ان يأتى الرجل المحتاج الى اخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض فى الاقراض طمعا فى فضل لا يناله بالقرض فيقول : لا اقضك ولكن ابيعك هذا الثوب ان شئت باثنى عشر درهما وقيمتة فى السوق عشرة لبيعه فى السوق بعشرة فيرضى به المقرض فيبيعه كذلك فيحصل لرب الثوب درهman وللمشتري عشرة •

وقال بعضهم : هى ان يدخل بينهما ثالثا فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض باثنى عشر درهما ويسلمه اليه ثم يبيعه المستقرض من الثالث بعشرة ويسلمه وياخذ منه العشرة ويدفعها للمستقرض فيحصل للمستقرض عشرة ولصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما •

أما تسميتها بالعينة :

فإن العينة من المعون لان البائع يستعين بالمشتري على تحصيل مقاصده اوسمى بها لان المشتري الى اجل ياخذ بدلها عينا ، اى نقدا حاضرا ، وقيل من العناء وهو تجشم المشقة . (١)

(١) انظر مواهب الجليل شرح مختصر خليل ٤٠٤/٤ — حاشية رد المختار ٢٧٣/٥ — كشف اصطلاحات الفنون ١٩٨/١ — التعريفات للجرجاني ٤٢ •

بَيْعُ الْكَالِيِّ

الْكَالِيُّ : منسوب الى الْكَلَاءِ وَانْكَالَاءٍ لما يقول ابن فارس : " اصل صحيح يدل على مراقبة ، ونظر وأصل آخر يدل على نبات ، والثالث عضو من الأعضاء ثم يستعار .

وأما النظر والمراقبة فالكلالة ، وهى الحفظ ، تقول كلاءة الله ، أى : حفظه ، قال الله عز وجل : " قل من يكلوكم بالليل والنهار من الرحمن " (١) أى : يحفظكم منه ، بمعنى يحميكم ، أحد منه ومن هذا القياس قول العرب : فكالات كلأة ، أى : استنصفاً وذلك من التأخير ، وسمى بالكالى لان صاحب الدين يرقب ويحفظ متى يحل دينه " (٢)

أما بَيْعُ الْكَالِيِّ فى الاصطلاح الفقهى : فعقد بينه ابن عرفة المالكى بقوله : " وحقيقته : بيع شىء فى ذمة بشىء فى ذمة أخرى غير سابق تقرر أحدهما على الآخر " وقال ابن تيمية : " هو بيع الموءخر الذى لم يقبض بالموءخر الذى لم يقبض " .

وصورته : ان يسلم الرجل الدراهم فى طعام الى أجل فاذا حل الاجل يقول الذى عليه الطعام : ليس عندى طعام ولكن يعنى اياه الى أجل فهذه نسيئة انقلبت الى نسيئة ، فلو قبض الطعام ثم باعه منه أو من غيره لم يكن كالثا بكالى " (٣) .

(١) سورة الانبياء الآية (٤٢) .

(٢) معجم مقاييس اللغة ١٣١/٥ وما بعدها - المصباح المنير ٢/٢٥٤

(٣) الحدود لابن عرفة ٢٥٢ - مجموع فتاوى لابن تيمية ١٢/٢٥٠

بَيْعُ الْمَجَرِّ

بَيْعُ الْمَجَرِّ : من أَمَجَرَ في البيع ، وَمَجَرَ مَجَرَةً ، وَمَجَّارًا
وَالْمَجَرُ : ما في البطن الحوامل من الأبل ، والغنم ، ولا يقال
لما في البطن مَجَرًا إذا ثقلت الحامل ، فالمَجَر اسم للمحمل الذي
في بطن الناقة ، أو الغنم (١) .

وفي الحديث " أنه نهى عن المجر " (٢) أي بيع المجرء
فبيع المجر : هو اشتراء ما في الأرحام ، وهذا البيع في بيعات
الجاهلية .

بَيْعُ الْمَحَاطَةِ :

انظر بيع الموضعة .

بَيْعُ الْمَحَاقِلَةِ :

وهو بيع الحنطة في سنبليها بحنطة مجزودة مثل كيلها
خرصاً (٣) أنظر بيع المحاقلة .

(١) لسان العرب ١٥٨/٥ - المصباح المنير ٦٨٥/٢ -

تهذيب الاسماء واللغات القسم الثاني ١٣٤/٢ .

(٢) أخرجه البزار في مسنده ، أنظر كشف الاستار للهيثمي

٩٢/٢ - وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٨١/٤ وقال

رواه البزار وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف .

(٣) النظم المستعذب ٢٦٥/١ - شرح منتهى الإرادات ١٤٢/٢

(٤) كشف تصالحات الفنون ١٩٢/١ .

بَيْعُ الْمَخَاسِرَةِ :

- انظر بيع المواضع .

بَيْعُ الْمَزَانَةِ :

- انظر المزانة .

بَيْعُ الْمُضَايَنَةِ : انظر بيع المدائن

بَيْعُ الْمُعَامَلَةِ :

- انظر بيع الوفاء .

بَيْعُ الْمُقَايَظَةِ :

من قايض الرجل مقايضة : عاوضه بمتاع وهما قيطان

كما يقال : بيمان وقايضه مقايضة اذا اعطاه سلعة واخذ عوضها

(١)

سلعة والقايض : العوض والتمثيل ، يقال : قايضه يقايضه اذا عاوضه .

وهو في الاصطلاح : بيع العين بالعين اى مبادلة مال بمال غير

النقدين كبيع السلع بامثالها نحو بيع الثوب بالحنطة ، وفيهم من هذا

التعريف ان المقايضة لا تتحقق الا اذا كان البدلان عرضا من غير

(٢)

النقدين .

(١) انظر لسان العرب ٢٢٥ / ٢ .

(٢) درر الحنك ومجلة الاحكام العدلية م ١٢٢ - مجلة الاحكام

الشرعية م ١٢٢ .

بَيْعُ الْمَلَاقِيحِ

الْمَلَاقِيحُ : ما في البطون ، وهي الأجنة ، الواحدة منها ملقوحة ،
ماخوذة من قولهم : لَقَحْتُ ، كالمحموم من حم ، والمجنون من جن .
وكان اهل الجاهلية يتعاملون بهذا النوع من البيع فيبيعون
الجنين في بطن الناقة وما يضرب الفحل في عامه ، او في اعوام ، وأولاد
الشاء في بطون الامهات .^(١)

فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه كما روى عن سعيد بن المسيب انه
قال : " لا ربا في الحيوان ، وانما نهى من الحيوان عن ثلاثة : عن
المضامين ، والملاقيح ، وحبل الحيلة . والمضامين : بيع ما في بطون
اناث الابل . والملاقيح : بيع ما في ظهور الجمال " ^(٢)
وقيل : الْمَضَامِين : ما في أصلاب الفحول ، وَالْمَلَاقِيحُ : ما في البطون ^(٣)

(١) أنظر لسان العرب ٥٧٥/٢ وما بعدها — الصباح الضير ٦٧٤/٢
(٢) رواه البزار في مسنده أنظر كشف الاستار للهيثمى ٨٧/٢ — أنظر
المنتقى شرح الموطأ ٢٢/٥ — شرح منتهى الإرادات ١٤٧/٢ —
(٣) لسان العرب ٥٨٠/٢ .

بَيْعُ الْمَوَاضِعَةِ :

_____ عرف الكاساني المواضعة بقوله : " بيع بمثل الثمن الاول مع نقصان شيء معلوم " كما يقول البائع للمشتري بعد أن يخبره برأس ماله أي بما قام عليه : بعتك هذا به واضع عنك كذا ، ويسمى هذا النوع من البيع : بالوضيعة والمحاطة .
(١)

بَيْعُ الْوَضِيعَةِ :

_____ انظر الى بيع المواضعة .

بَيْعُ الْوَفَاءِ :

_____ هو البيع بشرط أن البائع متى رد الثمن يرد المشتري اليه المبيع ، وصورته : أن يبيع العين بالف على أنه اذا رد الى المشتري الثمن رد العين الى البائع .
أو ان يقول البائع للمشتري : بعتك هذه العين بمالك على من الدين على اني متى قضيت الدين فهو لي ، وقد سماه الشافعية بالرهن المعتاد وبعض الفقهاء يسميه بيع المعاملة ، ويسمى بمصر بيع الامانة وبالشام بيع الاطاعة .
أما وجه التسمية ببيع الوفاء : فلأن فيه عهدا بالوفاء من المشتري بان يرد المبيع على البائع حين رد الثمن .
(٢)

-
- (١) بدائع الصنائع ٣٢١١/٤ — تحفة الفقهاء ١٥٥/٢ — مجموع
الانهر ٣٨٧/٢ — نهاية المحتاج ١١٢/٤ — المغنى لابن قدامة
١٤٣/٤ — كشف القناع ٢١٨/٣٤ — شرح منتهى الارادات ١٨٢/٢
مجلة الاحكام الشرعية م ١٠٩ .
(٢) حاشية ابن عابدين ٢٧٦/٥ — التعريفات للجرجاني ٤٢٩ — كشف
اقتلاحات الفنون ١٩٧/١ — درر الحكم ومجلة الاحكام العدلية
١١٨ — مجلة الاحكام الشرعية م ١٢٨ .

التَّجَارَة

التَّجَارَةُ : تَجَرَّيْتَجِرُ تَجَرًّا ، وَتِجَارَةً : باع ، وشرى ، وكذلك
اتجر ، ورجل تاجر ، والجمع تجار بالسر ، والتخفيف ، وتجار ،
وتجر مثل : صاحب ، وصحب ، وقد يكون التجر جمع تاجر ،
كشارف ، وشرف الا انه لم يسمع ^(١) .

وفي الحديث " ان التجار يبعثون يوم القيامة فجارا الا من
اتقى الله ، وبر ، وصدق " ^(٢) .

وهي في الاصطلاح : تقليب المال ، وتصريفه بطلب القماء ،
وقال الجرجاني : " وهي عبارة عن شراء شيء لبيع بالربح " ^(٣) .

-
- (١) لسان العرب ٨٩/٤ - الصباح الفير ٩٠/١ - تهذيب
الاسماء واللغات القسم الثاني ٤٠/١ .
(٢) رواه الترمذى فى البيوع ٥١٥/٣ وما بعدها ، وابن ماجه
فى التجارات ٧٢٦/٢ .
(٣) كشف اصطلاحات الفنون ٢٣٥/١ - التفرقات للجرجاني ٤٦ .

التَّحْجِيرُ

التَّحْجِيرُ لغة : أما من الحَجَرِ : المصخرة فيكون معناه :
نصب أحجار في محل ، وعلى ذلك فإطلاق التحجير على المعنى
الآتى هو مبنى على أن من المعتاد فى الأكثر جعل الأحجار
علامة للتخجير ، واسم الفاعل من التحجير : متحجر أى بمعنى
واضع الحجر ، أو بمعنى الحجر الذى هو بمعنى المنع فإطلاق
الحجر بهذا المعنى هو منع الغير من الأحياء بسبب التحجير (١) .

أما معناه الاصطلاحي : فهو وضع الأحجار وغيره كالشوك
وأغصان الأشجار اليابسة فى أطراف الأرض لأجل أن لا يضع آخر
يده عليها (٢)

(١) أنظر لسان العرب ٤/ ١٦٥ وما بعده - المصباح

المعبر ١/ ١٤٨ .

(٢) درر الحكام ١٠٥٢٤ .

التَخَارُجُ

التَخَارُجُ : تفاعل من الخُرُوج .

وهو في الاصطلاح : تصالح الورثة على اخراج بعضهم عن الميراث

على شيء من التركة عين ، أو دين .

وبعبارة أخرى هو أن يتفق الورثة عن تراص على أن يخرج بعضهم عن

حقه في الميراث في مقابل شيء معلوم من التركة أو من غيرها ، وهو عقد

معاوضة : أحد بدليته نصيب الوارث في التركة ، والبدل الآخر المال

المعلوم من التركة ، أو من غيرها ، ويعتبر صلحا عند الفقهاء ، إلا أنه

(١) أشبه بالبيع .

التَخْلِيَةُ

التَخْلِيَةُ : أنظر إلى التسليم .

(١) حاشية رد المختار ٨١١/٦ - نونية الصمان ١٥٢ .

التدليس

التدليس : من الدّلس وهو فى اللغة الظلمة ، والخداع والمدالسة :

المخادعة ، يقال : لا يدالسك ولا يخادعك ولا يخفى عليك الشىء ،
(١) فكانه ياتيك فى الظلام ، ودلس فى البيع وفى كل شىء اذا لم يبين عيبه

والتدليس فى اصطلاح الفقهاء : هو فعل ما يتوهم به المشتري أن
فى المبيع صفة توجب زيادة الثمن (كتحمير وجه الجارية ، وتسويد شعرها
وجمع ماء الرضى ، وارساله عند عرضها للبيع ليزيد دورانها بارسال الماء
بعد حبسه فيظن المشتري أن ذلك عادتها فيزيد فى الثمن) أو كتمان
(٢) العيب .

(١) لسان العرب ٨٦/٦ - المصباح المفير ٢٣٦/١ - .

(٢) شرح منتهى الارادات ١٧٣/٢ - كشاف القناع ٢٠١/٣ - .

مجلة الاحكام الشرعية م ٢١٠ .

التَّسْعِيرُ

التَّسْعِيرُ : تقدير السَّعْرِ ، والسَّعْرُ الذى يقوم عليه الثمن وجمعه
أسعار ، والتسعير مأخوذ من قولهم : أسعر أهل السوق ،
وسَّعروا ، اذا اغفقوا على سعر والسعر فى الأصل : هو
اشتغال الشيء ، وارتغاه (١) كما فى قوله تعالى " واذا
الجحيم سَّعرت " (٢) .

وهو فى الاصطلاح الفقهى كما عرفه ابن عرفه بقوله :
" تحديد حاكم السوق لبائع ما كوله فيه قدرا للبيع بدرهم
معلوم "

وعرفه البهوتى من فقهاء الحنابلة بقوله : " وهو منفع
الناس البيع بزيادة على ثمن بقدره " أى الامام ، أو نائبه ، لافرق
فى المعنى بين التعاريف المذكورة الا أن ابن عرفه قيد تعريفه
بالمأ كوله . (٣)

التَّسْلِيمُ

التَّسْلِيمُ : من سَلَّمْتُ اليه فتسلمه أى اخذه ، وقد يكون بمعنى التخلية
كما فى تسليم المبيع . (٤)

وهو فى الاصطلاح الفقهى : كما عرفه مرشد الحيران " أن يخلى البائع بين
المبيع والمشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل ولا مانع . (٥)

(١) لسان العرب ٤/٣٦٥ - معجم مقاييس اللغة ٣/٢٥٥ -

المصباح المنير ١/٣٢٧ .

(٢) سورة التكويد الآية ١٢ .

(٣) المذهب ٢٩٢/ - الحد وراين عرفة ٢٥٨ -

شرح منتهى الارادات ٢/١٥٩ .

(٤) لسان العرب ١٢/٢٩٥ - المصباح المنير ١/٣٣٩ .

(٥) مرشد الحيران م ٢٤ .

التَّصْرِيَةُ

التَّصْرِيَةُ : مصدر صرّ يصرّ بالتشديد معتل اللام كما هو عليه الأكثرون ، وقيل : من صرى بصرى بدون تشديد الراء كرمى يرمى كلاهما بمعنى جمع ، وأصل التصرية : حبس الماء ، وجمعه ، ويقال : صرّ الماء في الحوض ، وصرى الطعام في فيه ، وصرى الماء في طهر اذا ترك الجماع ، وحبسه ، ويقال أيضا : ماء صرى ، وصر اذا اجتمع في محبس فتغير لطول المكث (١) .

روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا تصروا الا بصل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير المتلّين بعد أن يحلبها ، فان رضيها أمسكها ، وان سخطها ردها ، وصاعا من تمر" (٢) ، فالتصرية كما فسرها الشافعي رحمه الله " أن تربط أخلاف الناقة والشاة ، وتترك من الحلب يومين والثلاثة حتى يحتمل لها اللبن ، فيراه مشربها كثيرا فيزيد من ثمنها ، فاذا تركت بعد ذلك الحلبة حلبة أو اثنتين عرف أن ذلك ليس بلبنها " .

فالمَصْرَاةُ هي الناقة ، أو البقرة ، أو الشاة التي قد صرى اللبن في ضرعها يعني حقن فيه آيا ما فلم يحلب ، ويقال للمصراة : المحفلة ، ومنه سميت مجامع الناس محافل (٣) .

(١) المصباح المنير ٤٠١/١ .

(٢) رواه البخاري في السيوع ٩٢/٣ ومسلم ٤١/٥ .

(٣) حاشية رد المختار ٤٤/٥ - نهاية المحتاج ٧٠/٤ -

المهذب ٢٨٢/١ - المجموع شرح المهذب ٩/١٢ - المغني

لابن قدامة ١٠٢/٤ - المطالع على أبواب المقنع ٢٣٦ .

تَطَارُحُ الدَّيْنَيْنِ

التَّطَارُحُ : من طَرَحَ الشَّيْءَ بالشَّيْءِ إذا رَمَى (١) .

أما تَطَارُحُ الدَّيْنَيْنِ في الاصطلاح : هو صرف ما في الذمة
كما لو كان لرجل في ذمة آخر دنانير وللآخر عليه دراهم ،
فيقال له : بعثك الدنانير التي لي في ذمتك بالدراهم التي لك
في ذمتي حتى تبرأ ذمة كل منا ، وهذا المصطلح يختص به
الشافعية (٢) .

(١) لسان العرب ٥٢٨/٢ - الصحاح ٣٨٦/١ -

المصباح ٤٣٧/٢ .

(٢) الأم للشافعي ٣٣/٣ - كتاب المجموع شرح المهذب

١٠٧/١٠ .

التَغْيِيرُ

التَغْيِيرُ: فى اللغة هو الايهام ، والتوريث ، وايقاع شخص
فى الغررِ اى : فى الخطر ، او حمل النفس على الغرر ، قد غرر
بنفسه تغريرا ، وتغرة ، كما يقال خلل تحليلا وتحلة (١) .

والمراد به هنا فى الاصطلاح الفقهاء : هو الاغراء ، والاخذاع
بوسيلة قولية ، او فعلية كاذبة لترغيب احد المتعاقدين فى العقد ،
وحمله عليه .

او بعبارة اخرى كما عرفت مجلة الاحكام العدلية : هو توصيف
المبيع للمشتري بغير صفته الحقيقية " ، كان يقول البائع للمشتري : ان
مالى يساوى كذا ، وهو لا يساوى - فخذ - " ، او يقول المشتري للبائع
ان مالك لا يساوى اكثر من كذا وهو يساوى اكثر من ذلك فبسه لى " .
فيقال للخادع : " غار " وللمخدوع " مغرور " (٢)

التَغْيِيرُ فى السِّعْرِ :

وهو نوع من ~~التغوير~~ من انواع التغير القولى ،
وحقيقته ان يقول البائع ، او الموءجر للمشتري ، او المستاجر ان هذا
الشيء يساوى اشر ولا تجد مثله بهذا السعر ، او دفع لى فلان فيه
كذا فلم اقبل ، ونحو ذلك من المنهات الكاذبة (٣) .

(١) لسان العرب ١٤/٥ - المصباح المنير ٥٣٢/٢ .

(٢) در الحکام م ١٦٤ - المدخل الفقهي العام ٣٧٩/١ .

(٣) المدخل الفقهي العام ٣٨٠/١ .

التَّغْيِيرُ فِي الوَصْفِ :

_____ وهذا النوع من التغير هو من قبيل التغير
الفعلي ويكون بتزوير وصف في محل العقد يوهم المتعاقد في
المعقود عليه مزية مصطنعة غير حقيقية ، وذلك كتوجيه البضاعة
المعرضة للبيع ، بان يضع الجيد منها في الأعلى ليكون هو المنظور
كالوجه لها ، ويجعل الردى في الأسفل ، وكذا اذا كان ماء الرحي
قليلا فحبس بايعها الماء ثم ارسله عند عرضها على البيع ليوهم
(١)
المشتري ان ماءها غزير دفاق .

(١) المدخل الفقهي العام ٣٨٠/١ .

التَّقْسِيطُ

- التَّقْسِيطُ : فى اللغة من قَسَطَ الشئ : فرقه ويقال : قسط على عياله النفقة تقسيطا اذا اقترها ، او تجزءة الشئ الى اجزاء ، والقسط : الحصة والنصيب ، يقال : اخذ كل واحد من الشركاء قسطه أى : حصته (١)
- وأما التَّقْسِيطُ فى الاصطلاح : فهو تأجيل اداء الدين مفرقا الى أوقات متعددة معينة كتأجيل دين بخمسمائة قرش الى خمسة أسابيع على أن يدفع منه مائة قرش كل اسبوع .
- وكل جزء يحل وقته يسمى قسطا ، والفرق بين التقسيط والتأجيل : هو أن فى كل تقسيط تأجيل وليس كل تأجيل يوجد فيه تقسيط .
- بناء على ذلك يوجد بينهما عموم وخصوص مطلق (٢) .

(١) لسان العرب ٣٧٧/٧ - المصباح المنير ٦٠٦/٢ .

(٢) درر الحكام والمجلة ١٥٧ - مجلة الاحكام الشرعية ١٨٨ .

تَلَقَّى الرُّكْبَانَ

تَلَقَّى الرُّكْبَانَ : الرُّكْبَانُ جمع رَاكِب ، وهو فى الاصل رَاكِب البعير
ثم اتسع فيه ، فأطلق على كُل رَاكِب ، والمراد بهم القادمون من السفر
بجلوبة - وهى ما يجلب للبيع - وان كانوا مشاة - ومنه قول النبى صلى
الله عليه وسلم : " لا تَلَقُوا الرُّكْبَانَ ولا يَبِيعُ بعضكم على بيع بعض " ،
ولا تَفَاجِسُوا ، ولا يَبِيعُ حاضر لباد ... " (١)

قال صاحب " مرقاة المفاتيح " فى شرح هذا الحديث : والمعنى
اذا وقع الخبر بقدم قافلة فلا تستقبلوها ليشترى وا من متاعها بارخص
قبل ان يقدموا السوق ويعرفوا سعر البلد نهى عنه للخديعة والضرر "

وفى اصطلاح الفقهاء : هو ان يتلقى القافلة ويخبرهم بكساد
ما معهم من المتاع ليغبنهم " (٢)

تنفيض المال

(٣) تنفيض المال : اعادته بعد التجارة فيه الى جنس راس المال .

(١) رواه البخارى فى البيوع ٩٢/٣ .

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٣١٨/٣ - المهذب ٢٩٢/١

المجموع ٢٣/١٣ - كشاف القناع ١٩٩/٣ - شرح منتهى

الارادات ١٥٧/٣ .

(٣) مجلة الاحكام الشرعية م ١٧٨٧ .

التَّوْلِيَّةُ

التَّوْلِيَّةُ لُغَةً : ترد بمعنى التَّوَجُّيْهِ ، والاقبال كما فى قوله

تعالى " قول وجهك شطر المسجد الحرام " أى وجهه وجهك .

وقد تكون بمعنى الانصراف ، كما فى قوله تعالى " وضافت عليكم

(٢)

الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين

(٣)

وقد تكون بمعنى جعل الشخص واليا ، أو تقليد العمل .

وفى الاصطلاح الفقهى هى : " بيع المشتري الشئ براس ماله " .

قال الرملى فى نهاية المحتاج : " أن يشترط البائع فى بيع

العروض انه بما شرى به أى : بما قام على البائع من الثمن ، أو غيره

من غير نقص ، ولا زيادة

وقد خرج بهذا التعريف الصرف ، فان التولية لا تكون فى

بيع الدرهم والدنانير ، كما تخرج به المراجعة والوضيعة ، فاذا

اشتري شخص شيئا بثمن معين فاراد أن يبيعه لشخص آخر ،

فان قال : بعته منك بما اشتريته من الثمن ، فهو تولية ، وتضم الى

روءوس المال بما ينفق على المبيع من أجرة الحمل ، وغيرها بلا اسراف ،

وقد اشترط الفقهاء فى التولية أن يكون المبيع مثليا ، وأن يكون

(١) سورة البقرة الآية (١٤٣) .

(٢) سورة التوبة الآية (٢٥) .

(٣) لسان العرب ٤١٤ / ١٥ - المصباح المنير ٨٤١ / ٢ .

المشتري (الثاني) عالما بما قام على المشتري (الأول) قدرا وصفة ،
ويكون علمه باعلام البائع أو غيره ، فاذا ظهر كذبه ببرهان أو اقرا ر
أو نكول اليمين فللمشتري ان يقتطع من الثمن الذي دفعه ما يزيد
عليه كذبا ولا يشترط في التولية ذكر الثمن لظهور أنها بالثمن
الأول (١) .

(١) حاشية ابن عابدين ١٣٤/٥ — كشف اصطلاحات الفنون
١٥٣٠/٦ — نهاية المحتاج ١٠٦/٤ و ١٠٩ — المغنى لابن
قدامة ١٤١/٤ — شرح منتهى الارادات ١٨١/٢ — كشف
القناع ٢١٧/٣ — مجلة الاحكام الشرعية م ١٧٥ .

الْثَمَنُ

الْثَمَنُ : فى اللغة ما تستحق به الشئ ء ، و ثمن كل شئ ء قيمته
وشئ ء ثمين : اى مرتفع الثمن . ويقال : أثنى الرجل بمثاعه واثمن له اذا
سمى له ثمنا .

وفى المصباح الفير : " الثمن : العوض والجمع اثمان مثل سبب واسباب
واثمت الشئ ء : بعته بثمان فهو بثمان اى مبيع بثمان وثمانته ثميننا :
جعلت له ثمنا بالحدس والتخمين "

قال الفراء : " الثمن عند العرب ما يكون ديناً فى الذمة والدرهم
والدنانير لا تستحق بالعقد الا ديناً فى الذمة "

وكذلك قال : " اذا اشتريت ثوباً بكساء ء ايها شئت تجعله ثمناً
لصاحبه ء لانه ليس من الاثمان ء وتدخل الباء فى ايها شئت ء فاذا
جئت الى الدراهم والدنانير وضعت الباء فى الثمن . كما فى قوله تعالى
فى سورة يوسف " وشروه بثمان بخص دراهم معدودة وكانوا فيه من
الزاهدين " (١) لان الدرهم ثمن أبداً والباء انما تدخل فى الاثمان
فاذا اشتريت هذين (دينار) وأثبت لصاحبه أدخلت الباء ايها شئت
لان كل واحد منهما فى هذا الموضع مبيع وثمان (٢)

(١) سورة يوسف الاية (٢٠) .

(٢) انظر لسان العرب ٨٠ / ١٣ وما بعدها — تهذيب الاسماء
واللغات القسم الثانى ٤٦ / ١ — المصباح الفير ١٠٤ / ١ .

وهو فى الاصطلاح : ما يكون بدلا للمبيع ويتعلق بالذمة .
فالثمن : ما يجعل بدلا عن المبيع باتفاق المتبايعين ويعبر عنه فى بيع
السلم براس مال السلم ، وقد يستعمل الثمن بمعنى البدل مطلقا وجملة
القول ان للثمن معنيين بمعنى أنه قيمة المبيع ويتعلق فى الذمة كما
ذكر فى التعريف ، ومعنى انه بدل أى انه المال الذى يكون عوضا
عن المبيع .

والمبيع والثمن عند جمهور الحنفية من الاسماء المتباينة الواقعة على
معان مختلفة ، فالمبيع فى الغالب ما يتعين بالتعيين ، والثمن فى
الغالب ما لا يتعين بالتعيين .

وهذا الاصل العام الغالب يحتمل تغييره فى الحالتين بعوارض
من العوارض فيصير ما لا يحتمل التعيين مبيعا كالمسلم فيه وما يحتمل
التعيين ثمنا كراس مال السلم اذا كان عينا من الاعيان ، وعلى هذا
فاعتبار الثمن دينيا فى الذمة هو الاغلب وذلك عندما يكون الثمن نقودا
او اموالا اخرى مثلية ملتزمة بلا تعيين بالذات كالقمح والزيت ونحوهما
من دل مليل او موزون او ذراعى او عددى متقارب .

ويمكن ايضا ان يكون الثمن أعيانا قيمة كالحيوان والسيارات ونحوهما
لما لو بيعت كمية من السكر الى اجل بشىء من القيمات فالسكر مبيع
(١)
والعين القيمة ثمن ويكون البيع سلما لانه مؤجل بمعجل .

(١) كشف اصطلاحات الفنون ٢٥٣ / ١ — مجلة الاحكام ودرر الاحكام م ١٥٢
المغرب فى ترتيب المعرب ٦٩ — شرح منتهى الارادات ٢٠٥ / ٢ —
كشف القناع ٢٣٥ / ٣ — مجلة الاحكام الشرعية م ١٨٤ .

الْثَمَنُ الْمُسَمَّى

الْثَمَنُ الْمُسَمَّى : هو الثمن الذي يسميه ويعينه العاقدان وقت البيع بالترانى سواء كان مطابقا للقيمة الحقيقية أو ناقصا عنها أو زائدا عليها .

وعلى ذلك كما أن الثمن المسمى قد يكون بقيمة المبيع الحقيقية يكون أيضا ازيد من القيمة الحقيقية أو انقص .
(١)

الْثَنَاءُ

الْثَنَاءُ وَالْثَنَوَى : من الثَّنَوَةِ ، وهى الاستثناء ، والثنيان : اسم من الاستثناء ، والثنيا والثنوى يطلقان على ما استثنى .
(٢)

وورود فى حديث جابر رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة ، والمزابة ، والمخابرة ، والمعاوضة ، والثنيا ، ورخص فى العرايا " (٣) اخرجه مسلم .

والثَنَاءُ فى البيع هو كأن يبيع الرجل هالا ويستثنى ما فى بطنها ، أو يستثنى من المبيع شيئا مجهولا ، أو يستثنى منفعة المبيع .
(٤)

-
- (١) مجلة الاحكام العدلية ودرر الحكام م ١٥٣ .
 - (٢) لسان العرب ١٤ / ١٢٥ — المصباح المنير ١ / ١٠٥ .
 - (٣) رواه البخارى فى البيوع ٣ / ٩٨ و ٩٩ — ومسلم ٨ / ٥ واللفظ له .
 - (٤) النظم المستعذب ١ / ٢٦٥ — بداية المجتهد ٢ / ١٨٢ .

الجَرَبُ

الجَرَبُ : مثل الشديد وهو عند المحاسبين والفقهاء مقدار معلوم من الأرض ، وهو ما يحصل من ضرب ستين ذراعا في نفسه أى ما يكون ثلاثة آلاف وستمئة أذرع مسطحة .

ورد فى كتاب المغرب " ان الأشد اذا ضرب فى مثله فهو الحرب ، والأشد طول ستون ذراعا ، والذراع ست قبضات ، والقبضة أربع أسابيع ، وعشر هذا الجرب يسمى قفيزا ، وعشر هذا القفيز عشيرا " قال ابن منظور فى لسان العرب : " الجرب من الطعام والأرض : مقدار معلوم .

قال الأزهري : الجرب من الأرض مقدار معلوم الذراع والمساحة وهو عشرة أقفز كل قفيز ^(١) منها عشرة أعشراء ، فالعشر جزء من مائة جزء من الجرب ، وتيل : الجرب من الأرض نصف الفنجان ، ويقال : أقطع الوالى فلانا جربيا من الأرض أى ضرب جرب وهو مكيل معروف لا أحسبه عربيا ، كما يقول الدكتور الخاروف فى تعليقه على كتاب الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان : " الأجرة جمع جرب وهو فى اللغة الوادى ، واستعمل ليكون اسما لمساحة مربعة من الأرض ، فهو وحدة قياس مربعة ، أو مكسرة ، وهو أيضا وحدة كيل كبيرة ، وكلا الوجدتين كانتا مستعملتين فى بلاد فارس ، والبراق قبل الاسلام . والمهم فى الأمر ان مساحة الجرب المعمر تعادل ١٦٤١٦ ر ١٣٦٦٦ مترا مربعا .

(١) القفيز العراقى عند فتح العراق وفارس يعادل ٢٦١١٢٠ غراما من القمح - الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان م ٨٧ .

(٢) لسان العرب ١ / ٢٦٠ - تهذيب الاسماء واللغات القسم الثانى ١ / ٤٩ - المغرب ٧٨ وما بعدها - كشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٢٦٩ النظم المستعذب ١ / ٣٩٧ - الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان ٨٠ وما بعدها .

الجَزَاف

الجَزَافُ ، والجَزَافُ ، والجَزَافَةُ ، والجَزَافَةُ ، والكسر
افصح وأشهر من غيره ، فارسي معرب وهو تعريب كلمة (كراف) ،
والجَزَافُ : اخذ الشيء مجازفة ، وجزافا ، كما يقال : بعته
بالجَزَافِ والجَزَافَةُ أى : بلا كيل ولا وزن ، ويقال أيضا : جَزَفَ
له فى الكيل ان أكثر ، ومرجعه الى المساهلة (١) .

وفى الاصطلاح عرف الشوكاني هذا البيع بقوله : " هو ما لم يعلم
قدره على التفصيل " أى يبيع الشيء بلا كيل ولا وزن ، ولا عدد ،
وانما بالحرز ، والتخمين بعد المشاهدة ، او الروئية ، أو بيع
مجموع بلا تقدير كما هو مذكور فى مجلة الاحكام المعدلية (٢) .

(١) أنظر لسان العرب ٢٧/٩ - المصباح النبير ١٢١/١ - تهذيب

الاسماء واللفات القسم الثانى ٥١/١ - المغرب ٨٣ .

(٢) المجلد ودرر الحكام م ١٤١ - نيل الاوطار ١٨١/٥

المطلع على أبواب المقنع ٢٤٠ .

الْجَعَالَة

الْجَعَالَةُ : مشتقة من الْجَعْلِ بمعنى التسمية ، لان الجاعل
يسمى الجعل لمن يعمل له العمل ، ويسمى ما يعطاه الانسان على امر
يفعله جمالا ، وجعالا ، وجعيلة ، وجعالة ، وجعالة ، وجعالة ،
وقيل : الْجَعْلُ وَالْجَعَالَةُ : ان يكتب البعث على الفزاة فيخرج من
الاربعة والخسة رجل واحد ، ويجعل له جعل .

الجعل بالضم هو الاسم والمصدر بالفتح ، الجاعل : المعطى والمجتعل :
الآخذ كما يقال : جعلوا لنا جعيلة فى بيعيرهم فابينا ان نجعل منهم
اى : ناخذ ، وايضا ما يعطى للمجاهد ليستعين به على جهاده
(١) .
ويسمى جعالة .

اما فى اصطلاح الفقهاء :

فقد عرفها المطرزي من الحنفية فى كتابه (المغرب) بأن الجعالة
ما يجعل للانسان على شىء يفعله .

وعرفها ابن عرفة من المالكية : بانها عقد معاوضة على عمل
آدمى بعوض غير ناشئ عن محله به لا يجب الا بتمامه .

وفى شرح المحلى على المنهج : هى التزام عوض معلوم على عمل فيه
كلفة ولو غير معين .

وصورتها : أن يقول : من رد عدى الابق ، أو دابتى الضالة ، ونحوهما
فله كذا هو عقد صحيح اغتفر الغرر فيه للحاجة .

(١) أنظر لسان العرب ١١٠/١١ - معجم مقاييس اللغة ١/٤٦٠ -

المغرب للمطرزى ٨٤ - المصباح المنير ١/١٢٥ .

(٢) شرح منج الجليل ٣/٤ - الخرشى ٥٩/٧ - شرح البهجة ٣/٣٤٤

نهاية المحتاج ٥/٤٦٥ - قلوبى وعميرة ٣/١٣٠ - منتهى الارادات

١/٥٥٠ - كشاف القناع ٤/٢٢٥ .

الْحَجَرُ

الْحَجَرُ : معناه في اللغة المنع ، والخطر ، والتصيق ، ومنه قوله تعالى " يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين ، ويقولون حجرا محجرا " (١)

وسمى العقل حجرا لانه يمنع صاحبه من ارتكاب القبائح ، قال تعالى " هل في ذلك قسم الذي حجر " (٢) أى : الذى عقل ، ومنه سمي الحطيم حجرا ، لانه يمنع من الكعبة ، أو يمنع الطواف فيه ، وقيل للحرام حجرا لانه ممنوع ، وهو بمعنى المحجور ، والمحجور عليه ، هو ممنوع التصرف فى ماله يقال حجر عليه الحاكم (٣)
أى منعه من التصرف .

أما معناه فى الاصطلاح : فيختلف باختلاف المذاهب ، قال ابن عابدين من الحنفية : " هو عبارة عن منع مخصوص لشخص مخصوص عن تصرف مخصوص ، أو عن نفاذه " .

ويقول صاحب المجلة العدلية فى تعريف الحجر : " هو منع شخص عن تصرفه القولى ، ويقال لذلك الشخص بعد الحجر محجور " وذكر فى درر الحكام فى شرح هذا التعريف : هو عدم أهلية التعاقد ، وأجراء التصرفات القولية .

(١) سورة الفرقان الآية (٢٢) .

(٢) سورة الفجر الآية (٥) .

(٣) لسان العرب ١٦٧/٤ - مصباح الضير ١٤٧/١ وما بعدها

- أما المالكية فقالوا : الحجر صفة حكيمية توجب منع موصوفها
من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته ، أو تبرعه بماله .
- وقال الشافعية في تعريف الحجر : هو المنع في التصرفات
المالية ، وبعد تعريفهم هذا قسموا الحجر الى نوعين :
- ١ - نوع شرع لمصلحة الغير كالحجر على الفلّس للفرمان والراهن
للمرتهن ، والمريض للورثة في الثلثين .
- ٢ - ونوع شرع لمصلحة المحجور عليه ، وهو حجر الجنون ،
والصبا ، والسفه .
- وقال البهوتى في تعريف الحجر " هو منع الانسان في التصرف
في ماله ، وهو على ضربين :
- أحدهما : حجر لحق الغير كحجر على فلّس لحق الفرمان ،
وعلى مريض على مازاد على الثلث لحق ورثته ، وعلى عبد ، ولكتاب
لحق السيد ...
- وثانيهما : حجر لحظ نفسه كحجر على صغير ، ومجنون ، وسفيه ،
فحجر الفلّس : منع الحاكم من عليه دين حال يعجز عنه
(١)
ماله الموجود .

(١) تبين الحقائق ٤/١٩٠ - حاشية ابن عابدين ٦/١٤٢ وما بعدها
مجلة الاحكام العدلية ودرر الحكام م ٩٤١ - كشف اصطلاحات
الفنون ٢/٢٩ - المذهب ١/٣٢٨ - البهجة ٣/١٢٢ -
قليوبى وعميرة ٢/٢٦٦ - النجوم شرح المذهب ١٢/٣٥١ -
كشف القناع ٣/٤٠٤ وما بعدها - شرح منتهى الارامات ٣/٣٩٠
مجلة الاحكام الشرعية م ١٤٥٧ - الخرشى ٣/٣٩٠ .

الْحَصَّةُ الشَّائِعَةُ

الْحَصَّةُ الشَّائِعَةُ : هي السهم الساري الى كل جزء من أجزاء المال المشترك "

كما لو كانت دار مشتركة بين ثلاثة أشخاص فيكون محل ما فيها من غرف ، وأخشاب ، وحجارة ، ونحوها مشتركا بين الثلاثة على الشيوع (١) .

(١) درر الحکام م ١٣٩ - مجلة الأحكام الشرعية م ١٩٨ .

الحَقُّ

الحَقُّ : وجمعه حَقُوقٌ وهو خلاف الباطل ويطلق على الشيء الموجود من كل وجه ولا ريب في وجوده ، من حق الامر اذا وجب وثبت وفرق بلا شك كما قال الله تعالى " قالوا بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين " ^(١) أي وجبت وثبتت ولهذا يقال لمرافق الدار حقوقها ويطلق أيضا على ما يستحقه الرجل والحق يذكر عادة فيما هو تبع للمبني ولا بد له منه ولا يقصد الا لاجله كالطريق والشرب للارسي ^(١)

وقد استعمل الفقهاء كلمة الحق في مواضع مختلفة ومعان عديدة ولكنها متقاربة لرجوعها الى المعنى اللغوي للحق ، فاستعملوه بمعنى عام يشمل كل ما يثبت للشخص من ميزات أو مكات سواء أكان الثابت ماليا أو غير مالى .

وهم يستعملونه في مقابلة الاعيان والمنافع المملوكة ويريدون به المصالح الاعتبارية الشرعية التي لا وجود لها الا باعتبار الشارع كحق الشفعة وحق الطلاق وحق الحضانة والولاية . وهم يلاحظون المعنى اللغوي فقط فيقولون حقوق الدار ويقصدون بذلك مرافقها كحق التعلی وحق الشرب وحق المسيل لانها ثابتة للدار .

لقد ذكر الدكتور جمال محمد محمود في كتابه " سبب الالتزام وشرعيته في الفقه الاسلامي " تعريفين للحق فقال : " اما الحق فقد عرفه البعض بأنه صفة شرعية بها يقتدر الانسان على التصرف

(١) سورة الزمر الاية (٧١) .

(٢) لسان العرب ٤٩ / ١٠ .

والانتفاع بالاعيان المالية تصرفا مشروعا ، وهو حق ملك الشيء ذاتيا
ومنفعة وحق الارتفاق ، .

وذكر البعض : أن الحق يطلق في الفقه الاسلامي على كل عين أو مصلحة
يكون للشخص بمقتضى الشرع سلطة المطالبة بها كما يطلق أيضا على
المصالح الاعتبارية الشرعية التي لا وجود لها الا باعتبار الشارع وفرضه
كحق الخيار وحق الشفعة ” .

وكذلك اورد الدكتور عبد السلام العبادي تعريف الحق للقاضي
حسين واشى عليه فقال : ” وقد وجدت في أثناء البحث تعريفا للحق
في كتاب ” طريقة الخلاف بين الشافعية والحنفية ” للقاضي حسين جاء
فيه : المعنى بالحق : اختصاص مظهر فيما يقصد له شرعا ، وهذا
التعريف له وزنه وقيمه العلمية من عدة نواح :

الاولى : انه عرف الحق بشكل يميزه عن غيره من الحقائق الشرعية
الثانية : ان تعريف الحق بانه اختصاص يتفق مع آخر ما وصل اليه
البحث القانوني .

الثالثة : ان وصف هذا الاختصاص بأنه (مظهر فيما يقصد) يبين
أن طبيعة هذا الاختصاص تقوم على وجود آثار وثمار يختص بها صاحب
الحق دون غيره في الاشياء التي شرع الحق فيها وهذه الاشياء قد
تكون مادية أو معنوية .

الرابعة : انه تعريف أحد فقهاء القرن الخامس الهجري مما يدل على
أن فقهاء الشريعة القدامى قد قاموا بتعريف الحق تعريفا صحيحا ” (١)

(١) مجمع الانهر ٢ / ٢٩٥ — البحر الرائق ٦ / ١٤٨ — حاشية
رد المختار ٥ / ١٨٢ — سبب الالتزام وشرعيته ١٦١ — الملكية في
الشريعة الاسلامية القسم الاول ٩٦ .

الْحَمَالَةُ

الْحَمَالَةُ : من الحَمْل والحَمْل أصل واحد يدل على اقلال الشيء
ومنه قوله تعالى " وكأين من دابة لا تحمل رزقها . . . " (١)

وتأتى الحمالة فى اللغة بمعنى الثقالة والضمانة والزعامة فتقضى
العرب : هذا كهيل وحميل وضمين وزعيم ، ويقال : حملت به حمالة :
كفلت به ، والحمالة : الدية والغرامة التى يحملها قوم عن قوم وقد
تطرح منها الهاء . (٢)

أما الْحَمَالَةُ فى الاصطلاح الفقهى : فتد بمعنى " ان يحمل
الرجل دية ثم يسمى عليها " ، كما تطلق أيضا على التزام دين لا يقسط
أو طلب من هو عليه لمن هو له " وهو معنى الكفالة . (٣)

(١) سورة العنكبوت الآية (٦٠) .

(٢) لسان العرب ١٨٠/١١ — معجم مقاييس اللغة ١٠٦/٢ .

(٣) الخرشى ٢٢/٦ — شرح منح الجليل ٢٤٣/٣ — مواهب الجليل ٩٦/٥

الْحَوَالَةُ

الْحَوَالَةُ : بفتح الحاء ، أفصح من كسرهما مأخوذة من التحويل ، وهو النقل من مكان الى مكان كما يقال : حالت الأسعار اذا انتقلت عما كانت عليه ، ويقال للرجل اذا تحول من مكان ، او تحول على رجل بdraهم : حال وهو يحول حولا ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " واذا أحيل أحدكم على آخر فليحتل " ^(١) ، وفي حديث آخر عن النبي صلى عليه وسلم انه قال : " من أحيل على ملي فليتبع " ^(٢)

وَالْحَوْلُ : يطلق على الحيلة ، أو القوة ، أو الصنة ، كما يقال : حال الغلام ، وحالت الدار : أتى عليها الحول ، وحالت القوس : اعوجت ، وحال اللون تغير ، والتحول : التثقل ، والاسم الحول ^(٣) ، ومنه قوله تعالى " خالدين فيها لا يئخون عنها حولا " ^(٤) .

وفي الاصطلاح الفقهي : فقد اتفقت كلمة الفقهاء على أن الحوالة هي " نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى " سوى ما حكى عن محمد بن الحسن الشيباني أنه قال : " هي نقل المطالبة فقط مع بقاء الدين " .

فَالْحَوَالَةُ تقتضى فراغ ذمة الاولى عن الدين وعن المطالبة .
ويقال للذى يحال عليه بالحق ، حيل ، والذى يقبل الحوالة حيل
وهما حيلان كما يقال بيعا .

(١) رواه أحمد في مسنده ٤٦٣/٢ .

(٢) رواه البخارى في الحوالات ١٢٣/٣ - ومسلم في البيوع ٣٤/٥ .

(٣) لسان العرب ١٩٠/١١ - المصباح المنير ١٨٢/١ .

(٤) سورة الكهف الآية (١٠٨) .

والمُحِيلُ : هو من عليه الدين اذا حول ذلك الدين الى ذمّة
غيره .

والمُحتالُ : صاحب الدين المنتقل من ذمّة الى أخرى .

المَحَالُّ عليه والمُحتالُ عليه : كلاهما اسم من قبل الحوالة فصار من
عليه الدين يسمى محالا عليه باحاطته على غيره ، ومحتالا عليه بفعل صاحب
الدين وهو الاحتيال .

أو بعبارة أخرى المحال عليه والمحتال عليه : هو الذى انتقل
الدين الى ذمته ويطلق على الدين الذى عليه أيضا .

المَحَالُّ له : هو الدائن .

الحوالة قسمان : مطلقة ومقيدة .

والمطلقة : هى أن يحيل المدين بدينه غريمه على آخر حوالة مطلقة
غير مقيدة بأدائه من الدين الذى للمحيل فى ذمّة المحتال عليه ، أو من
العين التى له عنده وديعته ، أو مفصولة ، أو يحيله على شخص ليس له
عنده ولا عليه شئ .

أما المقيدة : فهى أن يحيل المدين بدينه غريمه على المحتال عليه
حوالة مقيدة بأدائه من الدين الذى للمحيل فى ذمّة المحتال عليه ، ومن
العين التى له عنده أمانة ، أو مفصولة (١) .

(١) حاشية ابن عابدين ٣٤٠/٥ - طلبية الطلبة ١٤٠ - مجمع الانهر
٥٤٧/٢ وما بعدها - مجلة الاحكام العدلية من مادة ٦٨٣ الى مادة
٦٧٩ - مرشد الحيران ص ١٢٥ م ٧٦٦ الى ٧٦٩ - تحفة
الفقهاء ٣٩٩/٣ وما بعدها - نهاية المحتاج ٤٣/٤ - شرح
البهجة ١٤٤/٣ - المجموع شرح المذهب ٤٢٥/١٢ - كشاف
القناع ٣٧٠/٣ - مفتى الارادات ٤١٦/١ - مجلة الاحكام الشرعية
من مادة ١١٥٥ الى مادة ١١٦٠ . شرح منح الجليل ٢٢٨/٣ -
المفنى لابن قدامة ٢٩٠/٤ .

الْحِيلَة

(١) لتوسل الى محرم بما ظاهره الاباحة .

الخَرَج

رَجُ في اللغة واحد : وهو شئ يخرج به
الهم بقدر معلوم .

"الخرج المصدر ، والخراج : اسم لما يخرج ،
والأمة " ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
(٢) ، وفي التنزيل " أم تسألهم خرجا فخراج
ربك خير وهو خير الرازقين " (٣) ، وقال الزجاج أيضا : " الخراج
الفى " والخرج : الضريبة والجزية " (٤) .

وأما الخَرَج الذى وظفه عمر بن الخطاب رضى الله عنه على
السواد وأرض الفى " ، فان معناه الغلة ، لأنه أمر بمساحة السواد ،
ورفعها الى الفلاحين الذين كانوا فيه على غلة يؤدونها كل سنة ،
ولذلك سمي خراجا ، ثم قيل بعد ذلك للبلاد التى فتحت صلحا ،
ووظف ما صولحوا عليه على أراضيتهم : خراجية لأن تلك الوظيفة
أشبهت الخراج الذى ألزم به الفلاحون وهو الغلة ، وقيل للجزية
التي ضرب على رقاب أهل الذمة : خراج ، لأنه كالغلة الواجبة
عليهم .

والخراج نوعان : خراج مقاسمة ، وخراج وظيفة .

(١) مجلة الاجكام الشرعية م ٢١٧ .

(٢) رواه أبو داود فى البيوع ٢٨٤/٣ - والترمذى ٥٨٢/٣ -

والنسائى ٢٢٣/٧ - وابن ماجه ٧٥٤/٢ .

(٣) سورة المؤمنون الآية ٧٢ .

(٤) أنظر لسان العرب ٢٥٢/٢ - المصباح الفنى ١٩٩/١ .

فخرى الخضراوى .
رحلة مع النقد الادبى .
دار الفكر العربى ، ١٩٧٢ .
٢٢٢ ص ، ٢١١ م .
١ - الادب العربى - النقد .
١ - العنوان .

٨١٠٣
ف خ ر

خَرَّاجُ الْمَقَاسِمَةِ :

هو أن يكون الواجب جزءاً شائعاً من الخارج ،
كالخمس ، ونحوه كالربيع ، والثالث ، والنصف ، ويتعلق بالخارج
كالعشور .

خَرَّاجُ الْوَلِيْفَةِ :

هو أن يكون الواجب شيئاً معيناً في الذممة
يتعلق بالتمكن من الزعامة (١)

(١) أنظر كشف اصطلاحات الفنون ١٨٣/٢ وما بعد
التعريفات المجرى ٨٧ - مجمع الأنهر ٦٦٦/١ - كشف
القناع ٨٩/٣ وما بعد ها .

الْخَلَايَةُ

الْخَلَايَةُ : فى اللغة المخادعة ، وقيل الخديعة باللسان خَلَبُهُ
يَخْلِبُهُ خَلَابًا ، وَخَلَابَةً : خدعة ، رجل خالِب و خَلَاب و خَلِيبُوب :
خداع ، وفى المثل اذا لم تغلب فاخلب أى : فاخدع ، ومنه
السحاب المخلب الذى لا مطر فيه .

والخداع هو اظهار غير ما فى النفس واخفاء الغش وقيل
معناه الفساد (١) .

وورد فى الحديث النبوى الشريف : أن حيان بن منقذ بن عمر
الانصارى كان يغيب فى المبايعات ، فقال النبى صلى الله عليه
وسلم " اذا بايعت فقل لا خلاية ، ولى الخيار ثلاثة ايام " (٢) .

فالخلاية فى الاصطلاح : هى ان يخدع أحد العقادين
الآخر بوسيلة موهمة قولية ، أو فعلية تحمله على الرضى فى
العقد بما لم يكن ليرضى به لولاها (٣) .

الْخَلِيطُ

الْخَلِيطُ : من خلط الشيء بالشيء : أى مزجه . (٤)
وهو فى الاصطلاح : بمعنى المشارك فى حقوق الملك ، كحصة الماء والطريق . (٥)

(١) أنظر سان العرب ٣٦٣/١ - الصباح الخير ١١٢/١ .

(٢) رواه البخارى فى البيوع ٨٦/٣ وصلى ١١/٥ .

(٣) النظم المستعذب ٢٥٨/١ .

(٤) لسان العرب ١٩١/٧ .

(٥) مجلة الاحكام العدلية م ٩٥ ٣ .

الْخِيَارُ

الْخِيَارُ : اسم مصدر من إَخْتَارَ يَخْتَارُ إِخْتِيَارًا وَخَايَرَهُ فَخَارَهُ
خَيْرًا ، كان خيرا منه وما أخيره وخيرته بين شيئين أى فوضت إليه
الخيار وتخير الشئ : اختاره والاختيار الاصطفااء وطلب خير
الأمرين أو الأمور وكذلك التخير .

يقول ابن الأثير فى النهاية فى معنى الخيار فى قوله —
صلى الله عليه وسلم " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا " (١) : الخيار
اسم من الاختيار وهو طلب خير الأمرين أما اضاء العقد أو فسخه (٢)
وهذا المعنى الذى ذكره ابن الأثير قريب من المعنى الشرعى لهذا
اللفظ إذ أن المعنى الاصطلاحى لهذا اللفظ : هو أن يكون لأحد
العاقدين أو كليهما الحق فى فسخ العقد أو اضاءه بأن يعطى
الحق فى تخير أحد الأمرين أما اضاء العقد وتقريره أو فسخه
(٣) ونقضه من أساسه .

-
- (١) رواه البخارى فى البيوع ٨٣/٣ وما بعدها وسلم ١٠/٥ .
(٢) لسان العرب ٢٦٤/٤ — المصباح المنير ٢٢١/١ — النهاية
فى غريب الحديث والأثر ٩١/٢ .
(٢) مجمع الأنهر ٢ / ٣٦٣ — مجلة الأحكام الشرعية م ٢٠٨ —
منتهى الإرادات ٣٥٦/١ — المطلع ٢٣٤ .

خيار التدليس :

التدليس في البيع هو إخفاء وكنمان عيب السلعة المعقود عليها عن المشتري ، ليظهر في صورة غير صورته الحقيقية ، أو فعل البائع بالمبيع ما يزيد به ثمنه ، والمدالسة كالمخادعة والدلس : الظلمة .

والتدليس مثبت للخيار ضربان :

أحدهما : كتمان العيب .

والثاني : تدليس يزيد به الثمن كتحمير وجه الجارية و تصويمد شعرها ، وتصرية اللبن في الضرع ، وجمع ماء الرحي وإرساله عند
(١)
عرض .

(١) منتهى الإرادات ٣٥٧/١ - المطلع ٢٣٦ - كشف القناع

٢٠١/٣ - مجلة الأحكام الشرعية م ٢١٠ .

خِيارُ التَّعْيِينِ :

هو بيع أحد الشيئين أو ثلاثة على أن يأخذ المشتري أيًا شاء ، ومعبارة أخرى هو أن يتفق العاقدان على تأخير تعيين المبيع الواجب التعيين إلى أجل على أن يكون حق تعيينه للمشتري .

مثلا : كان يشتري إحدى الثوبين أو ثلاثة غير معين على أن يأخذ أيهما شاء على أنه بالخيار ثلاثة أيام .

وقد حده ابن عرفة بقوله : " بيع بعض عدد من نوع على خيار المبتاع في تعيينه وبته كما لو باع سلعتين على تعيين خيار للمشتري وعلى خيار بته فإذا اختار واحدة انعقد البيع ولم يُلزم البائع ذلك وإذا ردّ ولم ينعقد بيع بينهما " (١)

(١) حاشية رد المختار ٥٨٥/٤ — الحدود لابن عرفة ٢٧٨ —

المطلع ٢٣٦ .

خِيَارُ الرُّوَيْتِ :

_____ عرفه الجرجاني من الحنفية بقوله : " هو أن يشتري ما لم يره ، فان رآه فله أخذه بجميع الثمن وان شاء رده بخياره " (١)

خِيَارُ الشَّرْطِ :

_____ هو أن يشترط أحد المتعاقدين الخيار ثلاثة أيام أو أقل كأن يقول المشتري مثلا : اشتريت هذه العين بثمن كذا على أننى بالخيار ثلاثة أيام .

وهذا النوع من الخيارات يسمى أيضا بخيار التروى والنظر والتفكير فى الأمر والتبصر فيه كما هو مذكور فى (مواهب الجليل شرح مختصر خليل) (٢) .

خِيَارُ الْعَيْبِ :

_____ العيب والعيبة والعاب بمعنى واحد ويقال عاب المتاع : أى صار ذا عيب وعابه زيد فهو معيوب ومعيب ، فخيار العيب هو أن يكون لأحد العاقلين حق الفسخ بسبب عيب قديم أطلع عليه فى المعقود عليه ولم يكن على علم به وقت العقد ، فللمشتري أن يختار رد المبيع الى بائعه بهذا العيب ، هذا النوع من الخيارات يسمى عند الشافعية والمالكية بخيار النقيصة (٣)

(١) التعريفات للجرجاني ٩١ .

(٢) التعريفات للجرجاني ٩١ - مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب ٤٠٩/٤ .

(٣) التعريفات للجرجاني ٩١ - حاشية رد المختار ٣/٥ مواهب الجليل ٤٠٩/٤ - معنى المحتاج ٥٠/٢ .

خيار المجلس :

هو أن يكون لكل واحد من العاقدين حق الفسخ
مادام العاقدان لم يتفرقا بالابدان .

فحق الفسخ ثابت لكلا العاقدين مادام المجلس قائما فإذا تفرقت
المجالس وتباعدت الابدان سقط حق الفسخ بهذا السبب (١) .

وهذا عند جمهور الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة ،
اما عند الحنفية فحق الفسخ ثابت مالم يتفرقا بالاقوال .

خيار النقص :

هو أن يشترط المتبايعان في عقد البيع بالنسيئة
أن المشتري اذا لم يدفع الثمن في الاجل المعين فلا بيع بينهما (٢)

خيار النقص :

أنظر خيار العيب .

(١) انتهى الارادات ٣٥٦/١ — الملكية ونظرية العقد ٤٤٥ .

(٢) حاشية رد المختار ٥٧١/٤ .

الدَانِقُ

الدَانِقُ والدَانِقُ ، وربما قيل دَانَق كما قالوا للدرهم : درهام ،
(١)
والجمع دَوَانِق ودَوَانِيق .

وهو وحدة وزن صغيرة من اجزاء كل من الدينار والدرهم والمثقال .
يقول الدكتور الخاروف في تعليقه على كتاب ابن الرفعة الانصارى :
” وكان وزنه في الجاهلية ، والاسلام مختلفا بتفاوت مقادير الوحدات
المكونة له منه .

فالدانق من الدرهم اليمنى يشكل واحدا صحيحا ، ومن الدرهم
البغلى أربعة ومن الدرهم الطبرى ثمانية .

والتقسيم السداسى للدينار والدرهم والمثقال تقسيم اسلامى ، ومع
ذلك ، فوزن الدانق متفاوت فى كل الوحدات الثلاث ، رغم انه جزء من
سبعة اجزاء من كل منها ، فوزنه من درهم النقد الشرعى يعادل :
٢٩٧٥ ر + ٦ = ٤٩٥ ر . غراما ، ومن درهم الكيل الشرعى يعادل :
٣١٧ ر + ٦ = ٥٢٨ ر . غراما ، ومن الدينار الشرعى يعادل :
٤٢٥ ر + ٦ = ٧٠٨ ر . غراما ، ومن مثقال الكيل الشرعى يعادل :
٤٥٣ ر + ٦ = ٧٥٥ ر . غراما .

وهذا التفاوت حاصل ايضا فى الدنانير والدراهم من النقد العرفى
أما كون الدانق يزن ثمان حبات شعير متوسطة الوزن والحجم فهذا
لا ينطبق الا على الدرهم النقد الشرعى المكون من ٥٠ ر + حبة شعير
ولا يجوز تعميم هذه المقولة على الدينار ، والمثقال النقد المكون من ٧٢ حبة
شعير عند الشافعية والمالكية والحنابلة .
(٢)

(١) انظر لسان العرب ١٠/١٠٥ — المصباح الضير ١/٢٣٩ .

(٢) الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان ٦١ .

الدِّرْهَم

الدِّرْهَمُ : فى الدرهم ثلاث لغات أفصحها درهم ، والثانية درهم ، والثالثة درهام هو اسم للمضروب المدور من الفضة كالدينار من الذهب .

فوزن عشرة دراهم نقدية من دراهم الاسلام تعدل سبعة مثاقيل باتفاق جميع النقلة . (١)

ويقول ابن الرفعة الأنصارى : " ثلاثة أسباع الدرهم إذا أضيفت إليه بلغت مثقالا ، والمثقال إذا نقص منه ثلاثة أبعاض بقي درهما ، والدرهم ستة دوانق فوزن الدرهم الشرعى لوزن النقد الفضة يعادل ٢٩٧٥ غراما ، وأما الدرهم الشرعى لوزن الكيل ، أو الوزن المجرد يعادل ٣١٧١ غراما ، وأما باقى الدرهم المعروفة كالاتى :

الدِّرْهَمُ الْبَفَلِى : ٧٧٦ ر ٣ غراما

الدِّرْهَمُ الْخَوَارِزْمِى : ٣٦ ر ٢ غراما

الدِّرْهَمُ الطَّبْرِى : ١٢٥ ر ٢ غراما

(٢) الدِّرْهَمُ الْمِصْرِى : ١٢٥ ر ٣ غراما

(١) لسان العرب ١٢/١٩٩ - المصباح المنير ١/٢٢٩ -

المغرب فى ترتيب المعرب ١٦٣ - تهذيب الأسماء

واللغات القسم الثانى ١/١٠٥ .

(٢) الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والعيزان ٥٨ .

الدَّيْنُ

الدَّيْنُ : واحد الديون ، وكل شئ غير حاضر دين ، والجمع
ادين — مثل أعين وديون ودنت الرجل : أقرضته فهو مدين ومديون
ودنت الرجل وأدنته : أعطيته الدين الى أجل ، وقيل : دنته :
أقرضته وأدنته : استقرضته منه ، ودان هو أخذ الدين ورجل
دائن ، ومدين ومديون ، ومدان مدان ، وقيل هو الذى عليه دين
كثير ، تدانوا : تبايعوا بالدين واستدانوا : استقرضوا ، والدين :
البدل الثابت فى ذمة الآخر .

ودان يستعمل لازما ومتعديا فى مضمينين متقابلين :
فيقال : دان الرجل غيره دينا ، ودينه ، اذا اعطاه مالا يبدل موهـ جل
وكذلك أدانه .

ودان الرجل : اذا أخذ من غيره مالا يبدل موهـ جل فهو
دائن وهو أيضا مدين ، ومديون ، ودان غيره عامله بالدين اخذا
واعطاء (١) .

الدَّيْنُ فى الاصطلاح : يطلق الفقهاء كلمة الدين فى اصطلاحهم
باعتبارات ثلاثة : شكلية وموضوعية واستثنائية .

أولا : أما من الناحية الشكلية ، فيروا استعمالهم للدين فى مقابل
العين حيث يقولون :

(١) انظر لسان العرب ١٦٦/١٣ — معجم مقاييس اللغة ٣١٩/٢ .

العَيْنُ : هي الشئ المعين المشخص ، كبيت وحصان وسيارة ونحوها كل ذلك يعد الأعيان .

والدين : هو ما ثبت في الذمة من غير أن يكون معيناً مشخصاً ، كمقدار من الدراهم في ذمة رجل ومقدار منها ليس بحاضر .

وأساس التمييز بين العين والدين في هذا التقسيم الفقهي هو الاختلاف والتباين في التعلق حيث أن الدين يتعلق بذمة العديدين ، ويكون وفاؤه بدفع أى عين مالية مثلية من جنس الدين الملتمزم به .

ثانياً : — وأما من الناحية الموضوعية ، أى بالنظر الى أسباب وجوب الدين ومصادر ثبوته فقد استعمله الفقهاء بمعنيين أحدهما أعم من الآخر :

(١) أما بالمعنى الأعم : فيشمل كل ما ثبت في الذمة من أموال ، أو حقوق محضة كسائر الطاعات من صلاة وصيام ونذر ونحوها .

بناءً على هذا الاعتبار فلا يشترط في الدين أن يكون مالا ، ولو كان مالا فلا يشترط فيه أن يكون ثابتاً في معاوضة أو اتلاف أو قرض .

وعلى ذلك عرّف بأنه " وصف شرعى في الذمة يقتضى مطالبة صاحبه بأداء ما وجب عليه "

قد جرى أكثر الفقهاء على استعمال لفظ " الدين " بهذا

المعنى .

(ب) وأما المعنى الآخر : فقد اختلف الفقهاء في ذلك في قولين :
أحدهما للحنفية : وهو أن الدين عبارة عن " ما يثبت في الذمة
من مال في معاوضة أو اتلاف أو قرض "

وبناءً على ذلك عرفه الكمال بن الهمام في " فتح القدير " بقوله :
" الدين اسم لما في الذمة يكون بدلا عن مال أتلفه أو قرض
أو صبيح عقد بيع أو منفعة عقد عليها من بضع امرأة - وهو
المهر - أو استئجار عين " .

ويرى أصحاب هذا المذهب أن الدين هو مال حكمي - أي أن
له حكم المال - وليس مالا حقيقيا إذ هو عبارة عن وصف شاغل
للذمة ، ولا يتصور قبضه حقيقة ، ولكن نظرا لصيرورته مالا في
المال - عند الاستيفاء - يسمى مالا مجازا .

والسبب في عدم اعتباره مالا حقيقة يرجع إلى أنه وصف
مقدر وجوده في الذمة من غير تحقق له ولا لمحله وإنما جعل
مالا في الحكم لحاجة الناس إلى ذلك في معاملاتهم ، ولأنه
يؤهل بالقبض إلى مال .

والثاني :

لجمهور الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة :
وهو أن الدين عبارة عن " ما يثبت في الذمة في مال بسبب يقتضي
ثبوته " فقد دخل فيه كل الديون المالية سواء منها ما ثبت
في نظير عين مالية وما ثبت في نظير منفعة وما ثبت حقا

لله تعالى من غيره مقابل كالزكاة ، وتخرج عنه سائر الديون غير
العالية من صلاة فائقة واحضار خصم الى مجلس الحكم ونحو ذلك .

ثالثا :

_____ وأما من الناحية الاستثنائية ، فيستعمل الفقهاء كلمة
" الدين " أحيانا بمعان ودلالات استثنائية خاصة غير مطردة .

وذلك كاستعماله بمعنى " ما يثبت في الذمة نسيئة من الأموال "
وهذا ما عناه الامام القرطبي في قوله " الدين : هو عبارة عن
كل معاملة كان أحد العوضين فيها نقدا والآخر في الذمة نسيئة "
ومن ذلك اطلاق كلمة " الدين " على القرض في بعض عبارات
الفقهاء (١) .

-
- (١) فتح القدير ٢٢١/٧ - بدائع الصنائع ٣٢٢٦/٧ -
مجلة الاحكام العدلية م ١٥٨ ، حقيقة الدين وأسباب بثوته
في الفقه الاسلامي للدكتور نزيه حماد ص ١١ - ١٧
(مجلة البحث العلمي العدد الرابع) - رد المختار ١٦٩/٤
نهاية المحتاج ١٣٠/٣ و ١٣١ - مجلة الاحكام الشرعية م ١٩٠
الفروق للقرافي ١٣٤/٢ - شرح منتهى الارادات ١٦٨/١ -
الجامع لاحكام الفرقان للقرطبي ٣٧٧/٣ - الولاية على المال
والتعامل بالدين ٨٢ و ٨٣ .

الدَّيْنُ الْحَالُ :

هو ما وجب أدائه عند طلب الدائن ، ويقال له

الدين المعجل ^(١) .

الدَّيْنُ الصَّحِيحُ :

هو الدين الثابت ، الذي لا يسقط الا بالاداء أو

الابراء ، كدين القرض ، ودين المهر ، ودين الاستهلاك ومثلها ^(٢)

الدَّيْنُ الْغَيْرُ صَحِيحُ :

وهو ما يسقط بغير الاداء والابراء بسبب آخر

مطلقا مثل دين بدل الكتابة فانه يسقط بتمجيز العبد المكاتب

نفسه ^(٣) .

دَيْنُ الْمُحَاصَةِ :

ما كان عن عوض مالى لزم آخذ العوض طوعا أو كرها

أو بضع أو متعة أو وديعة ، هذا الاصطلاح خاص بالمالكية ^(٤) .

الدَّيْنُ الْمَعْجَلُ :

أنظر الى الدين الحال .

الدَّيْنُ الْمَوْجَلُ :

هو الدين المعلق ، أو المؤخر الى وقت معين

وبعبارة أخرى : هو ما لا يجب أدائه قبل حلول الأجل ولكن لو أدى

قبله نصح ويسقط عن ذمته ^(٥) .

الذَّرْعُ

الذَّرْعُ والذَّرْعُ : هو ما يقام بالذراع ، والذراع : اليد من كل حيوان ،

لكلها من الانسان من المرفق الى أطراف الأصابع ^(٦) .

(١) كشف اصطلاحات الفنون ٣٠٥/٢ .

(٢) كشف اصطلاحات الفنون ٣٠٥/٢ .

(٣) " " " ٣٠٥/٢ .

(٤) حدود لابن عرفة ٣١٢ .

(٥) كشف اصطلاحات الفنون ٣٠٥/٢ .

(٦) المصباح المنير ٢٤٦/١ - مجلة الاحكام العدلية م ١٣٦ .

الدِّينَار

الدِّينَارُ : معروف والمشهور في الكتب : أن أصله دَنَار بالتضعيف
فابدل حرف عله للتخفيف ولهذا يرد في الجمع إلى أصله فيقال : دنانير .
ومعهم يقول : فيحال وهو مردود . (١)

يقول الدكتور **خاروف** في تعليقه على (الايضاح والتبيان) : " وعلى
آية حال فقد أجمع فقهاء الحنفية على أن الدينار مائة حبة من حبوب
الشعير وأن الدرهم سبعون حبة من نفس الشعير .

وأما فقهاء الشافعية والحنابلة والمالكية فقد أجمعوا على أن الدينار
(٧٢) حبة شعير والدرهم (٥٠٠٤) حبة ، وعلى هذا يكون وزن الدينار
الشرعي بوزن النقد في نظر الشافعية والمالكية والحنابلة (٤٢٥) غراما (٢)

الذَّرْعِي

الذَّرْعِيّ وَالْمَذْرُوعُ : هو ما يقاس بالذراع ، والذراع : اليد
من كل حيوان ، لكنها من الإنسان من المرفق إلى
أطراف الأصابع (٣)

(١) المصباح المنير ٢٣٩ / ١ .

(٢) الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ص ٥١ ، ٨٦ .

(٣) المصباح المنير ٢٤٦ - مجلة الاكادمية ص ١٢٦

الذِّمَّةُ

الذِّمَّةُ : مشتقة من الذِّم وهو خلاف المدح والحمد ، وفي
" معجم مقاييس اللغة " لابن فارس " الذال والضم في المضاعف
(ذم) أصل واحد يدل كله على خلاف الحمد ، يقال : ذممت
فلانا أذمته فهو ذميم : اذا كان خيرا حميدا .

ويأتى التذم بمعنى الاستنكاف ، وحقيقته مجانبة الذم فيقال :
تذم الرجل في الأمر : اذا تركه ترفعا واستنكافا لا خوفا ورهبة ،
وعلى ذلك قيل : لو لم أترك الكذبتأثما ، لتركته تذمما ، أى لو لم
أتركه خوفا من الرقوع في الاثم لتركته ترفعا وتعاليا .

أما كلمة " الذمة " فقد استعملها العرب بمعان ثلاثة :

أحدها :

_____ العهد ، وذلك لأن نقضه يوجب الذم ومن ذلك قوله
تعالى " لا يرقبون في مؤمن الا ولا ذمة " (١) .

والثاني :

_____ الأمان ، ومنه سمي من يستوطن في دار الاسلام من
غير المسلمين بناء على عهد معهم بالأمان " ذميين " .

والثالث :

_____ الضمان ، تقول : في ذمتي كذا أى في ضمانى (٢) .

(١) سورة التوبة الآية (١٠) .

(٢) أنظر لسان العرب ١٢ / ٢٢٠ - معجم مقاييس اللغة ٢ / ٣٤٥

تهذيب الاسماء واللغات ١ / ١١٢ .

أما الذمة في الاصطلاح الفقهي : فقد اختلف الفقهاء
في حقيقة الذمة ومعناها وخصائصها على أقوال شتى ، وترجع
أهم هذه الأقوال إلى سبعة مذاهب :

المذهب الأول :

ويرى القائلون به وهم جمهور الحنفية أن الذمة
عبارة عن وصف شرعي افترض الشارع وقدر وجوده في الشخص إذا
بصلاحيته لأن تكون له حقوق ولأن تجب عليه واجبات بحيث يكون
بمنزلة السبب لكون الإنسان أهلا للوجوب له وعليه ، وعلى هذا
فهو ظرف ووعاء اعتباري بقدر قيامه في الشخص بحيث يستقر فيه
الوجوب وتثبت فيه الديون وسائر الالتزامات التي تترتب عليه ،
كما تثبت فيه الحقوق التي تجب له .

وبناءً على هذا المفهوم عرف ابن عابدين الذمة بقوله :
" هي وصف شرعي به الأهلية لوجوب ماله وما عليه " .
أي أنه يصبح قابلاً لأن يكون ملتزماً وملتزماً له أي مستحقاً ومسئولاً
له حقوق وعليه واجبات .

المذهب الثاني :

ويرى أصحابه أن الذمة عبارة عن وصف شرعي
افترض الشارع وجوده في الإنسان عند كمال أهليته ببلوغه راشداً
غير محجور عليه ، يجعله أهلاً لتحمل الزام الشارع والالتزام
بعبارة ، وهذا الوصف يعتبر محل صلاحيته لحدوث الفعل
عنه على وجه يعتد به شرعاً تلك الصلاحية التي يعبر عنها الفقهاء
بأهلية الأداء .

وقد اتجه الى هذا المذهب القرافي في " فروقه " وغيره .
يقول العلامة القرافي : " العبارة الكاشفة عن الذمة أنها —
معنى شرعى مقدر فى المكلف قابل للالتزام واللتزم ، وهذا المعنى
جعله الشرع سببا على أشياء خاصة منها البلوغ ومنها الرشيد ،
فمن بلغ سفيها لا ذمة له ومنها ترك الحجر كما تقدم فى الفلاس .

فمن اجتمعت له هذه الشروط رتب الشرع عليها تقدير معنى
فيه يقبل الزامه أرش الجنايات وأجر الاجارات وأثمان المعاملات
ونحو ذلك من التصرفات ويقبل التزامه اذا التزم أشياء اختارا من
قبل نفسه لزمه واذا فقد شرط من هذه الشروط لم يقدر الشرع
هذا المعنى المقابل للالتزام والالتزام .

المذهب الثالث :

ويرى القائلون به وهم من فقهاء الشافعية والحنابلة
أن الذمة عبارة عن وصف شرعى مقدر وفترض وجوده فى الانسان
المكلف بحيث يجعله أهلا للالتزام الغير بحقوقه كما يجعله أهلا
لتحمل الالتزامات التى يلزمه بها الشارع أو يلتزمها بعبادته .

وهذا الوصف يعتبر سببا لتمتع صاحبه بأهلية العقود
والتصرفات ، ولذلك عرفها الشافعية بأن (الذمة هى وصف قائم
بالانسان صالح للالتزام والالتزام) .

ويقول البهوتى الحنبلى فى تعريف الذمة : " هى وصف يصير
به المكلف أهلا للالتزام والالتزام " .

وهذا المذهب وان كان يتفق مع المذهب الذى سبقه

من حيث كون الذمة سببا في تمتع صاحبها بأهلية الأداء إلا أن بينهما فرقا مهما ، وهو أن أصحاب المذهب السابق قصروا مفهوم الذمة على كونها وعاء اعتباريا تستقر فيه الالتزامات فقط . أما أهل هذا المذهب فقد جعلوا الذمة وعاء اعتباريا تستقر فيه سائر الديون والالتزامات التي تترتب عليه كما تثبت فيه الحقوق التي تجب له تجاه الغير .

وعلى ذلك فللذمة عندهم خاصتان : خاصة الالتزام قبل الغير ، وخاصة الزام الغير والإيجاب عليه .

المذهب الرابع :

_____ يمتدح إلى أن الذمة ليست صفة مقدرة مفترضة ، وإنما هي النفس والذات ، وعلى ذلك فذمة الإنسان هي نفسه ، وهي محل لجميع ماله وما عليها من حقوق وواجبات مالية أو غير مالية .

كما قال الامام النووي : " قولهم ثبت المال في ذمته وتعلق بذمته ، وبرفت ذمته ، واشتغلت ذمته ، مرادهم بالذمة الذات .

فاصطلح الفقهاء على استعمال لفظ " الذمة " موضع الذات والنفس . . فقولهم : وجب في ذمته ، أى في ذاته ونفسه لأن الذمة العهد والأمانة ، ومحلها النفس والذات تسمى محلها باسمها " .

ولا يخفى أن تسمية النفس والذات بهذا الطلاق مجازي من قبيل إطلاق اسم الحال على المحل .

المذهب الخامس :

_____ ويتجه الى أن الذمة ليست من قبيل التقادير الشرعية التي يعطى المعمدوم فيها حكم الوجود ، بل هي نفس صلاحية الانسان لثبوت الواجبات عليه فقط ، دون اشتراط قبوله الالتزام بمعبارته ، وهي بهذا المعنى من خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه تكليف ويتمتع بها الصبي ولو كان غير مميز ، حيث يلزمه أرش الجنايات وقيم المتلفات والى ذلك .

والقائل بهذا المذهب هو ابن الشاط المالكي في حاشيته على (الفروق) وقد جاء فيها " والاولى عندي أن يقال أن الذمة قبول الانسان شرعا للزوم الحقوق دون التزامها "

ويلاحظ على هذا المذهب أن فيه خلطا بين مفهوم الذمة وبين أهلية الوجوب ، حيث جعل الذمة جزءا في أهلية الوجوب التي هي " صلاحية الانسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه " فقصرها على صلاحيته لوجوب الحقوق المشروعة عليه دون التي له .

المذهب السادس :

_____ وينحو الى أن المراد بالذمة في الاصطلاح الفقهي نفس معناها اللغوي وهو العهد وانها لا تخرج عنه وانه ضرورة تدعونا الى افتراض وجود معنى خاص مقدر في الانسان نسميه الذمة .

وحيث كانت الذمة هي العهدة وكان واجبا على الانسان الوفاء بعهده ، كان العهد هو منشأ الاستحقاق بالنسبة لصاحب الحق ومنشأ الالتزام بالنسبة الى الملتزم والمسئول عن الوفاء بالحق .

الذهب السابع :

وهو ما نحى اليه الاستاذ الزرقاء في كتابه " المدخل الى نظرية الالتزام العامة في الفقه الاسلامي " ولعله أوجبه المذهب وأولاهها بالاعتبار وهو أن الذمة عبارة عن وصف شرعي مقدر مفروض في الشخص سواء أكان طبيعيا (وهو الانسان) أو حكما (كالهيئات والمؤسسات والجمعيات والشركات وما الى ذلك) بحيث يعتبر بمثابة ظرف أو وعاء اعتباري تشغله الحقوق التي تترتب عليه .

ومناء على ذلك عرفها بقوله : " هي محل اعتباري في الشخص تشغله الحقوق التي تتحقق عليه ، فهي بهذا الاعتبار ذمة شخصية ، أي متصلة بالشخص نفسه لا بأمواله وثروته وهي غير محددة السمة والاستصحاب ، فثبتت فيها الحقوق المالية وغير المالية مهما كان نوعها ومقدارها ، فكما تشغل بحقوق الناس المالية تشغلها أيضا الاعمال المستحقة كعمل الأجير وتشغلها الواجبات الدينية من صلاة وصيام ونذر وغيرها " (١)

(١) رد المختار ٢٤٩/٤ - كشف اصطلاحات الفنون ٢٢٤/٢ - التعريفات

٩٥ - الخرشي ٢١٧/٥ - حاشية البجيرمي على الضهج ٤٩٦/٢ -

الحدود لابن عرفة ص ٢٩٥ - الجمل على شرح الضهج ٣١١/٣ -

حاشية الفيلسوف ٢٨٥/٢ - البهجة شرح التحفة ١٥٦/١ -

حاشية ابن الشاط على الفروق ٢٣٠/٣ - شرح منتهى الارادات

٢١٤/٢ - كشف القناع ٢٧٦/٣ - الولاية على المال ص ٨٣ -

المدخل الى نظرية الالتزام ص ١٨٢ و ١٨٩ - بحث في حقيقة

الدين واسباب ثبوته في الفقه الاسلامي للاستاذ الدكتور نزيه

كمال حماد ، مجلة البحث العلمي الممدد الرابع عام ١٤٠١

من ص ١٨ - ٢٤ .

الرِّبَا

الرِّبَا : بالقصر ، وألفه بدل من واو ، ويكتب يمهما وبالباء ، وهو مكتوب في المصحف بالواو ، لان أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الجيرة ولغتهم " الربو " فعلموهم الخط بلغتهم .
ويقال فيه " الرما " بالميم والمد .

وهو لفظة : الزيادة والنماء والفضل ، ويشئ فيقال : ربوان .
على الاصل ، وقد يقال " ربيان " على التخفيف وينصب اليه على لفظه فيقال " روى " رى الشي " يربو ربوا " و " رباء " : زاد وما واربيته : نميته ومعنى الزيادة ، قال الله تعالى " وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون " (١)

ونبه بقوله " يحق الله الربوا ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم " (٢) ، ان الزيادة المعقولة المعبر عنها بالبركة مرتفعة في الربا ، ولذلك قال في مقابله " وما آتيتم من زكاة الخ "

وبالمال : زاد بالربا ، والعربى : الذى يأتى بالربا ، الربو والربوة بفتح الراء والربوة بضم الواو والربوة بكسر الراء ، والرباوة بفتح الراء ، والرباوة بضم الراء والرباوة بكسر الراء ، والرابية والرباة : كل ما ارتفع في الارض وربا ، كما جاء في التنزيل " كشل جنسة بربرة " (٣)

(١) سورة الروم الآية (٣٩) .

(٢) سورة البقرة الآية (٢٧٦) .

(٣) سورة البقرة الآية (٢٦٥) .

وكذلك قال " الى ربة ذات قرار ومعين " ^(١) وسميت الربوة : رابية
كأنها ربت بنفسها فى مكان ، ومنه ربا اذا زاد وعلا ، قال تعالى
" فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت " ^(٢) أى زادت زيادة المتربى " ^(٣)

أما معناه شرعا : فقد اختلف الفقهاء فى تعريفه تبعاً
لاختلافهم فى علته وما صدقه .

فالحنفية قالوا : هو " فضل خال عن عوض بمعيار الشرع مشروط لأحد
المتعاقدين فى المعاوضة " .

قال شارح الدر فى شرح هذا التعريف : " الفضل " هنا
يشمل الحسى كرى الفضل والحكمى كرى النسبة ، وقوله " خال عن
عوض " خرج به صرف الجنس بخلاف جنسه — ، وقوله " بمعيار الشرع " .
هو الكيل والوزن فخرج به ما ليس بمعيار شرعاً فليس برى ، كأن
يباع ثوباً ببرنسمة وثوب حرير بثوبين نقداً ، وقوله " مشروط لأحد
المتعاقدين " أى بائع ومشتري أخرج به ما شرط لغيرهما فليس برى
وان كان بيعاً فاسداً ، وقوله " عقد معاوضة " للاحتراز عن الهبة
بعوض زائد بعد العقد فلا يسمى هذا ربا " .

أما المالكية : فلم أعثر على تعريف لهم للربا المطلق ، وإنما
وجدت أنهم قسموه الى ربا ^١ فضل وربا ^٢ نساء ومزانية ^٣ وقالوا :
ربا الفضل :

_____ هو بيع نقد او طعام بجنسه متفاضلا حالا .

(١) سورة الموءنون الآية (٥٠) .

(٢) سورة فصلت الآية (٣٩) .

(٣) انظر لسان العرب ٣٠٤/١٤ وما بعدها — معجم مقاييس اللغة

٢/٤٨٣ — تهذيب الاسماء واللفظات القسم الثانى ١/١١٧ —

المفردات ١٨٦ وما بعدها .

شرح التعريف : (بيع) جنس في التعريف يشمل جميع أنواع البيع ،
واضافة البيع للنقد والطعام ، أخرج به ما ليس بنقد ولا طعام
كالمعروض في الثياب ونحوها .
والتقييد بالجنس أخرج به بيع النقد والطعام بجنسه متماثلا
فلا يسمى ربا فضل .

وقوله (حالا) : قيد أخرج به بيع النقد والطعام بجنسه مؤجلا
فانه لا يسمى ربا فضل وانما هو ربا نساء ولو كانا متماثلين .
والمراد بالطعام عند المالكية هو الققات المدخر .
والققات : هو ما يستطيع ان يعيش به الانسان ويستغنى به
عن غيره كالارز مثلا .

والمراد بالمدخر : ما لا يفسد بالتأخير مدة من الزمن فالقوات
لا تققات ولا تدخر - الا بالوسائل الحديثة - ولهذا لا يدخلها
ربا الفضل عندهم واللحوم تققات ولا تدخر - الا - بالوسائل
الحديثة ايضا - فلا يدخلها ربا الفضل عندهم .

٢ - ربا النساء :

_____ هو بيع نقد بنقد او طعام بطعام مؤجلا
مطلقا ، وفي غيرهما ان تفاضلا واتحد جنسهما او منفعتهما .
شرح التصريف : (بيع) جنس في التعريف يشمل جميع أنواع البيوع ،
(بيع نقد بنقد) أخرج به بيع النقد بغيره من الطعام أو
المعروض فلا يسمى ربا .

وقوله (بيع طعام بطعام) : أخرج به بيع طعام بنقد

أو بعروض فلا يسمى ربا .

وقوله (موءجلا) : اخرج به بيع النقد بالنقد حالا أو يبيع
الطعام بالطعام حالا فلا يسمى ربا نساء .

وقوله (مطلقا) : بيان أن ربا النساء لا يشترط فيه اتحاد
الجنس في النقد والطعام .

وقوله (في غيرهما) : أي غير النقد والطعام وهي العروض ممن
الثياب والحديد والنحاس ونحوها فانها يدخلها ربا النساء أيضا
لكن بشرطين :

وقوله (مع التفاضل) : هو الشرط الأول .

وقوله (اتحاد الجنس أو الضمعة) : هو الشرط الثاني فعلى هذا
بيع قنطار حديد بقنطارين منه نسيئة يسمى ربا نساء للتفاضل
واتحاد الجنس أما قنطار حديد بقنطار منه نسيئة فيجوز لعدم
التفاضل .

٣ - أما المزبنة :

_____ فهو بيع معلوم بمجهول أو مجهول بمجهول من
جنسه ، انظر المزبنة .

الشافعية : قالوا : " هو مقابلة عوض بأخر غير معلوم التماثل في
معيار حالة العقد أو مع التأخير في الموضين أو أحدهما " .

وقال الباجوري في شرح هذا التعريف : " أي عقد ذو مقابلة .
فإذا لم يكن عقد كما لو باع معاطاة لم يكن ربا وإن كان حروما .

وقوله (عوض) : أي مخصوص وهو الربوى الذي هو النقد والمطموم

فلا ربا في غيرهما تحاس او قماش .

وقوله (غير معلوم التماثل) : فيصدق بمعلوم التفاضل ومجهول التماثل والتفاضل .

وقوله (معياري الشرع) : الذي هو الكيل في المكيلات والوزن في الموزون والمد في المعدود ، والزرع في المزروع ، ودخل ما لو كان معلوم التماثل لكن في غير معيار الشرع كوزن المكيل وكيل الموزون فانه يصدق عليه انه مجهول التماثل في معيار الشرع .

وقوله (حالة العقد) : ظرف لقوله مجهول التماثل ودخل به مالو كان معلوم التماثل في معيار الشرع لا حالة العقد بان يتبايعا جزافا كصبرة قمح بصبرة قمح مثلا ثم خرجا سواء ، فانه يصدق عليه انه مجهول التماثل حالة العقد .

وقوله (أو مع التأخير في الموضين او احدهما) : أي مقابلة عوض بأخر مع التأخير في الموضين او احدهما سواء كانا متحصدي الجنس او مختلفيه لكن مع الاتحاد في علة الربا التي هي التقديسة في النقد والمطعموية في الظم ، فيخرج بذلك مالو باع بربا بدرهم مع التأخير فليس بربا لاختلاف علة الربا ، والمراد بالتأخير : ما يشتمل تأخير القبض أو الاستحقاق فيصدق بربا النساء .

أما الحنبلة :

_____ قالوا : الربا : هو تفاضل في اشياء (ككيل

بجنسه او موزون بجنسه) ونساء في اشياء (ككيل بمكيل و موزون بموزون ولو في غير جنسه) مختص بأشياء (وهو المكيلات والموزونات)

والربا نوعان : ربا الفضل و ربا النسيئة .

ربا الفضل : هو ان التفاضل المذكور في التعريف مجرد عن التأخير فلم يقابلها شيء ، والمراد بالتفاضل هنا ما يشمل التفاضل والزيادة الحسية ، وهي الخاصة بربا الفضل والحكمة وهي التأجيل في الزمن ، وهي الخاصة بربا النسيئة . وذلك كما اذا اشترى اردبا من القمح باردب وكيلة من جنسه مقايضة بان استلم كل من البائع والمشتري ماله ، وكما اذا اشترى ذهباً مصوغاً زنته عشرة مثاقيل بذهب مثله غير مصوغ . قدره اثنا عشر مثقالاً ، ويسمى هذا النوع من الربا بالربا الخفي أيضا .

ربا القرض : المشروط فيه جر نفع .

وأما ربا النسيئة :

_____ من النساء وهو التأخير يقال نصت الشيء وانصاته :
اخترته .

وهو ان تكون الزيادة او التفاضل المذكور في التعريف في مقابلة تأخير الدفع .

مثال ذلك : اذا اشترى شخص اردبا من القمح في زمن الشتاء باردب ونصف يدفعها في زمن الصيف ، فان نصف الارذب الذي زاد في الثمن لم يقابله شيء في البيع وانما هو في مقابل الاجل في الثمن ، ولذا سمى بربا النسيئة أي التأخير ويسمى أيضا بالربا الجلي (١) .

(١) كشف اصطلاحات الفنون ٨٤/٣ - البحر الرائق ١٣٥/٦ - شرح

الدرر المختار ٢٥٥/٢ - مغنى المحتاج ٢١/٢ - شرح منيع

الجليل ٥٣٧/٢ - بركة السالك ٣٠/٢ - المغنى لابن قدامة

٣/٤ - كشف القناع ٢٣٩/٣ و ٢٥١ - شرح منتهى الارادات

١٩٤/٢ و ١٩٨ - اعلام الموقعين ١٥٤/٢ وما بعدها .

الرُّشْدُ

الرُّشْدُ : الصَّلاح . وهو نقض الفى والخلال والسفه ،
وحقيقته اصابة الصواب ، كما يقال رشد يرشد ورشادا : اذا
أصاب وجه الأمر والطريق (١) .

وهو فى اصطلاح الفقهاء : هو الذى يتقيد بالمحافظة
على ماله ويتوقى فيه السفه والتبذير (٢) .

(١) لسان العرب ١٧٥/٣ - المصباح المنير ٢٧٠/١ .
(٢) مجلة الأحكام العدلية م ٩٤٧ .

الرِّشْوَةُ

رَشَا : رِشْوَةً ، اى : فعل الرِّشْوَةُ ، يقال : رَشَوْتُهُ ، وَالْمُرَاشَاةُ :
المُحَابَاةُ الرِّشْوَةُ ، وَالرَّشْوَةُ وَالرُّشْوَةُ هى : الجعل ، والجمع رَشَى ورَشَى ،
أكثر العرب يقول : رَشَى ورشاه يرشوه رشوا : أعطاه الرشوة ، وقد رَشَى
رشوة وارتشى منه رشوة اذا أخذها .

الرشوة مأخوذة من رشا الفرخ اذا مد رأسه الى أمه لتزقه ، والرشاء :
رسن الدلو الذى يتوصل به الى الماء ، فالراشى : من يعطى الذى يعينه
على الباطل ، والمرتشى : الآخذ والرائش : الذى يتوسط بين الراشى
والمرتشى ، أو بعبارة أخرى الذى يسعى بينهما يمتزج لهذا ويستنقص
لهذا والا رشية جمع رشاء ، كاسقية وسقاء .^(١)

وفى الحديث : " لعن رسول الله الراشى والمرتشى والرائش " ^(٢)

وعرفها الجرجانى بقوله : " ما يعطى لابطال حق أو لاحقاق باطل "

وفى المصباح : الرشوة بالكسر : " ما يعطيه الشخص للحاكم وغيره
ليحتم له أو يحمله على ما يريد " ^(٣)

(١) رواه الترمذى فى كتاب الاحكام ٦٢٢/٣ .

(٢) أنظر لسان العرب ٣٢٢/١٤ - المصباح الفير ٢٢٠/١ - تهذيب

الاسماء واللفغات القسم الثانى ١٢١/١ .

(٣) كشف اصطلاحات الفنون ٨٦/٣ - التعريفات للجرجانى ٩٨ .

الرَّطْلُ

الرَّطْلُ والرَّطْلُ : الذى يوزن به ، ويكال ، وجمعه ارطال من رطله يرطله رطلا اذا رازه ، ووزنه ليعلم كم وزنه .^(١)

يقول الدكتور الخاروف فى تعليقه على كتاب الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان " الرطل استعمله المسلمون كوحدة كيل للمعاملات الى عهد قريب غير ان استعماله كوحدة وزن اعم ، واشمل ، وشاع استعماله ، وحدة وزن للنقد فى صدر الاسلام ف قيل " السنة فى الناح رطل " و " السنة فى الناح عشرة اوقية ، ونشا ، والنش من الفضة الخالصة عشرون درهما فذلك خمسمائة درهم ، فتكون صلبة الوزن فى النقد تعادل ($119 \times 12 = 1428$) غراما ، وقد عرفت اسواق المدن والقرى الاسلامية انواعا من الارطال العرفية لا حصر لها ، فهذا الرطل المصرى يزن (١٤٤) درهما كيلا ، والرطل القوصى (٣١٥) درهما كيلا ورطل بيت المقدس (٨٠٠) درهما كيلا ، وقد اولت الشريعة الاسلامية اهتماما بالغا بالرطل البغدادي العراقى الذى اعتبره الفقهاء اساسا تقاس به جميع الموزونات ، والمكيلات الداخلة فى الحقوق الشرعية ، والمعاملات الدارجة فى الاسواق حتى كانت دور الحسبة ، ودور العيار

(١) انظر لسان العرب ٢٨٥/١١ وما بعدها - المصباح

الخير ٢٧٣/١

تحتفظ بصنح نماذج لهذا الرطل الذى ينقسم الى (١٢) وحدة
كل وحدة تسمى أوقية بالاضافه الى تقسيمه الى دراهم ومثاقيل
يتركب منها ، وله ضاعفات تبلغ المائة ، وهى القنطار .

والجدير بالذكر أن الفقهاء اختلفوا فى تقدير دراهم الرطل
البغدادى فيما بينهم :

فالحنفية قالوا : بأنه يتركب من (١٣٠) درهما كيلا و (٩١) مثقالا .

أما المالكية ، والحنابلة فقالوا : بأنه يتركب من (١٢٨) درهما
كيلا أو (٩٠) مثقالا .

وقال الشافعية : انه يتركب من $(\frac{4}{7} 128)$ كيلا أو (٩٠) مثقالا
ورغم هذا الاختلاف فالرطل البغدادى يعادل (٤٠٨) غراما" (١)

(١) أنظر الى حاشية الايضاح والتبيان فى معرفة الكممال
والميزان ٥٥ وما بعدها .

الرَّقْبَى

الرَّقْبَى : من الرقوب ، وهو الانتظار قال الله تعالى " فارتقب
انهم مرتقبون " (١) أى : انتظروا انهم منتظرون (٢) .

وأما فى الاصطلاح : هى الهبة بشرط رجوعها الى الواهب ان
مات المتب قبله سواء كانت بلفظ الارتقاب ، أو غيرها مما يؤدى معناه .
كأن يقول الرجل لآخر : " أرقبتك هذه الدار ، أو دارى لك
رقبى " ومعناه وهبت لك ، وكل واحد منا يرقب صاحبه ، فان مات قبلى
عادت الى وان مات قبلك فهى لك .

وسمى هذا العقد بالرقبى ، لان كل واحد منهما يرقب
صاحبه فايهما مات كانت الدار للحى (٣) .

(١) سورة الدخان الآية (٥٩) .

(٢) الفروق فى اللغة ١٦٥ .

(٣) مجلة الاحكام الشرعية م ٨٦٧ - شرح منتهى الارادات ٢/٢٣٥

• كشف القناع ٣٤١/٤

الرَّهْنُ

الرَّهْنُ : بفتح الراء وسكون الهاء ، يقال : رَهَنْتُ الرَّهْنَ وَرَهَنْتُهُ
رَهَانًا فهو رَهِيْنٌ وَرَهْنٌ .

ومعناه فى اللغة : الثبوت والدوام ، فيقال : ماء رَاهِنٌ : اى رَاكِدٌ ،
ونعمة رَاهِنَةٌ : اى دائمة ، ويتعدى بالالف ، فيقال : أَرَهَنْتُهُ اِذَا جَعَلْتَهُ
ثَابِتًا ، ورَهَنْتُ الْمَتَاعَ بِالْذِّينِ رَهْنًا : حَبَسْتَهُ بِهِ ، فهو مَرَهُونٌ ، وأَرَهَنْتُهُ
بِالذِّينِ : لَخَّةٌ قَلِيلَةٌ ، وَضَعْتُهَا الْكَثْرُونَ .

وقال بعضهم معناه فى اللغة : الحبس لقوله تعالى " كل نفس بما
كسبت رهينة " ^(١) اى محبوسة بما قدمته ، وقوله تعالى " كل امرئ بما
كسب رهين " ^(٢) اى حبس ، على ان معنى الحبس لازم للمعنى الاول
لان الحبس يستلزم الثبوت بالمكان وعدم مفارقه .

ويطلق الرهن على المرهون تسمية للمفعول باسم المصدر كما
يقال : رَهَنْتُ الرَّجُلَ كَذَا رَهْنًا ، ورَهْنَتُهُ عِنْدَهُ : اِذَا وَضَعْتَهُ عِنْدَهُ فَان
أَخَذْتَ مِنْهُ قَلْبًا : ارْتَهَنْتَ مِنْهُ فَالْاِرْتِهَانُ : أَخَذَ الرَّهْنَ ، وَالْاِرْهَانُ فِى
السَّلْمَةِ : الْاِغْلَاءُ فِيهَا ، وَجَمَعَ رَهْنٌ رَهُونٌ (مثل فلس وفلس) ورَهَانٌ
(مثل سهم وسهام) ورَهْنٌ بضم الراء والهَاءُ . ^(٣)

(١) سورة المدثر الآية (٣٨) .

(٢) سورة الصور الآية (٢) .

(٣) انظر لسان العرب ١٨٨ / ١٣ وما بعدها — المصباح المنير ٢٨٨ / ١

المفردات فى غريب القرآن ٢٠٤ — المغرب فى ترتيب المغرب ٢٠٣

أما الرهن فى الاصطلاح الفقهى :

فقد اختلفت تعاريف الرهن عند الفقهاء تبعاً لاختلافهم فيما
يعتبرون فيه من اركان وشروط ، ولان مفهوم الاصطلاح يختلف باختلاف
المعتبر والمصطلح .

فعرفه الحنفية بانه : " حبس المال بحق يمكن اخذه منه وهو الدين
حقيقة وحكما " .

شرح التعريف : " حبس " المراد به ما كان على وجه التبوع ، فخرج
به رهن المكروه .

" المال " : هو كل ما يملك وينتفع به على الوجه المعتاد ، وخرج به
الحرفانه لا يملك ، والخنزير والميتة لعدم الانتفاع بهما ، ونحو حتى بره
لانه لا ينتفع بهما انتفاعا معتادا لعدم تمولها .

" بحق " : أى بسبب حق ، سواء كان ديناً او عينا مضمونة ، معلوما
كان أو مجهولاً ، وخرج نحو النقص والحد واليمين مما ليس بحق .
" يمكن اخذه " : أى استيفاء الحق ، والجملة فى محل جر صفة لحق
" منه " : أى من المال المرهون ، " وهو " : أى ذلك الحق .
" الدين حقيقة " : أى الدين الواجب ظاهراً وباطناً .

" أو حكماً " : كالأعيان المضمونة بالمثل أو بالقيمة ، والحنفية
يسمونها الأعيان المضمونة بنفسها ، وخرج به المضمونة بغيرها أصلاً
كألامانات وسموها ديناً حكماً لان الموجب الاصلى فيها هو القيمة
أو المثل .

تعريف المالكية للرهن :

عرفوه بأنه بذل من له البيع ما يباع أو غررا ولو اشترط في العقد

وثيقة بحق " ، وشرح التعريف كما يلي :

" بذل " : هو بمعنى الاعطاء والدفع وضافته للموصول بعده من اضافة

المصدر لفاعله ، نبه به على أن الرهن لا يتم الا بالا قباض أو الاذن فيه ولو
تولى المرتهن قبضه بنفسه لم يكن هنا لقوله تعالى " فرها ن مقبوضة " (١)

" من له البيع " : أي أن شرط الراهن أن يكون فيه أهلية صحة

البيع فمن يصح منه البيع يصح الرهن .

" ما يباع " : أي شيئا يصح بيعه وشرطه أن يكون مما يمكن أن يستوفى

الدين منه أو من ثمن منافعه .

" أو غررا " : أو للتتويج في المحدود وهو معطوف على " ما " بحذف

الضاف واقامة الضاف اليه مقامه أي إذا غرر ، نبه به على جواز رهن

الغرر ، وإن امتنع بوجه كالأبق ، لأن للمرتهن دفع ماله بغير وثيقة فساغ

أخذه مما فيه غرر .

" لو شرط في البيع " : أي لو شرط الرهن فيه لعدم سرهانه لعقد

البيع ، نبه به على دفع توهم بطلانه حين الاشتراط .

" وثيقة " : عند المرتهن أي فله حبسه فيما يصح فيه إلى أن يستوفى

حقه منه أو من منافعه ، خرج به ما دفع لا على سبيل التوثيق بل على

سبيل الملك ، كالمبيع ، أو الانتفاع كالمستأجر .

" بحق " : والباء فيه للسببية .

(١) سورة البقرة الآية (٢٨٣) .

وأما الشافعية : فعرفوه بأنه " جعل عين متمولة وثيقة بدين يستوفى
منها عند تعذر الوفاء " وشرح التعريف كالآتي :

" جعل عين " : تعريف للرهن الجعلى وهو الذى يحتاج السى
الصيغة ، فخرج منه الرهن الشرعى كمنعات و عليه دين ، وان قل
فان تركته مرهونة به سواء أكانت أعيانا أو ديونا فلا يجوز التصرف فى شىء
منها حتى يوفى الدين ، وخرج بالمعين الدين والمنافع لعدم صحة
رهنهما ، و " جعل عين " من اضافة المصدر لمفعوله الاول بعد
حذف الفاعل والتقدير " جعل العاقد عينا وثيقة " .

" متمولة " : هى ما يقابل بمال أو ما يسد مسده ، بأن يجلب نفعا
أو يدفع ضررا ، والمال أعم منها ، خرج بها نحو حبتى بر لعدم
تمولها وخزير وخمر .

" وثيقة " : مفعول ثان لجعل ، وهى فعيلة بمعنى المفعول ، أى
الدائن يستوثق بها فى حفظ حقه ، من وثق صار وثيقا ، وخرج بها نحو
الوديعة .

" بدين " : الباء فيه اما سببية أى جعلها وثيقة بسبب الدين واما
لام التمذية وخرج به العين .

" يستوفى منها " : قيل من التعريف ليخرج بها نحو الموقوف والمقصوب
فلا يصح رهنهما لعدم امكان الاستيفاء منهما ، وقيل ليس من التعريف
ويكون لبيان فائدة الرهن .

" عند تعذر وفائه " : ليس بقيد فى التعريف ، لانه لا فرق بين تعذر
الوفاء وامكانه ، الا انه اعتبر للغالب وتمريف الشافعية للرهن بالمعنى
المصدر . .

تعريف الحنايلة للرهن :

عرفوا بأن الرهن هو : " المال الذى يجعل وثيقة بالدين يستوفى
من ثمنه ان تعذر استيفاؤه ممن هو عليه " .

يرى المتأمل فيه أن هذا التعريف قريب من تعريف الشافعية غير أنه عرف الرهن بمعنى المرهون .

مقارنة بين التعاريف :

أولاً : عرفه الحنابلة بمعنى المرهون ، وعرفه الباقر بمعنى العقْد ولا خلاف في الحقيقة بينهم ، لأن المرهون في التعريف مقيد بالذی يجعل وثيقة بالدين فيفهم منه الإيجاب لما يفهم من التعاريف الأخرى صراحة .

ثانياً : تعريف الحنفية وصف المرهون بكونه محبوساً وذلك لأنهم يوجبون الحبس الدائم له ، ووصفته التعاريف الأخرى بكونه وثيقة لأنهم لا يوجبون حبسه ، لذلك خلت تعاريفهم من الإشارة إليه (الحبس) ، واتفوا بالتعبير بالوثيقة .

ثالثاً : قال الحنفية : حبس المال ، وقال الشافعية : جعل عين متولة ، وقال الحنابلة : المال وذلك لأنهم يعتبرون في المرهون أن يكون مالا .

وأما المالكية : فيرون جواز رهن الدين لأنها تباع عندهم كالأعيان فقالوا في تعريفهم : " ما يباع أو غررا " وهو شامل .

رابعاً : انفرد المالكية بجواز رهن مالا يباع للغير وخلصت تعاريف الجمهور منه لعدم جواز رهنه كبيعته عندهم .

خامساً : صرح المالكية بالرهن وما يشترط به بقولهم : " من له البيع " ، فافاد أن شرط الرهن يكون ممن يجوز بيعه ، وأما التعاريف الأخرى فلم تصح بالراهن ولا بهذا الشرط ، مع أن الجميع متفقون على هذا الشرط بالجملة .

سادساً : الشافعية والحنابلة يشترطون في المرهون به أن يكون ديناً ،

وأما الاعيان فلا يجوز الرهن بها لذلك عبروا في تعريفهم بلفظ دين ،
وأما الحنفية والمالكية فيرون جواز رهن الاعيان والديون لذلك عبروا عن
ذلك بما يشملهما فقالوا " بحق " .

الرَّاهِنُ :

_____ هو المالك الذي أعطى الرهن ، أو بعبارة أخرى هو المدين

الذي جعل المال وثيقة بالدين .

الْمَرْتَنُ :

_____ بكسر الهاء : أخذ الرهن وقابضه ، وفتحها الشئ المرهون .

وقد يطلق على أخذه لوضع الرهن عنده .

الْمَرْهُونُ :

_____ هو المال المعلوم الذي يجعل وثيقة بالدين . ويسمى

بالرهن أيضا .

غَلَقُ الرَّهْنِ :

_____ استحقاق المرتن اياه وأصل الغلق الانسداد .

فَكَ الرَّهْنِ :

(١) _____ تخلصه من غلق الرهن ، والافتكاك كالفك وأصله الازالة .

(١) تبين الحقائق ٦٢/٦ - مرشد الحيران م ٨٥٩ - كشاف

اصطلاحات الفنون ٨٢/٣ - مجلة الاحكام العدلية م ٧٠٢ الى

٧٠٤ - شرح صبح الجليل ٥٦/٣ - الخرشى ٢٣٦/٥ - نهاية

المحتاج ٢٣٢/٤ - المغنى لابن قدامة ٢٤٥/٤ - مجلة

الاحكام الشرعية م ٩٤٠ الى ٩٤٣ - الحاملات ٢١٦ - الرهن

في الشريعة الاسلامية ص ١٧ - ٣٣ . المطبع ص ٢٤٧

الزَيْفُ

الزَيْفُ : واحد الزيوف من وصف الدراهم ، يقال : زافت عليه
دراهمه أى : صارت مردودة لغش فيها ، وقد زيفت اذا ردت (١)

وفى الاصطلاح : يطلق على الدراهم التى ريفها بيت المال لقصور
فى الجودة ، ولكن يأخذها التجار فى التجارات ، لا بأس بالشرا
بها ولكن يبين للبائع أنها زيوف . ويسمى الغلة أيضا . (٢)

السَّتَوْقَة

السَّتَوْقَة : من السَّتَق ، يقال : درهم سَتَق ، وسَتَق : زيف بهرج
لاخير فيه ، وهى كلمة محربة مأخوذة من الفارسية . (٣)

وهى فى الاصطلاح : تطلق على الدرهم التى غلب عليها الغش ،
كما اذا كان الصفر أو النحاس هو الأكثر فيها ، بأن يكون الطابق الأعلى فضة
والأسفل كذلك ، وبينهما صفر ، أو نحاس ، ونحوهما ، وليس لها حكم الدراهم . (٤)

-
- (١) أنظر لسان العرب ١٤٢/٩ - الصباح الضير ٣١٠/١ .
(٢) أنظر مجمع الأنهر ٤٣٨/٢ - حاشية رد المختار ٢٣٣/٥ - البحر
الرائق ٢٩٨/٥ - التعريفات للجرجاني ١٤٥ .
(٣) لسان العرب ١٥٢/١٠ - المغرب ٢١٢ .
(٤) حاشية رد المختار ٢٣٣/٥ - مجمع الأنهر ٤٣٨/٢ - البحر
الرائق ٢٩٨/٥ - التعريفات للجرجاني ١٠٣ .

السَّفْتَجَة

السَّفْتَجَة : (بفتح السين وضمها وسكون الفاء ، وفتح التاء)
كلمة فارسية معربة اصلها " سفتة " وهى الشئ المحكم وجمعها
(١)
سفاتيح .

والمراد بها فى الاصطلاح الفقهى : " رقعة او كتاب او صك يكتبه
الشخص لنائبه او مدينه فى بلد آخر يلزمه فيه بدفع مبلغ من المال
لشخص اقترضه مثله فى بلده .

وذلك كان يكون للرجل مال فى بلد ، وهو يريد ان ينقله الى بلد
آخر ، لكنه يخاف عليه من اخطار الطريق ، فيلجأ الى دفعه على
سبيل الاقراض الى تاجر مثلا او شخص له بذلك البلد المقيم مال او
دين على شخص آخر ، على ان يكتب القابض كتابا او صكا موجهها الى
نائبه او مدينه فى ذلك البلد المقيم ، ليؤدى بمقتضاه الى ذلك
الدافع — او نائبه فيه — نظير ما دفعه اليه بذلك يحصل كل منهما
على المال المطلوب فى المكان المرغوب دون نقل ومخاطرة .
(٢)

(١) انظر المصباح الضمر ٣٢٨ / ١ — المغرب ص ٢٢٦ — تهذيب

الاسماء واللفات ١٤٩ / ١ .

(٢) أنظر رد المختار ٢٩٥ / ٤ — تبیین الحقائق للزيلعى ١٧٥ / ٤ —

الخرشى ٢٣١ / ٥ — النظم المستعذب ٣٠٤ / ١ — كشاف

القناع ٥٠١ / ٣ .

السَّفِيْه

السَّفِيْهُ : من السَّفِه ، والسَّفَاهُ ، والسَّفَاهَةُ : هو الخفيف
الحلم ، والعقل ، ومنه قوله تعالى : " ولا توتوا السفهَاء
أموالكم التي جعل الله لكم قياماً " (١)
وقيل : السفه الجهل (٢) .

السَّفَهُ في اصطلاح الفقهاء هو : تبذير المال ، وتضييعه
على خلاف نقض الشرع ، أو العقل ، فالسفيه : هو الذي يصرف
ماله في غير موضعه ، ويبذر في مصارفه ، ويضيع أمواله ،
ويتلفها بالاسراف .

والذين لا يزالون يغفلون في أخذهم واعتناءهم ، ولم
يعرفوا طريق تجارتهم وتعتعهم بحسب بلاهتهم يعدون أيضاً
من السفهاء (٣) .

السَّلَف

السَّلَفُ : أنظر السلم

-
- (١) سورة النساء الآية (٤) .
(٢) لسان العرب ١٣/٤٩٧ و ٤٩٩ - المصباح الفير ١/٣٣٠
(٣) درر الحكام ومجلة الاحكام العدلية م ٩٤٦ - الدرر
المختار مع حاشية رد المختار ٥/٩٢ .

السَّلَم

السَّلَمُ : فى اللغة هو التقديم ، والتَّسْلِيمُ ، والسَّلْمُ ، والسَّلَفُ
بمعنى واحد ، الا ان السلم لغة اهل الحجاز ، والسلف لغة اهل
العراق ، ويقال : سَلِمَ وأَسْلَمَ ، وسلف وأسلف هذا قول جميع اهل
اللغة (١) .

وورد فى الصحيحين " من سلف فى شئ فليسلف فى كيل معلوم ووزن
معلوم " ويلفظ " من اسلف فى شئ ففى كيل معلوم . . . الخ " (٢)

اما السلم فى الاصطلاح الفقهى : فقد اختلف جمهور الفقهاء مع
المالكية فى تعريفه .

فحدده جمهور الفقهاء بتعاريف مقاربة .

فقال الجرجاني من الخفية فى تعريف السلم : بانه اسم يوجب الملك فى
الثلث عاجلا وفى المثلث آجلا .

وعرفه النووى فى تهذيب الاسماء واللغات بقوله : " انه عقد
على موصوف فى الذمة ببدل يعطى عاجلا " .

وعرفه ابن قدامة بقوله : " هو أن يسلم عوضا حاضرا فى عوض موصوف
الى أجل " .

وكذلك قال البيهوتى من الحنابلة : " هو عقد على موصوف فى الذمة
مؤجلا بثمن مقبوض بمجلس العقد " .

(١) لسان العرب ٢/٢٩٥ - المصباح الضير ١/٣٣٨ - تهذيب الاسماء .

واللغات القسم الثانى ١/١٥٤ .

(٢) رواه البخارى فى كتاب السلم ٣/١١١ - ورواه مسلم فى كتاب المساقاة

١٢٢٢/٣ .

وأما المالكية قالوا في تعريفه : " هو بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعوض حاضر أو ما هو في حكم الحاضر الى أجل معلوم " .

واختلافهم في التعريف هو فرع عن اختلافهم في اشتراط قبض رأس المال قبل افتراق المتعاقدين ، حيث أن جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة اتفقوا على أنه يشترط في صحة عقد السلم قبض رأس المال قبل الافتراق فان افترقا قبل قبضه فسد العقد .

بينما ذهب المالكية الى أنه يشترط في صحة السلم قبض رأس المال قبل تفرقهما ، أو بعده بمدة يسيرة ، كاليومين والثلاثة ، سواء أكان هذا التأخير بشرط أو بغير شرط ، فان تأخر قبضه أكثر من ذلك بطل العقد .

وينعقد بلفظ السلم والسلف فاذا قال المشتري : اسلمت أو اسلفت اليك عشرة دراهم في كرخنطة ، فقال البائع قبلت فينعقد العقد بذلك ، ويسمى المشتري : رب السلم وسلمها أيضا ، ويسمى البائع : مسلما اليه ، والمبيع يسمى : المسلم فيه ، والثلث يسمى : رأس المال .

وقد سمي السلم سلما لتسليم رأس المال في المجلس وسلفا لتقديمه ،
(١)
أو لكونه معجلا في وقته

(١) بدائع الصنائع ٣١٤٧/٧ - تبیین الحقائق ١١٠/٤ - تحفة الفقهاء ٥/٢٤٠ - كشف اصطلاحات الفنون ٦٩٩/٣ - التعريفات للجرجاني ١٠٦ - الحيازة في العقود ١٢٩ وما بعدها - نهاية المحتاج ١٨٢/٤ - شرح منح الجليل ٢/٣ - المغنى لابن قدامة ٢٧٦/٣ - شرح منتهى الارادات ٢١٤/٢ - كشف القناع ٢٧٦/٣ - ٢٠٧/٤ - المطلع على ابواب المقنع ٢٤٥ - مجلة الاحكام الشرعية ١٧٤ .

السِّمَّارُ أو السَّسْرَةُ

السَّسْرَةُ : هي التوسط والتقريب بين طرفي العقد للوصول الى اتفاقهما نظير اجر يكون عادة من قيمة الصفقة .
والسمسار : اسم لمن يعمل للغير بالاجر بيعا وشراء . أو بعبارة اخرى يقال للمتوسط بين البائع والمشتري : سمسار .

وقد ذكر في حديث قيس بن أبي عرزة الكنانى قال : " كنا نبتاع الاسواق في المدينة ، ونسمى أنفسنا السماسرة فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمانا باسم هو أحسن من اسمنا قال صلى الله عليه وسلم : " يا معشر التجار ان البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة " والسمسار ليس وكيلا يبرم العقد باسم طرف ، أو آخر ، من طريق العقد بل هو وسيط ينحصر دوره في التقريب ، والتوفيق فحسب ، فهو متوسط ، ويقرب بين البائع ، والمشتري في عقد البيع ، وبين الناقل ، والشاحن في عقد النقل ، ولكنه لا يعتبر طرفا في العقد الذي يبرم بواسطته .
(١)

(١) المبسوط للسرخسى ١١٤/١٥ - النظم المستعذب ٢٩١/١ -

النشاط الاقتصادي ٧١ .

الشَّرَكَةُ

الشَّرَكَةُ : توجد ثلاث لغات فى الشركة :

أولها : اللغة المشهورة بكسر الشين وسكون الراء .

وثانيها : بفتح الشين وكسر الراء .

وثالثها : بفتح الشين وسكون الراء .

وهى فى اللغة مصدر من شرك يشرك شركا وشركة ،
وشركت بينهما فى المال وأشركته أى جعلته شريكا ، ومعناها
العام وهو الاختلاط والامتزاج أو الخلط ، وقد تحذف تاءها
فتصير بمعنى النصيب ، كما قال الله تعالى " أم لهم شرك فى
السموات أم أتيناهم كتابا " (١) أى نصيبا ، ويجىء الشرك بمعنى
الشركة ، وقال قائلهم :

وشاركنا قريشا فى تقاها هه وفى أنسابها شرك العنان

وقد ذكر للشركة معنى آخر غير الاختلاط أو الخلط وهو

اطلاقها على عقد الشركة لأنه سبب الخلط .

ومعناه اللغوي : خلط النصيبين بصورة لا تتميز أحدهما عن

الآخر ، وعلى ذلك فتكون الشركة من فعل الانسان ، لأن الخلط

من فعله .

أما الاختلاط فهو صفة المال ويثبت بالخلط الذى هو

فعل الانسان .

ومعنى ذلك ان أهل اللغة لا يطلقون على الشركة التى

(١) سورة فاطر الآية (٤٠) .

تحصل بالاختلاط شركة لأن الاختلاط صفة المال وهذه الصفة
أي الاختلاط إنما تثبت بفعل الخالطين ويقال للمال : مشترك
فيه ومشارك أي متعلق الاشتراك والخلط فيه نحو قولهم : مال
مشارك أي مشترك فيه (١) .

أما الشركة في الاصطلاح الفقهي :

فانه يصعب العثور على تعريف فقهي عام للشركة يشمل
جميع أنواع الشركات ويحدد معناها على العموم ويرجع ذلك
إلى اختلاف معنى الشركة وأحكامها وشروطها باختلاف أنواعها
ففي درر المنتقى في كتب الحنفية تعريف للشركة عموماً بأنها
" اختصاص اثنين فأكثر بمحل واحد " وهذا تعريف عام يشمل
جميع أقسام الشركة ويجعل معنى الشركة دائراً حول الاختصاص
بين اثنين أو أكثر بمحل واحد سواء كان عينا أو ديناً أو عملاً
أو مالا .

وعرفها الجرحاني بأنها اختلاط النصيبين فصاعداً بحيث
لا يتميز ، ثم أطلق على العقدوان لم يوجد اختلاط النصيبين ،
وفي المغنى لابن قدامة الحنبلي تعريف للشركة بأنها :
" الاجتماع في استحقاق أو تصرف " ، وهو التعريف المشهور عند
الحنابلة وهو تعريف جامع يشمل جميع أنواع الشركات .

فقوله : " الاجتماع في استحقاق " يشمل استحقاق العين
بالأرث أو الشراء أو الهبة أو الغنيمة أو الوصية ونحوها ،

(١) أنظر لسان العرب ٤٤٨/١٠ - المصباح المنير ٢٦٧/١

فقله : الاجتماع فى تصرف " يشمل شركات العقود جميعها سواء أكانت شركات أموال أو أعمال أو وجوه أو أموال وأعمال كشركة المضاربة .

فالشركة تشمل عند معظم الفقهاء نوعين : شركة الملك وشركة العقد . وبعض الفقهاء عدّ اشتراك الناس فى الأشياء العامة نوعا من الشركة وهو شركة الإباحة . شركة الملك تنقسم عند فقهاء المالكية بحسب أسباب التملك الى أقسام وهى : شركة الارث ، شركة الغنيمة ، وشركة المتبايعين . وعند جمهور الفقهاء تنقسم الى قسمين : وهما شركة جبر ، وشركة اختيار . وهذا هو تقسيم شركة الملك من حيث فعل الشركاء ، أما تقسيمها من حيث نوع المال فقد قسمت قسمين :

شركة عين ، وشركة دين .

أما شركة العقد فتتقسم الى ثلاثة أنواع : لأنها إما بالمال أو بالأبدان أو بالوجوه ، فكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة ينقسم الى مفاوضة وعنان .

شركة الإباحة : هى كون العامة مشتركين فى صلاحية التملك بالأخذ والاحراز للأشياء المباحة التى ليست فى الأصل ملكا لأحد كالماء قبل احرازه .

وبعبارة أخرى هى اشتراك العامة فى حق تملك الأشياء .

(١) الدرر المنتقى شرح الملتقى ٢/٢٢٢ - التعريفات للجرجاني ١١١ ، المغنى لابن قدامة ٣/٥ ، مجلة الاحكام العدلية م/١٠٤٥ ، حاشية الطحاوى على الدرر المختار ٣/٥١١ وما بعدها .

المباحة التي ليست في الأصل ملكاً لأحد . (١)

شَرَكَةُ الْأَبَدَانِ : وهي أن يشترك اثنان على أن يتقبلا في ذمهما عملاً من الأعمال ويكون الكسب أو الأجر أو الربح بينهما ، كالخياطة والحدادة والصباغة ونحوها ، فيقولان : اشتركتنا على أن نعمل عملاً على أن ما رزق الله عز وجل من أجر فهو بيننا على شرط كذا كاشتراك الخياطين والنجارين ليكون كسبهما متساوياً أو متفاوتاً سواء اتحدت حرفتهما كنجار ونجار أو اختلفت كخياط ونجار ، وهذا النوع من الشركة يسمى شركة الأبدان .
وشركة الأعمال وشركة التكيل وشركة الحمالين وشركة الصنائع وسائر المحترفة .

قال بها الحنفية والمالكية والحنابلة إلا أن المالكية يشترطون لصحة هذه الشركة اتحاد الصنعة ، والشافعية وزفر من الحنفية حكموا بطلانها ، لأن الشركة عندهم تختص بالأموال لا بالأعمال ، لأن العمل لا ينضبط فكان فيه غرر وعدم انضباط .

شَرَكَةُ الْأَبَدَانِ عَيْنَانَا : هو أن يشترطاً التفاوت في العمل والأجر بأن يقولان : ان على أحدهما الثلثين من العمل وعلى الآخر الثلث مثلاً ، والربح والخسارة بينهما على نسبة ذلك .

شَرَكَةُ الْأَبَدِ إِنْ مَفَاوِظَةً : هو أن يذكر فيها لفظ المفاوضة —
بأن يشترط الصانعان أن يتقبلا الأعمال على التساوى وأن يتساويا
فى الربح والخسارة وأن يكون كل واحد كفيلا عن صاحبه فيمَا
يلحقه بسبب الشركة . (١)

شَرَكَةُ الْإِخْتِيَارِ : هى اجتماع اثنين أو أكثر فى ملك عين أو عمل
باختيارهما كما اذا خلطا مالهما بالاختيار أو اشتريا بالاشتراك ،
وهذا النوع من الشركة ينقسم الى ثلاثة أقسام ، لأنها اما بالمال ،
أو بالأبدان ، أو بالوجوه ، وكل واحد من الثلاثة ينقسم الى
قسمين : مفاوضة وعنان .

فشركة الاختيار هى ما كانت بفعل الشركاء وهى تعتبر أحد
قسمى شركة الملك عند جمهور الفقهاء وعند المالكية أحد
أقسام الثلاثة من شركة الملك ، ويعتبرون عن هذا القسم بشركة
المتبايعين . (٢)

-
- (١) المغنى لابن قدامة ٤/٥ وما بعدها .
نهاية المحتاج ج ٤/٥ - الفقه الاسلامى فى أسلوبه
الجديد ٦١٣/١ ، المعاملات المادية والادبية ٢٢١/١
حاشية الطحاوى على الدرر المختار ٥١١/٣ وما بعدها
مجمع الأنهر ٤٤٠/١ ، شرح فتح القدير ١٨٦/٦ .
(٢) مجمع الأنهر ٤٣٨/١ وما بعدها - المعاملات المادية
والأدبية ٢٠٤/١ وما بعدها .

شركة الارث :

هي اجتماع الورثة في ملك عين بطريق الميراث فاذا ورث اثنين أو أكثر مالا فيكون المال المذكور مشتركا بينهما بشركة الارث عند الملكية أو بشركة الجبر عند الجمهور ، لأن هذا النوع من الشركة يعتبر أحد أقسام شركة الملك عند الملكية . (١)

شركة الأعمال :

أنظر الى شركة الأبدان .

شركة التقبّل :

" " " " .

شركة الجبر :

هي الشركة التي تحصل بغير فعل الشركاء وضابطها : أن يختلط المالان بغير اختيار المالكين خلطا لا يمكن التمييز بينهما حقيقة ، بأن كان الجنس واحدا ، أو أمكن التمييز بصعوبة ، كأن تختلط الحنطة بالشعير ، أو أن يختلط المالان بأن يرث الشخصان مالا .

وبهذا تكون شركة الجبر قائمة على اختلاط المالين اختلاطا يجعل التمييز بينهما متعذرا أو صعبا ، غير أن بعض الفقهاء جعل الشركة الجبرية تقوم على اجتماع الشركاء في الملك الجبري ، ولهذا عرفوا الشركة الجبرية بأنها : اجتماع شخصين أو أكثر في ملك عين قهرا .

(١) مجمع الأنهر ٤٣٨/١ - الخرشى ٣٨/٦ .

وموئدى التعريفين واحد وان كان الثانى أدق ، لأن معنى
الشركة هو الخلط والخلط يكون بفعل الشركاء والاختلاط أثر
من آثار الخلط . (١)

شَرَكَةُ الْحَمَالِينَ : أنظر الى شركة الأبدان .

شَرَكَةُ الدَّيْنِ : وهى تعنى الاشتراك فى مبلغ من المال فى الذمة
كأن يبيع اثنان ثوبا لآخر بثمن مؤجل فذلك الدين هو المشترك
بينهما .

على أن بعض الفقهاء لم يدخل الدين فى شركة الملك
كالمالكية والحنابلة وبعض فقهاء الحنفية كابن نجيم ، باعتبار أن
الدين : وصف شرعى اعتبارى لا يملك فهو فى حكم العدم وانما
أعطى حكم الوجود للحاجة الى الاستقراض والشراء بالثمن المؤجل ،
وذهب آخرون كالكمال بن الهمام وأبى السعود وابن عابدين
الى اعتبار شركة الدين من شركة الملك بالنظر لجواز هبته . (٢)

(١) البحر الرائق ١٨٠/٥ .

مجمع الأنهر ٤٣٨/١ - الفقه الإسلامى فى أسلوبه
الجديد ٦٠٤/١ ، المعاملات المادية والأدبية ٢٠٤/١

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٩٩/٤ - البحر الرائق ١٨٠/٥ ،
كشاف القناع ٤٨٦/٣ - الشركات فى الشريعة الإسلامية

شركة الذمم : أنظر شركة الوجوه .

شركة الشيوع : أنظر الى شركة الملك .

شركة الصنائع : أنظر الى شركة الأبدان .

شركة العقد : عرف الأحناف شركة العقد بأنها " عبارة عن عقد بين المشاركين في الأصل والربح " ، والمراد بالعقد ما كان ربطاً بين كلاً من أو ما يقوم مقامهما ينشأ عنه أثر شرعى ، كأن يقول أحد الشريكين : شاركك في عموم التجارات ويقول الآخر : قبلت .

وأورد المالكية للشركة تعريفات متعددة نورد منها ما أورده شراح مختصر خليل ، وهو أن شركة العقد " اذن كل واحد من المشاركين لصاحبه فى أن يتصرف فى ماله له ولصاحبه مع تصرفهما لأنفسهما أيضا " .

أو بعبارة أخرى : " اذن كل واحد من الشريكين أو الشركاء للآخر فى أن يتصرف فى مال يملكانه على أن كلا منهما يتصرف لنفسه وللآخر .

ويرى الحنابلة أن تعريف شركة العقد هو : " اجتماع اثنين فأكثر فى التصرف .

ويعرف الشافعية الشركة بأنها : ثبوت الحق فى شىء لاثنين فأكثر على جهة الشيوع ، وهذا التعريف ليس فى شركة العقد وإنما يشمل شركة العقد وغيرها .

ويقول الدكتور عبد العزيز الخياط : " ولذلك تدرك بعض
المعلقين من الشافعية على هذا التعريف فقالوا : الأولى أن
يقال : هي عقد يفيد ثبوت الحق ، لأن المقصود في شرحهم
للشركة التي بها أركان وشروط وهي شركة العقد " (١)

شَرَكَةُ الْعَمَلِ :

أنظر الى شركة الأبدان .

شَرَكَةُ الْعِنَانِ :

العنان بكسر العين وتخفيف النون مشتقة من عنّ
الشيء إذا عرض كما يقال : عنّ لى حاجة إذا عرضت يقال شاركه
شركة عنان أى اشتراكا فى شيء خاص كأنه عن لهما أى عرض فاشترياه
واشتراكا فيه أو من عنان السماء : أى ما ظهر منها ،
قال أهل اللغة : المشهور أنها مأخوذة من عنان الدابة ، وهو
ما تقاد به ، كأن كل واحد من الشريكين أخذ بعنان صاحبه
لا يطلقه يتصرف حيث يشاء كمنع العنان للدابة ، ولاستوائيهما
فى التصرف وغيره كاستواء طرفى العنان " (٢) .

وفى اصطلاح الفقهاء : هي أن يشترك اثنان فأكثر بمالين
على أن يعملوا معا فى تنميتها والربح بينهما على ما اشترطا به
أو بنسبة أموالهم ، أو يشترك اثنان فأكثر بماليهما على أن يعمل
أحدهما فقط بشرط أن يكون للعامل جزء من الربح أكثر من ربع
ماله .

(١) مجمع الأنهر ١/٤٣٨ - الخرشي ٦/٣٨ - كشاف القناع
٣٤/٤٨٥ - حاشية البجيرمي ٣/٣٩ - الشركات فى الشريعة
الاسلامية للخياط ١/٤١ الى ٤٤ .
(٢) لسان العرب ١١/٢٩٢ .

وهذا النوع من الشركات هو السائد بين الناس ، لأن شركة العنان لا يشترط فيها مساواة لافى المال ولا فى التصرف ، فيجوز أن يكون المال لأحد الشريكين أكثر من الآخر ، كما يجوز أن يكون أحد هما مسئولا عن الشركة والآخر غير مسئول ، وانما سميت هذا النوع من الشركة بشركة العنان لاستواء الشريكين فى ولاية التصرف والفسخ واستحقاق الربح بقدر المالين - كاستواء طرفى العنان ، أو لمنع كل واحد منهما الآخر التصرف كما شاء كمنع العنان الدابة .

الفرق بين شركة المفاوضة والعنان :
هو أن يكون كل واحد من الشريكين فى المفاوضة أهلا للوكالة ، بخلاف شركة العنان فانه يشترط فيهما ذلك . (١)

شركة العين :
وهى الاشتراك فى العين الموجود ، كاشتراك اثنين شائعا فى دار أو أرض أو شاة .

وهذا النوع من الشركات هو أحد تسمى شركة الملك ممن حيث نوع المال المشترك فيه . (٢)

شركة الغنيمة :
هى اجتماع الجيش فى ملك الغنيمة وهى أحد أنواع الشركات عند المالكية ، وهى عند الحنفية داخلة تحت شركة

(١) مجمع الأنهر ١/٤٤٢ - البحر الرائق ٥/١٨٢ و ١٨٧ -

الخرشى ٦/٤٩ - مغنى المحتاج ٢/٢١٢ - المغنى لابن

قدامة ٥/١٦ .

(٢) الشركات فى الشريعة الاسلامية ١/٣٩ .

الجبر التي تعتبر نوعاً من شركة الملك . (١)

شركة المتبايعين : هي أن يجتمع اثنان أو أكثر في شراء دار ونحوها ،

وهي أحد أنواع الشركات عند المالكية بحسب أسباب التملك . (٢)
شركة المفاليس : أنظر شركة الوهوه

شركة المفاوضة : من باب المفاعلة وهي في اللغة المساواة ،

كما يقال : قوم فوضى إذا كانوا متساوين لا رئيس لهم أو متساوين في
الامتناع عن طاعة الأمير ، والمال فوضى بينهم أي مختلط من أراد
منهم شيئاً أخذه ، وكانت خبير فوضى : أي مشتركة بين الصحابة
غير مقسمة ، ويقال أيضاً تفاوض الرجلان في الحديث أي شرعاً
فيه جميعاً .

وفي شركة المفاوضة أيضاً تعتبر المساواة في رأس المال والربح
وفي القدرة على التصرف .

وقيل هي من التفويض ، يقال : فوض أمره إليه تفويضاً إذا سلم
أمره إليه ، وفوضت المرأة نكاحها إلى الزوج حتى تزوجها من غير
مهر .

وفي شركة المفاوضة أيضاً كل واحد من الشريكين يفوض التصرف
إلى صاحبه على كل حال في غيبته وحضوره . (٣)

وشركة المفاوضة في اصطلاح الفقهاء هي : أن يتعاقد
اثنان فأكثر على أن يشتركا في عمل بشرط أن يكونا متساويين في

(١) الخرشى ٣٨ / ٦ - الشركات في الشريعة الإسلامية ٣٨ / ١ .

(٢) الشركات في الشريعة الإسلامية ٣٨ / ١ .

(٣) أنظر لسان العرب ٢١٠ / ٧ .

رأس مالهما على وتصرفهما ودينهما ويكون كل واحد منهما كفيلا
عن الآخر فيما يجب عليه من شراء وبيع ، وبعبارة أخرى أن كل
شريك ملزم بما ألزم شريكه الآخر من حقوق ما يتجران فيه وما يجب
لكل واحد منهما يجب للآخر ، كما أن كل واحد منهما فيمَا
يجب لصاحبه بمنزلة الوكيل وفيما يجب عليه بمنزلة الكيل عنه إذا ،
فاذا وجدت هذه الشركة تضمنت الوكالة والكفالة .

فالفرق بين شركة المفاوضة والعنان : هو أن يكون كل واحد
من الشريكين في المفاوضة أهلا للوكالة بخلاف شركة العنان فإنه
لا يشترط فيهما ذلك .

هذا النوع من الشركة عند الحنابلة قسمان :

أحدهما : أن يدخلا فيها الأكساب النادرة كوجد أن لقطة
أوركا زفتكون فاسدة لأنه عقد لم يرد به الشرع .

ثانيهما : تفويض كل منهما الى صاحبه شراء وبيعا ومضاربة وتوكيلا
وابتياعا في الذمة ومسافرة المال وارثها وضمانا فهي صحيحة (١)

شركة المفاليس : أنظر الى شركة الوجوه .

شركة المليك : أن يكون الشيء مشتركا بين اثنين أو أكثر بسبب من
أسباب التملك وبعبارة أخرى : أن يملك شخصان فأكثر عينا من
غير عقد الشركة كالشراء والهبة والوصية والارث أو خلط الأموال

(١) مجمع الأنهر ٤٣٩/١ - البحر الرائق ١٨٢/٥ - الخرشي

٤٢/٦ - ٤٣ - مغنى المحتاج ٢١٢/٢ - كشاف القناع

٥٢٢/٣ - المغنى لابن قدامة ٢٢/٥ .

أو اختلاطها بصورة لا تقبل التمييز والتفريق ويقال لهما شركة الشيوع أيضا .

وهذا النوع من الشركة ينقسم عند الجمهور الى قسمين :
شركة جبر وشركة اختيار (١)

شركة الوجوه : هي أن يشترك الوجهان لا بتياع كل منهما بموئل لهما ، فإذا باعما كان الفاضل عن الاثمان بينهما .

أو أن يبتاع وجهه في ذمته ويفوض بيعه لخامل والربح بينهما .
أو أن يشترك وجهه لا مال له وخامل له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير تسليم المال والربح بينهما .

وقد عبر المالكية عنها بقولهم : هي أن يتفق رجل ذو وجهة مع رجل خمل لا وجهة عنده على أن يبيع الوجهه تجارة الخمل ، لأن وجهه ته تحمل الناس على الثقة به والشراء منه ، وله في نظير ذلك جزء من الربح ، وهي ممنوعة عند المالكية والشافعية لأن فيها تغريرا بالناس .

يقال لهذا النوع من الشركة : شركة المفاليس أيضا .
سميت هذا النوع من الشركات بشركة الوجوه ، لأنهم يعاملان فيها بوجههما .

والجاه والوجه واحد يقال فلان وجهه اذا كان ذا جاه .

(١) مجمع الأنهر ١/٤٣٨ - البحر الرائق ٥/١٨٠ ، كشاف القناع ٣/٤٨٥ .

وتتقسم شركة الوجوه الى قسمين :

١ - شركة الوجوه عَناَنَا : هو أن يفوت شيء من القيود التي تعتبر في شركة الوجوه مفاوضة ، كأن لا يكون من أهل الكفالة ، أو أن يتفاضلا في ما يشتريانه كأن يشتري أحدهما ربع السلعة والآخر باقيةا .

٢ - شركة الوجوه مُفَاوِضَةً : هو أن يكونا من أهل الكفالة ، وأن يكون المشتري بينهما نصفين على كل واحد منهما ثمنه ، وأن يتساويا في الربح ويتلفظا بالمفاوضة أو يذكر معنى يقتضيها (١)

(١) مجمع الأنهر ١ / ٤٤٤ ، البحر الرائق ٥ / ١٩٧ - مغنى المحتاج ٢ / ٢١٢ - الخرشى ٦ / ٥٤ - ٥٥ - المغنى لابن قدامة ٥ / ٢٣ .

الشفعة

الشفعة : من الشفع ، وهو خلاف الوتر ، يقال : قد شفعت
الوتر بكذا أى : جعلته شفعا ، وشفع الوتر من العدد شفعا :
صيره زوجا وناقاة شافعة : فى بطنها ولد يتبعها ، وناقاة
شفوع : تجمع بين محلبين فى حلبة واحدة ، كما يقال : كان فردا ،
فشفعتة ، قال الله تعالى " والشفع والوتر " (١) ، ومنه شفع الأذان .

والشفعة فى الملك معروفة ، وهى مشتقة من الزيادة ، لأن
الشفيع يضم المبيع الى ملكه فيشفعه به ، كأنه واحدا وترا فصار
زوجا شفعا ، أو من الشفاعة ، لأن الأخذ فى الجاهلية كان بها ،
أى : بالشفاعة ، وفى الشفاعة يشفع نفسه بمن يشفع له فى طلب
قضاء حاجته .

ولذلك قيل فى تسميتها بذلك : ان الرجل الجاهلى كان اذا اشترى
حائطا أو منزلا ، أو شقصا من حائط ، أو منزل أتاه المجاور ، أو الشريك
فشفع اليه أن يوليه اياه ، ليثصل له الملك ويندفع عنه الضرر حتى يشفعه
فيه ، فسمى ذلك شفعه ، والآخذ شفيعا ، والمأخوذ منه
مشفوعا عليه ، والعقار الذى تعلق به حق الشفعة مشفوعا (٢)
وكذلك الشفعة تطلق فى عرف الفقهاء على الشقص المشفوع
وعلى التملك .

(١) سورة الفجر الآية (٣) .

(٢) أنظر لسان العرب ١ / ١٨٤ - معجم مقاييس اللغة ٣ / ٢٠١

المصباح ١ / ٣٧٥ .

وهى فى اصطلاح الفقهاء كما عرفها الجرجانى بقوله : " تملك
البقعة جبرا بما قام على المشتري بالشركة والجوار " .

وعرفها البهوتى : من الحنابلة " بأنها حق تملك قهرى ثبت
للمشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوض بما ملك به " .

والحكمة من مشروعية الشفعة ، وتسليط الشفيع على تملك الحصة
المشفوع بها قهرا عن المشتري بثمنها هو رفع الضرر عن الشفيع ضرر
مؤنة القسمة ، واستحداث المرافق ، وغيرها فى الحصة الصائرة
اليه لو قسم (١) .

(١) طلبية الطلبة ١١٩ ، التعريفات للجرجانى ١١٢ - مجلة
الأحكام العدلية م ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٣ - نهاية
المحتاج ١٩٤/٥ - شرح البهجة ٢٦٥/ - اعانة
الطالبين ١٠٧/٣ - الخرشي ١٥٩/٦ - شرح منحة
الجليل ٥٨٢/٣ - نيل الأوطار ٢٧٢/١ - منتهى
الارادات ٥٢٧/١ - كشف القناع ١٤٩/٤ ١٠

الصاع

الصاعُ : مكيال معروف لأهل المدينة يذكر ، ويؤنث ، فمن
أنت قال : ثلاثة أصوع مثل ثلاثة أدور ، ومن ذكره قال : أصواع
مثل أثواب (١) .

والصاع النبوي عند الشافعية والمالكية والحنابلة
خمس أرطال وثلث بالبغدادى ، وعند الحنفية ثمانية أرطال ،
والصاع أربعة أمداد باتفاق جميع المذاهب .

فالصاع النبوي فى النظام المترى عند الجمهور يعادل
٢١٧٥ غراما من القمح ، وعند الحنفية ٣٢٩٦ غراما منه (٢)

(١) لسان العرب ٢١٥/٨ - المصباح الفير ٤١٥/١ .

(٢) الايضاح والتبيان لمعرفة المكيال والميزان ٦٣ ، ٦٤ ، ٨٧ .

الصدقة

الصدقة : ما تصدقت به على الفقراء ، ومنه قوله تعالى :
” وتصدق علينا ان الله يجزى المتصدقين ” (١) والمتصدق : المعطى
وأما الصدقة والصداق والصداق : مهر المرأة (٢) .

وهى فى الاصطلاح : تمليك ذى منفعة لوجه الله ، وتطلق
الصدقة أيضا على المال الذى وهب لأجل الثواب .

ولذلك يقول ابن قدامة : ” أن الهبة ، والصدقة ، والهدية ،
والعطية معانيها متقاربة ، وكلها تمليك فى الحياة بغير عوض .
واسم العطية شامل لجميعها فالظاهر أن من أعطى شيئا
يتقرب به الى الله تعالى للمحتاج فهو صدقة . (٣)

(١) سورة يوسف الآية (٨٨) .

(٢) لسان العرب ١٠/١٩٦ وما بعدها - المصباح المنير ١/٣٩٧

(٣) مجلة الاحكام العدلية م ٨٣٥ - الخرشى ٧/١٠٢ - المغنى

لابن قدامة ٦/٤١ .

الصَّرْفُ

الصَّرْفُ : لغة له تفسيرين أحدهما الفضل والزيادة ومنه يسمى التطوع من العبادات صرفا ، لأنه زيادة على الفرائض .

قال عليه الصلاة والسلام " ومن ادعى الى غير أبيه أو انتهى الى غير مواليه رغبة عنهم فعليه لعنة الله لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا " (١)
أى نفلا وفرضا .

وذكر في لسان العرب ان الصرف : " فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار لان كل واحد منهما يصرف عن قيمة صاحبه ، والصرف بيع الذهب بالفضة ، والتصرف في جميع البيعات : اتفاق الدراهم " يقال صرف الدرهم : باعها ، باعها او دنانير ، واصطرفها أى : اشتراها وصرفت المال أى أنفقته ، وللدرهم على الدرهم صرف فى الجودة والقيمة أى فضل وقيل لمن يصرف هذا الفضل ويميز هذه الجودة . صراف وصيرفى وصيروف والجمع صيارف . وصيارفة والهاء للنسبة ، وصرف الحديث : أن يزداد فيه .

والثانى : - النقل ، والدفع ، والرد .
ومنه قوله تعالى : " وإذا ما أنزلت سورة نظرب بعضهم الى بعض هل يريكم من أحد ثم انصرفوا صرب الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون " (٢)

ومنه الدعاء : أصرف عنا كيد الكائدين ، وصرف عنك سوء ، والصرف : الخالص ، لأنه مصروف عن الكدر . (٣)

(١) رواه الترمذى فى كتاب الوصايا ٤٣٤/٤ .

(٢) سورة التوبة الآية ١٢٢ .

(٣) أنظر لسان العرب ١٨٩/٩ - المصباح المنير ٤٠٠/١ - العرب ٢٦٦

والصرف والمصارفة في الاصطلاح الفقهي هو : بيع النقد بالنقد
جنس بجنس أو بغير جنس : مثل بيع الذهب بالذهب ، أو الفضة بالفضة ،
أو الذهب مصوغا بالذهب نقدا ، والمالكية يعبرون عنه بالمراطلة .
انما سمي بيع النقد والأثمان صرفا اما لأن الغالب على العاقد طلب
الفضل والزيادة ، أو لاختصاص هذا العقد بنقل كلا البديلين في يد
في مجلس العقد قبل الافتراق (١)

(١) حاشية رد المختار ٢٥٧/٥ - المبسوط للسرخسي ٢/١٤ -
الاختيار لتعليل المختار ٥٣/٢ - تبين الحقائق ١٣٤/٤ وما بعدها
مجمع الأنهر ١١٦/٢ - البحر الرائق ٢٠٨/٦ وما بعدها -
مجلة الأحكام العدلية م ١٢١ - حدود لابن عرفة ٢٤١ - شرح
منتهاى الإرادات ٢٠١/٢ - كشف القناع ٢٥٣/٣ - مجلة
الأحكام الشرعية م ١٢٣ .

الصفقة

الصفقة : من الصفق ، وهو الضرب الذى يسمع له صوت ،
وكذلك التصفيق ، ويقال صفق بيده ، وصفح سواء .
واصطفق القوم : اضطربوا ، وتضافقوا : تبايعوا وصفق بيده
بالبیعة ، والبيع ، وعلى يده صفقا : ضرب بيده على يده ،
وذلك عند وجوب البيع ، والاسم منها الصفق ، ويقال : ربحت
صفقتك صفقتك للشراء ، وصفقة رابحة ، وصفقة خاسرة .
والصفقة : الاجتماع على الشئ ، واصفقوا على الأمر :
أجمعوا عليه واصفقوا على الرجل كذلك .

وانما قيل للبيعة صفقة لأنهم كانوا اذا تبايعوا تصافقوا
بالأيدى ، والصفقة تكون للبايع ، والمشتري (١)

ويقول التهانوى فى تعريفها : " انها فى اللغة ضرب اليد
على اليد عند البيع ، أو البيعة ، وفى الشريعة هى العقد
نفسه .

قالوا : لا يجوز تغريق الصفقة أى : العقد الواحد قبل
التمام " ، فالصفقة هى العقد الواحد بثمن واحد ، كما فى مجلة
الأحكام الشرعية ، وتغريق الصفقة هو تغريق ما بيع صفقة واحدة
كأن يجمع بين ما يصح بيعه ، وما لا يصح صفقة واحدة بثمن
واحد (٢) .

(١) أنظر لسان العرب ٢٠٠/١٠ - معجم مقاييس اللغة ٢٩٠/٣ -

المصباح المنير ٤٠٥/١ - تهذيب الاسماء واللغات القسم

الثانى ١٧٨/١ .

(٢) كشف اصطلاحات الفنون ٨٥٥/٤ - شرح منتهى الارادات

١٥٣/٢ - كشف القناع ١٦٦/٣ - مجلة الاحكام الشرعية

الصلح

الصلح : معناه فى اللغة ضد الفساد يقال : صلح الشئ اذا زال عنه الفساد ، و صلح المريض اذا زال عنه المرض وهو فساد المزاج .

فالصلح الاسم من المصالحة تذكر وتؤنث والصلاح مصدر المصالحة ، وهى الصالحة خلاف المخاصمة ، يقال : صالح صلحا ، وقد اصطلحا واصالحا ، والصلاح : هو استقامة الحال على ما يدعوا اليه العقل ، والصالح مستقيم الحال فى نفسه (١) .

والصلح عند الفقهاء كما عرفه صاحب مرشد الحيران : عقد وضع لرفع النزاع ، وقطع الخصومة بين المتصالحين بتراضيهما ، وقال ابن قدامة فى تعريفه : " الصلح معاقدة يتوصل بها الى الاصلاح بين المختلفين " .

وعرفه ابن عرفة بقوله : " انتقال عن حق ، أو دعوى بعوض لرفع نزاع ، أو خوف وقوعه " .

وعند فقهاء الشافعية : هو نوع من البيع يقع لقطع الخصومة . والمقصود هنا : هو عقد الصلح فى المعاملات لا الصلح بين الناس ، ولا الصلح بين المسلمين ، والكفار ، ولا الصلح وبين الامام والبيعة ، ولا الصلح بين الزوجين عند الشقاق .

(١) لسان العرب ٥١٦/٢ - المصباح المنير ٤٠٨/١ .

والمُصَالِحُ : هو المباشر لعقد الصلح .

والمُصَالِحُ عنه : هو الشيء المتنازع فيه اذا قطع النزاع فيه بالصلح .

والمُصَالِحُ عليه أو المُصَالِحُ به : هو بدل الصلح (١) .

الضَمَار

الضَمَارُ : هو المال الذي تكون عينه قائمة ولا يرجى الانتفاع به
(٢) كالمغصوب والمال المحجور اذا لم يكن عليه بينة .

-
- (١) موشد الحيران م ٩١٠ - مجمع الانهر ٥٠١/٢ -
الاختيار ٧/٣ - شرح فتح الجليل ٢٠٠/٣ - حديد
لابن عرفة ٣١٤ - نهاية المحتاج ٣٨٢/٤ - المذهب
مع النظم المستعذب ٣٣٣/١ - المغنى لابن قدامة
٣٥٧/٤ - شرح منتهى الارادات ٢٦٠/٢ - كشاف
القناع ٣٧٨/٣ - مجلة الأحكام الشرعية م ١٦١٦ الى
١٦١٩ .

(٢) التعريفات للجرجاني ص ١٢١ .

الضمان

الضمانُ : لغة الالتزام ، يقال : ضمنتُ المالَ والمال ، فأنسا
ضامنٌ وضمينٌ : التزمته ، وضمنتُ المالَ : التزمته إياه .

وقال ابن فارس : هو جعل الشيء في شيء يحويه من ذلك قولهم :
ضمنت الشيء إذا جعلته في وعائه .

ويقال أيضا : ضمن الشيء ضمانا ، فهو ضامن ، وضمين إذا كفل
به ، وهو مشتق من التضمين لأن ذمة الضامن ، تتضمنه ، وقيل : مشتق
من الضم ، لأن ذمة الضامن في ذمة المضمون عنه ، والصواب الأول .
لأن لام الكلمة في الضم (الميم) ، وفي الضمان (النون) ، وشرط
صحة الاشتقاق كون حروف الأصل موجودة في الفرع .
(١)

أما الضمان في الاصطلاح : فقد اختلف الفقهاء في حقيقته
واستعملوه في كتبهم بمعان مختلفة .

أولا : _____ فاستعمله فقهاء الشافعية والمالكية والحنابلة بمعنى الكفالة .
فقال الشافعية : الضمان هو التزام حق ثابت في ذمة الغير أو إحضار
من هو عليه . عين مضمونة .

وقال المالكية : الضمان شغل ذمة أخرى بالحق .

وقال الحنابلة : الضمان ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في

(١) انظر لسان العرب ٢٥٧ / ١٣ - معجم مقاييس اللغة ٣٧٢ / ٣ .

التزام الحق ، فيثبت في ذمتها جميعا ، ولصاحب الحق مطالبة
من شاء منهما .

ثانيا : — استعمله فقهاء الحنفية بمعنى الالتزام بتعويض مالي عن ضرر
الغير فقالوا : الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ، ان كان مثليا ،
أو قيمته ان كان قيميا .

ثالثا : — واستعمله جل الفقهاء بمعنى تحمل تبعة الهلاك وإلى هذا
المعنى يشير حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال : " الخراج بالضمان " ^(١) فقد جاء في بعض طرقه :
ان رجلا ابتاع غلاما من آخر فأقام غده ماشاء الله أن يقيم ، ثم
وجد به عيبا فخاصم البائع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فردّه عليه
فقال الرجل : يا رسول الله ! فقد استعمل غلامي فقال صلى الله
عليه وسلم " الخراج بالضمان " ^(٢)

قال أبو عبيدة : الخراج في هذا الحديث غلة العبد يشترطه
الرجل فيستعمله زمانا ، ثم يعترفه على عيب دلّسه البائع ، فيرده
ويأخذ جميع الثمن ، ويفوز بغلته كلها ، لانه كان في ضمانه ولو
هلك من ماله . ^(٣)

(١) رواه أبو داود في البيوع ٢٨٤/٣ - والترمذي ٥٨٢/٣ -

والنسائي ٢٢٣/٧ - وابن ماجه ٧٥٤/٢ .

(٢) الاشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٥ وما بعدها .

(٣) الحيازة في العقود للدكتور نزيه حماد ص ١٩١ ، ١٩٢ ، وانظر :

مغنى المحتاج ١٩٨/٢ ، منح الجليل ٢٤٣/٣ - والمغنى ٥٣٤/٤

حاشية الحموي على الاشباه والنظائر لابن نجيم ٢١١/٢ وم ٤١٦

من مجلة الاحكام العدلية .

ثم ان الضمان الذى بمعنى الكفالة ينقسم عند المالكية الى ثلاثة

أقسام وهى : ضمان المال ، ضمان الوجه ، ضمان الطلب .

كما ينقسم عند الشافعية الى ثلاثة أقسام وهى : ضمان الدين ،

ضمان رد العين المفصولة ، والتزام احضار شخص ضمنه .

أما الحنابلة فقد تسموه الى اربعة أقسام وهى : ضمان الديون

ضمان ما يؤول اليه الوجوب ، ضمان الديون التى تجب فى المستقبل

ضمان احضار من عليه حق مالى عند الحاجة . (١)

الضامن : هو من التزم ما على غيره ، ويقال لذلك الغير مضمون

ومضمون عنه .

المضمون به : هو الحق الذى التزمه الضامن .

المضمون له : هو رب الحق الذى التزمه الضامن .

ضمان الدرك :

هو التزام تخلص المبيع عند الاستحقاق اورد الثمن

الى المشتري ، بان يقول : تكفلت او ضمنت بما يدرك فى هذا البيع ،

هذا النوع من الضمان يسميه الحنفية (الكفالة بالدرك) ويعبر عنه

(٢)

الحنابلة (بضمان ما يؤول اليه الوجوب)

(١) الخرشى ٢١/٦ - نهاية المحتاج ٤٣٢/٤ - المغنى والشرح

الكبير ٧٠/٥ .

(٢) كشاف القناع ٣٦٢/٣ - مجلة الاحكام الشرعية م ١٠٦٥ - نهاية

المحتاج ٤٣٩/٤ - روضة الطالبين ٢٤٧/٤ - النظم

المستعذب ٣٤٢/١ - مجلة الاحكام الشرعية م ١٠٦٢ الى ١٠٦٤

ضَمَانُ الدَّيْنِ :

هو أحد أقسام الضمان عند الشافعية ، والحنابلة ، والمراد به التزام ما في ذمة الدين من حق ثابت بحيث تشغل به ذمته ، كما شغلت ذمة المدين ، وإذا دفع أحدهما الدين برئت ذمة الآخر ، ويعبر عنه الحنفية بالكفالة بالمال والمالكية بضمان المال (١) .

ضَمَانُ الطَّلَبِ :

هو أحد أقسام الضمان عند المالكية ، والمراد به هو أن يلتزم الضامن طلب الغريم والتفتيش عليه من غير اتيان (٢) .

ضَمَانُ الْعَقْدِ :

هو ضمان مال تالف بناء على عقد اختص الضمان وهو مصطلح للشافعية وقد عرف الامام النووي المضمون ضمان العقد بقوله : " هو المضمون بعوض في عقد معاوضة " ، كما لو اشترى شخص ثوبا بعبد ، فقبض الثوب ، ولم يسلم العبد ، وتلف عنده ، فانه يرجع الى قيمة الثوب (٣) .

ضَمَانُ الْعَهْدَةِ :

هو أن يقول : ضمنت عهديته ، أو شئنه ، أو دركه ، أو يقول للمشتري ضمنت خلاصك منه ، أو يقول : متى خرج المبيع مستحقا فقد ضمنت لك الثمن والعهددة ، وقيل : هي الصك المكتوب فيها الابتياح .

(١) التهذيب ١/ ٣٤٧ .

(٢) الخرشي ٦/ ٣٦ .

(٣) روضة الطالبين ٣/ ٥٠٩ - الاشباه والنظائر ص ٣٦١ .

وفى الشرح الكبير " يصح ضمان عهدة المبيع عن البائع للمشتري وعن المشتري للبائع ، فزمانه على المشتري : هو أن يضمن الثمن الواجب بالمبيع قبل تسليمه ، وإن ظهر فيه عيب ، أو استحق ، رجع بذلك على الضامن .

وزمانه عن البائع للمشتري : هو أن يضمن عن البائع الثمن ، متى خرج المبيع مستحقا ، أو رد بعيب ، أو ارش العيب ، فزمان العهدة في الموضعين هو ضمان الثمن أو جزء منه عن أحدهما للآخر " (١) وهو مصطلح حنبلى .

ضَمَانُ الْمَالِ : أنظر الى ضمان الدين .

ضَمَانُ الْوَجْهِ : وهو أحد أقسام الضمان عند المالكية ، والمراد به التزام الاتيان بالغريم الذى عليه الدين عند الحاجة ، وهذا النوع من الضمان يعبر عنه الحنفية بالكفالة بالنفس ، والشافعية بالتزام احضار شخص ضمنه ، والحنابلة بضمان من عليه حق مالى عند الحاجة (٢)

ضَمَانُ الْيَدِ : وهو من مصطلحات الفقه الشافعى ، والمراد به كونه الشخص متعهدا بالتعويض بالمثل فى المثليات والقيمة فى القيميات فى حال هلاك ما تحت يده كضمان المخبوب والمقبور على سوم الشراء الخ (٣)

الْعَارِيَّةُ : أَنْظِرِ الْعَارَةَ النَّامِيَّةَ

(١) المغنى والشرح الكبير ٧٦ وما بعدها — نهاية المحتاج ٤٣٩/٤

(٢) الخرشي ٣٤/٦ .

(٣) روضة الطالبين ٥٠٨/٣ — المغنى والشرح الكبير ٧٦٥ — الاشباه

والنظائر ٣٦١ .

العَدْل

(١) العَدْلُ : هو الذى ائتمنه المتراهنان وسلماه الرهن لحفظه .

العَرَايَا

العَرَايَا : جمع عَرِيَّة : فعيلة بمعنى مفعولة ، واختلف فى اشتقاقها على قولين :

القول الاول : وهو قول الأزهري ، وابن فارس : من عرى يعرى كأنها عريئة من جملة النخيل ، أو التحريم أى : خلت ، وخرجت كما يقال : عرى الرجل اذا تجرد من ثيابه ، فالعريّة اذا كل شئ ، أفرد من جملة ، وعلى هذا تكون لام الكلمة (ياء) كهدية .

والقول الثانى : تكون لامها (واو) أصلها (عريوة) اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت احدهما فى الأخرى ، ثم فعل بجمعها كما فعل به من غير فرق ، يقال : عروت الرجل : ألمت به ، لان صاحبها يتردد اليها ، سميت بذلك لتخلى صاحبها الاول عنها من بين سائر نخيله .

وقيل : العَرَايَا جمع عريسة وهى النخلة التى يعربها صاحبها رجلا محتاجا ، والاعراء : أن يجعل له ثمرة تامها .
(٢) وأيضا قيل : العريسة هى النخلة التى أكل ما عليها .

اما المراد بها عند الفقهاء : فهو بيع الرطب على روءى والنخل بالتمر على وجه الارض .

قال الشافعى رحمه الله فى الأم فى باب العرايا : " العرايا ثلاث أصناف :

(١) مجلة الأحكام الشرعية م ٩٤٤ .

(١) أنظر لسان العرب ٥٠ / ١٥ - المصباح المنير ٤٨٣ / ٢ -

تهذيب الاسماء واللغات القسم الثانى ١٨ / ٢ .

الصف الأول : هو أن يجيء الرجل الى صاحب الحائط فيقول له :
يعنى من حائطك ثمر نخلات بأعيائها يخرصها من الثمر فيبيعه ،
ويقبض الثمن ، ويسلم اليه النخلات يأكل منها ويتمر .

الصف الثاني : هو أن يخرص رب الحائط القوم فيعطي الرجل تمر
النخلة أو تمر النخلتين أو أكثر عريّة يأكلها وهذا فى معنى الضحّة .
الصف الثالث : هو أن يعرى الرجل النخلة ، أو أكثر من حائط
ليأكل من ثمرها ، ويهديها ، ويتمر ، ويفعل فيه ما أحب فتكون هذه
مفردة من البيع " .

فإن العرايا عند الشافعية نوع من المزابنة لأن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن المزابنة وهى بيع الثمر فى رؤوس النخل بالتمر
ورخص من جملة العرايا فيما دون خمسة أوسق .
وبيع العنب فى الشجر بزيب ، فيما دون خمسة أوسق فى العرايا عند
الشافعية .

وأما الحنابلة قد قدّموا بيع العرايا على تمر النخل دون العنب .
وأجاز مالك رحمه الله فى كل ما يبس ويدخر كالجوز ونحوه .
وأما الحنفية قصرّوا جواز العريّة على الهبة . وهى عندهم أن يهب
صاحب البستان لرجل ثمر نخلات معلومة من بستانه ثم يتقرر بدخوله
عليه فيخرصها ويشتري رطبها منه بقدر خرصه بتمر معجل (١)

العربون : أن يبيع العربون

(١) الام ٥٥ / ٣ — نهاية المحتاج ١٥٧ / ٤ — المجموع شرح المهذب
٥ / ١١ و ٢٠٠ / ١ — قيلوبى وعميرة ٢٣٨ / ٢ نيل الأوليـار
٢٢٧ / ٥ — شرح منح الجليل ٧٣٣ / ٢ — المغنى لابن قدام—
١٢ / ٤ — المطالع على ابواب المقنع ٣٤١ .

العَرَق

العَرَقُ : مكيال للجامدات يعرفه أهل الحجاز قبل الاسلام ومعه
وهو نوعان :

١ - عَرَقٌ شرعى : قدرته الشريعة بخمسة عشر صاعا ، أو ما يعادل
٦٠ مدا شرعية ، يقول ابن الرفعة الأنصارى : " أما الهرق بفتح
العين والراء) فانه ستون مدا - خمسة عشر صاعا " هذا عند
الشافعية والمالكية والحنابلة على اعتبار الصاع أربعة أمداد وهو
يعادل ٣٢٦٢٥ غراما من القمح .

٢ - أما العرق العرفى : فهو مختلف المقادير ، فأحيانا يقدر بثلاثين
صاعا وأحيانا بستين صاعا (١) .

(١) المصباح الغير ٤٨٢/٢ - الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال
والميزان ٧٠ .

العَرُوضُ

العَرُوضُ : جمع عرض والعرض خلاف النقد من المال والمتاع ،
فالعروض تطلق على ما عدى النقود ، والحيوانات ، والمكيلات ،
والموزونات ، والعقار ، كالفراش ، والملبوسات ، والفراش ، وما أشبهها
من الأشياء .

وفي الصحاح : العروض : المتاع ، وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم
والدنانير .

وقد جاء " العرض " بفتح العين والراء في المغرب بمعنى حطام الدنيا ،
ومن قولهم : الدينا عرض حاضر " .

قد يستعمل في بعض الأحيان على أنه مقابل العقار ، والحيوان ،
(١)
وحيث أنه تدخل المكيلات ، والموزونات ، في العروض .

(١) انظر لسان العرب ١٢٠/٧ - الصحاح ١٠٨٣/٣ - المصباح
المنير ٤٨٠/٢ - درر الحكام م ١٣١ - المغرب ٥٤/٢ طبعة
حلب ١٩٨٢ م .

الْعَطِيَّةُ

الْعَطِيَّةُ : والعَطَاءُ : لغة اسم لما يعطى والجمع عطايا وأعطية وأعطيات ، والعطاء نول للرجل السمح ، والعطو التناول (١) .

وهى فى الاصطلاح : كما عرفها ابن عرفة : " تمليك متمول بغير عوض انشاء " .

ويقول ابن قدامة : " أن الهبة والصدقة ، والهدية والعطية معانيها متقاربة وكلها تمليك فى الحياة بغير عوض ، واسم العطية شامل لجميعها " (٢) .

(١) لسان العرب ٦٨/١٥ وما بعدها - الصحاح ٢٤٣٠/٦ .

(٢) انظر الحدود لابن عرفة ٤١٨ - الخرشى ١٠١/٢ -

المغنى ٤١/٦ .

العَقَار

العَقَارُ والعَقْرُ : المنزل ، والضيعة ، والأرض ، ونحو ذلك ،

يقال : ماله دار ولا عَقَار ، وخص بعضهم بالعقار النخل .^(١)

وهو في الاصطلاح : " كل ماله أصل ثابت لا يمكن نقله وتحويله "

وهو يطلق على ملك الأرض وحدها أو مع ما اتصل بها للقرار ، كالدار

^(٢)

والبساتين .

(١) لسان العرب ٥٩٧/٤ - الصباح المنير ٥٠٣/٢ .

(٢) مرشد الحيران م ٢ - مجلة الاحكام الشرعية م ١٩٤ .

العَقْدُ

العَقْدُ : يطلق العقد فى اللغة على المجمع بين أطراف الشئ ، وربطها ، وشدّه الحل ، ويطلق بمعنى احكام الشئ ، وتقويته ، وشدّه ، وتوثيقه ، يقال : عقدت الحبل عقدا : اى شددته ، او جمعت بين طرفيه فقويت الاتصال بينهما ، او أحكمته بالعقد عليهما .

المعاقِد جمع مَعْقِد والمَعْقِد موضع العقد من الحبل .
والمَعْقِدُ : الحليف والمعاهد ،
والمَعْقِدَةُ : حجم العقد والجمع عقد ، ومنه قوله تعالى " ولا تقرّبوا
عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله "

ويطلق فيراد به الضمان والعهد .
والمُعَاهِد : المُعَاهِد تعاقد القوم : تعاهدوا ، وقوله تعالى :
" يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ... " (٢) قيل : هى
العهود ، وقيل : هى الفرائض التى ألزموها . (٣)

فمن معنى الربط الحسى بين طرفى الحبل أخذت الكلمة
للربط المعنوى للكلام أو بين الكلامين ، ومن معنى الاحكام والتقوية
الحسية للشئ أخذت اللفظة وأريد بها العهد ، ولذا صار العقد
بمعنى العهد الموثق والضمان وكل ما ينشئ التزاما .

(١) سورة البقرة الآية ٢٣٥ .

(٢) سورة المائدة الآية ١ .

(٣) انظر لسان العرب ٢٩٦/٣ - المصباح المنير ٥٠٢/٢ - تهذيب

الاسماء واللغات القسم الثانى ٢٧/٢ .

إذا فالمعنى اللغوي للكلمة (عقد) لا يخرج عن الجمع
أو الربط بين شيئين أو أشياء وعن التقوية والتوثيق ، هذا معنى
العقد في اللغة ، أما المعنى الذي اصطلح عليه الفقهاء
لكلمة العقد فلا يبعد عن المعنى اللغوي له بل هو في الواقع
تخصيص لما فيه العموم .

والعقد في اصطلاح الفقهاء كما عرفت مجلة الاحكام العدلية
" هو التزام المتعاقدين وتعهدهما أمراً ، وهو عبارة عن ارتباط الايجاب
بالقبول " .

وذكر في شرح هذا التعريف : " يقال عقد البيع كما يقال عقد
الجبيل ، والمراد بالعقد هنا الانعقاد ، فعقد البيع مثلاً المراد في
هذه المادة يقصد به التزام وتعهد من البائع والمشتري بالمبادلة
المالية " .

وقيل : " العقد هو ارتباط القبول بالايجاب على وجه يثبت اثر
شرعياً في المحل المعقود عليه " ، فعقد البيع مثلاً يرتبط فيه
القبول بالايجاب على وجه يثبت للمشتري الملك في المبيع بعد ان
كان مملوكاً للبائع ويثبت للبائع الحق في ثمن المبيع (١) .

العَقْدُ الْبَاطِلُ :

الباطل في اللغة : ضد الحق ، بطل الشيء
بيطل بطلاً وبطولا وبطلاناً أي : فسد وسقط حكمه فهو باطل .

(١) التعريفات للرجحاني ١٣٣ - كشف اصطلاحات الفنون ١/٢٥٣
مجلة الاحكام العدلية ودرر الاحكام م ١٠٣ - مرشد الحيران
ص ٢٧ - مجلة الاحكام الشرعية م ١٦٢ .

وفي اصطلاح الفقهاء العقد الباطل : هو ما لا يكون مشروعاً
لا بأصله ولا بوصفه .

فاذا كان العاقد مجنوناً او صبيّاً غير مميز فان العقد يبطل
لفوات ركن من أركانه ، ولا يصلح لان يترتب عليه أثر من أثاره ، وقد
نصت على تعريف العقد الباطل المادة (٢١٩) من مرشد الحيران
فقلت : " العقد الباطل ما ليس مشروعاً لا أصلاً ولا وصفاً ، أى :
ما كان فى ركنه أو فى محله خلل ، بان كان الإيجاب والقبول صادرين
من ليس أهلاً للعقد ، أو كان المحل غير قابلاً لحكم العقد (١) .

العقدُ الصَّحِيحُ :

_____ الصحة فى اللغة ما يقابل المرض ، أما فى
الاصطلاح : فهى فى المعاملات ترتب آثار العقد المطلوبة منه
عليه .

فالبيع المستجمع أركانه وشروطه صحيح ، لان آثاره تترتب عليه
فتنتقل الملكية من البائع الى المشتري فى المبيع ، وتنتقل الملكية من
المشتري الى البائع فى الثمن ، وعلى هذا فالعقد الصحيح هو
ما كان مشروعاً بأصله ووصفه كما نصت عليه المادة (١٦٣) من مجلة
الاحكام الشرعية الحنبلية " العقد الصحيح : ما أفاد صحة
المقصود منه كالملاذ فى البيع .

وكما تشير اليه المادة (١٠٨) من مجلة الاحكام العدلية .

(١) مرشد الحيران م ٢١٩ صفحة ٣٦ - مجلة الاحكام الشرعية


فالعقد الصحيح عند جمهور الفقهاء هو كل عقد استكمل
أركانه وشروطه على وجه تترتب عليه آثاره الشرعية ، ولا خلاف بينهم
وبين الحنفية في ذلك (١) .

العقدُ الفاسدُ :

_____ الفساد لغة : نقيض الصلاح ، فسد يفسد
وفسد فسادا وفسودا فهو فاسد وفسيد ولا يقال انفسد والمفسدة
خلاف المصلحة ، والاستفساد خلاف الاستصلاح (٢)

أما العقد الفاسد في الاصطلاح فهو عند الحنفية : ما كان
مشروعا بأصله لا بوصفه ، فالخلل في العقد الفاسد يرجع إلى
وصف من أوصافه أو شرط من شروطه لا إلى ركن من أركانه ، وذلك
كالبيع بثمن مجهول .

وقد عرفته المادة (٢١٨) من مرشد الحيران بأن " العقد الفاسد
هو ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه " (٣) أي : أنه يكون صحيحا باعتبار
أصله لا خلل في ركنه ولا في محله فاسدا باعتبار بعض أوصافه الخارجية
بأن يكون المعقود عليه ، أو بدله مجهولا جهالة فاحشة ، أو أن يكون
مقرونا بشرط من الشروط الموجبة لفساد العقد .

وذهب الأئمة الثلاثة : الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله
إلى أنه لا فرق في المعنى بين الباطل والفاسد من العقود فهما
مترادفان عندهم ومتباينان عند الحنفية ، لأن جمهور الفقهاء لا يفرقون 

(١) مجلة الأحكام العدلية ودرر الأحكام م (١٠٨) — مجلة الأحكام

الشرعية م (١٦٣) .

(٢) لسان العرب ٣/٣٣٥ .

(٣) مرشد الحيران م ٢١٨ .

غيره بلا اذنه ، او كان العاقد صبيا مميزا فلا يظهر اثره ، ولا يفيد
ثبوت الملك الا اذا اجاز المالك في الصورة الاولى ، والولى ، او الوصى
في الصورة الثانية ، ووقعت الاجازة مستوفية شرائط الصحة ، وقد
عرفه صاحب مجمع الانهر بانه " المشروع باصله ، ووصفه ، ويفيد
الملك على سبيل التوقف ، ولا يفيد تمامه لتعلق حق الغير . (١)

العقدُ اللازمُ :

هو ما كان مشروعا باصله ، ووصفه ، ولم يتعلق به
حق الغير ، ولا خيار فيه ، وقد نصت المادة (١١٤) من مجلة
الاحكام العدلية ، والمادة (١٦٥) من مجلة الاحكام الشرعية على
انه عقد يمتنع على أحد المتعاقدين فسخه بفردة كالبيع الصحيح
(٢)
العارى من الخيارات .

العقدُ الجائزُ (غير اللازم) :

هو ما لم يتعلق به حق الغير ، وفيه
خيار لأحد المتعاقدين أو لكليهما ، وقد نصت المادة (١١٥) من
مجلة الاحكام العدلية على أن البيع غير اللازم هو البيع النافذ الذى فيه
(٣)
أخذ الخيارات . ص ١٦٧ ←

(١) مرشد الحيران م ٢١٦ - مجمع الانهر شرح ملتقى

الانهر ٢٢٧ / ٢ .

(٢) مجلة الاحكام العدلية ودرر الحكام م ١١٤ ص ٩٥ .

(٣) " " " " " م ١١٥ ص ٩٦ .

بين الخلل في الأصل والخلل في الوصف ، كما ذهب الاحناف اذ فرقوا بينهما ، ورتبوا على الخلل في الأصل بطلان العقد ، ورتبوا على الخلل في الوصف فسادة .

العقد المضاف :

هو ما كان مضافا الى وقت مستقبل ، والمضاف ينعقد سببا في الحال لكن يتاخر وقوع حكمه الى حلول الوقت (١) المضاف اليه .

العقد المعلق :

هو ما كان معلقا بشرط غير نائن ، او بحادثة مستقبلية ، والمعلق يتاخر انعقاده سببا الى وجود الشرط ، فعند وجود الشرط ينعقد سببا مفضيا الى حكمه . (٢)

العقد المنجز :

هو ما كان بصيغة مطلقة غير معلقة بشرط ، ولا مضافة الى وقت مستقبل ، وهذا يقع حكمه في الحال (٣) .

العقد الموقوف :

هو ما كان صادرا من غير أهل للاستقلال بصدوره كالصبي المميز في عقود المعاوضات ، أو كان صادرا من غير ولاية شرعية كالفضولي .

وقد نصت المادة (٢١٦) من مرشد الحيران على انه " اذا انعقد

العقد موقفا غير نافذ بان كان العاقد فضوليا تصرف في ملك

(١) مرشد الحيران م ٢٢٦ ص ٣٧ .

(٢) " " م ٢٢٣ ص ٢٦ .

(٣) " " م ٢٢٢ ص ٣٦ .

الْعَيْبُ

الْعَيْبُ : فى البيع والشراء : هو كل ما أوجب نقصان الثمن فى عادة التجار ، فهو عيب ، لأن الضرر بنقصان المالية ، ونقصان المالية بانتقاص القيمة ، فالضرر بانتقاص القيمة ، والمرجع فى معرفته عرف أهله (١) .

الْعَيْبُ الْحَادِثُ : هو ما وجد فى البيع بعد العقد (٢) .

الْعَيْبُ الْفَاحِشُ : هو ما لا يدخل نقصانه تحت تقويم المقومين كما اذا باع شخص سلعة بألف فيها عيب لم يطلع عليه المشتري الا بعد انتهاء العقد ، فقد ر بعض المقومين بثمانمائة ، وبعضهم بسبعمائة ، وبعضهم بألف ، والعيب يسير ، واذا قدر الجميع بما دون الألف ، فالعيب فاحش (٣) .

الْعَيْبُ الْقَدِيمُ : هو ما وجد فى المبيع قبل العقد (٤) .

الْعَيْبُ الْيَسِيرُ : هو ما ينقص من مقدار ما يدخل تحت تقويم المقومين (تقدير أهل الخبرة فى المعقود عليه) (٥) أنظر العيب الفاحش .

-
- (١) مجمع الأنهر ٣٧١ / ٢ .
 - (٢) مجلة الاحكام الشرعية م ٢١٣ .
 - (٣) التعريفات للجرجانى ١٤٠ .
 - (٤) مجلة الاحكام الشرعية م ٢١٢ .
 - (٥) التعريفات للجرجانى ١٤٠ .

العين

الْعَيْنُ : الْعَيْنُ الشَّيْءُ الْمَعِينُ الْمَشْخَصُ كَبَيْتٍ وَحَصَانٍ ،
وَكُرْسَى (١) ، وَتَطْلُقُ الْعَيْنُ أَيْضًا عَلَى الْمَضْرُوبِ مِنَ الدَّرَاهِمِ
وَالدَّنَانِيرِ ، كَمَا يُقَالُ : اشْتَرَيْتُ بِالْدِينَ أَوْ بِالْعَيْنِ (٢) .

(١) المصباح المنير ٢/٥٢٧ .

(٢) مجلة الأحكام العدلية م ١٥٩ - مجلة الأحكام الشرعية

م ١٨٩ - معالم السنن ٥/٢٠ .

الْغَبْنُ

الْغَبْنُ : الْغَبْنُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ : الْوَكْسُ وَالنَّقْصُ ، يُقَالُ :
غَبَنَهُ فِي الْبَيْعِ ، أَيْ خَدَعَهُ وَالْمَخْدُوعُ مَغْبُونٌ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى
” يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ ” . (١)

وَذَكَرَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ : غَبِنَ أَهْلُ الْجَنَّةِ أَهْلَ النَّارِ أَيْ اسْتَنْقَصُوا
عُقُولَهُمْ بِاخْتِيَارِهِمُ الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ . (٢)

وَفِي الْأَصْطِلَاحِ الْفَقْهِي : عَرَفَتْهُ مَجْلَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْمَادَّةِ
(٢٠٩) : بِأَنَّهُ زِيَادَةُ الثَّمَنِ أَوْ نَقْصُهُ قَدْرًا خَارِجًا عَنِ الْعَادَةِ وَعَرَفَ
الْبَلَدَ .

الْغَبْنُ الْفَاحِشُ :

لَقَدْ اختلف الفقهاء في القدر الذي يعتبر غبنا
فاحشا ، فقال الحنفية : ” هو غبن على قدر نصف العشر في العروض
والعشر في الحيوانات والخمس في العقار أو زيادة وربع العشر في
الدرهم بالنظر إلى قيم الأشياء الحقيقية أيضا ” .

يعنى ان اعطاء العشرة بعشرة وربع أو أخذ العشرة وربع العشرة
في الدرهم ، واعطاء ما قيمته عشرة بعشرة ونصف أو أخذ ما قيمته
العشرة ونصف بعشرة في العروض ، واعطاء ما قيمته عشرة بأحد عشر
أو أخذ ما قيمته عشر بعشرة في الحيوانات ، واعطاء ما قيمته عشرة
بأثنى عشر وأخذ ما قيمته اثنى عشر بعشرة في العقار يعد غبنا فاحشا .

(١) سورة التغابن الآية (٩) .

(٢) انظر لسان العرب ٣٠٩ / ١٣ وما بعدها - المغرب ١٦٢ - المصباح

٥٢٩ / ٢ = تهذيب الاسماء واللغات القسم الثانى ٥٨ / ٢ .

ووجه اختلاف مقدار الغبن باختلاف الاموال ناشئ عن مقدار
التصرف بتلك الاموال ، فما كان التصرف بها كثيرا قل المقدار الذى
يعد غبنا فاحشا ، وما كان التصرف بها قليلا كثر فيه ذلك المقدار .
أما الغبن الفاحش عند جمهور الفقهاء من الحنابلة والمالكية
والشافعية فالمرجع فيه العرف مما يتعارفه التجار غبنا فى العادة وعرف
البلد فهو غبن فاحش ، وما كان دون ذلك فهو الغبن اليسير ، لان مالم
يرد الشرع بتحديدہ يرجع فيه الى العرف .

الْغَبْنُ الْيَسِيرُ :

عند الحنفية : هو الذى لا يبلغ القدر المذكور للغبن
الفاحش كان يعطى رجلا آخر عشرة عشرة وثمان او ياخذ منه العشرة
وثمان العشرة فى الدرهم ، .

أما عند الجمهور : فالمرجع فيه أيضا العرف ويوجد بين الغبن الفاحش
والغبن اليسير فرق فى الاحكام فمثلا : بيع مال اليتيم بالغبن اليسير
صحيح وباطل بالغبن الفاحش . (١)

(١) مجلة الاحكام العدلية ودرر الاحكام م ١٦٥ ، الخرشى ١٥٢/٥ -
شرح منتهى الارادات ١٢٢/٢ - كشف القناع ١١٩/٣ - المغنى
لابن قدامة ٤٩٨/٣ - مجلة الاحكام الشرعية م ٢٠٩ .

الغَرَر

الغَرَرُ لغة : الحظر من غره يغره غرا وغرورا وغره فهو مغرور .
وغرير : خدعه واطمعه بالباطل وقال تعالى : " ما غرك برك الكريم الذى
خلقك فسواك " (١) أى ما خدعك وسؤل لك حتى أضعت ما وجب عليك .

الغُرُورُ الباطل وما اغتررت به من شئ فهو غرور والتغدير حصل
النفس على الغرر يقال : غرر بنفسه ، وماله تغريرا وتغررة : عرضها للهلكة
من غير أن يعرف ، فالغرر اسم من التغدير وهو تعريض المرء نفسه أو ماله
للهلاك من غير أن يعرف .
وبيع الغرر : هو بمعنى المغرور اسم مفعول فهو من اضافة المصدر الى اسم
المفعول . (٢)

الغرر فى اصطلاح الفقهاء :

قال السرخسى فى (المبسوط) : " الغرر ما يكون مستورا عما يقابله " .
وقال الكاسانى : " الغرر هو الحظر الذى استوى فيه طرف الوجود
والعدم بمنزلة الشك " .

وعرفه الجرجانى بقوله : " الغرر ما يكون مجهول العاقبة لا يدرك أى يكون
أم لا " .

وعرفه القرافى من المالكية فى " الفروق " بقوله : أصل الغرر هو الذى
لا يدرك هل يحصل أم لا كالطير فى الهواء والسماك فى الماء .
ونجد القرافى قد فرق بين الجهالة والغرر ولذلك عرف الغرر بما لا يدرك . الخ .

(١) سورة الانفطار الاية (٦) .

(٢) لسان العرب ١١/٥ - المصباح المنير ٥٣٢/١ .

وعرف الجهالة أو المجهول بما يعلم حصوله وتجهل صفته كبيع شخص ما في كنهه .
وقال ابن عرفة في تعريف الغرر : " الغرر ما تردد بين السلامة والعطب
أو بعبارة أخرى : ما شك في حصول أحد عوضيه أو مقصود منه غالبا " .
ومن فقهاء الشافعية قال الشيرازي في " المذهب " : " الغرر ما انطوى
عنه أمره وخفى عليه عاقبته " .

من تعاريف الحنابلة للغرر : قال ابن تيمية : " الغرر هو المجهول
العاقبة "

وقال في نظرية العقد : " والغرر قد قيل في معناه : هو ما خفيت عاقبته ،
وطويت مغيبته أو انطوى أمره وقيل : ما تردى بين السلامة والعطب .
وعرفه أيضا ابن القيم الجوزي بقوله : " هو ما لا يقدر على تسليمه سواء
كان موجردا أو معدوما كبيع العبد الآبق والبعير الشارد وإن كان موجودة .
تتجه التعريفات التي نقلتها إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول : يجعل الغرر مقصورا على ما لا يدري يحصل ، أم لا ، ويخرج
عنه المجهول .

وهو رأي الكاساني وابن تيمية في أحد رأييه .

الاتجاه الثاني : يجعل الغرر شاملا لما يدري حصوله وللمجهول ، وهو
(١)
رأي أكثر الفقهاء .

(١) المبسوط ١٢ / ١٩٤ - بدائع الصنائع ٥ / ٢٦٣ - التعريفات للجرجاني
١٤١ - المذهب والنظم المستعذب ١ / ٢٦٢ - الفتاوى الكبرى
لابن تيمية ٣ / ٤١٥ - نظرية العقد ص ٢٢٤ - أعلام الموقعين ٣ / ٢٨ -
الفروق للقرافي ٣ / ٢٦٥ - الحدود لابن عرفة ٢٥٣ .

الغِش

الغِشُ : نقيض النصح ، وهو مأخوذ من الغَشَشِ ، وهو المشرب
الكدر ، ومن الغش في البياعات ، وفي الحديث أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : " من غش فليس مني " (١)
ورجل غش ، وغاش والجمع غشون . (٢)

وفي الاصطلاح : عرفه ابن عرفة بقوله : " هو أن يوهم وجود
مفقود في المبيع ، أو بكم فقد موجود مقصود فقده منه لا تنقص
قيمته لهما " .

مثال ما أوهم فيه مقصود في المبيع كمن ورث سلعة ثم باعها مربحة ،
وأوهم أنه اشتراها ، فهذا قد أوهم بوجودها مفقوداً وهو شراءها
وشراء السلعة في بيعها في الربحة مفقود .

ومثال صورة الكتم : أن يشتري سلعة تطول إقامتها عنده ثم
يبيعها مربحة على أنها لم تطل فهذا قد كتم فقد موجود
مقصود فقده (٣) .

الغَلَّة

الغَلَّة : قال الشريف الجرجاني : هي ما يرد به بيت المال ويأخذه التجار
من الدراهم " وتطلق أيضاً على الضربة التي يضرب المولى على العبد ، وتطلق

(١) رواه مسلم في البيوع ٦٩ / ١ - ورواه الترمذي بلفظ : من غش فليس منا ٦٠٦ / ٣

(٢) أنظر لسان العرب ٣٢٣ / ٦ .

(٣) حدود لابن عرفة ٢٨٦ .

(١) أيضا على كل شئ ، يحصل من ريح الارض أو أجرتها .

الْفَرْقُ

الْفَرْقُ وَالْفَرْقُ : والجمع فرقان ، وجمع القلة منه افرق كجبل ،
واجبل مكيال ضخم لاهل المدينة معروف فهو ستة عشر رطلا
بالرطل البغدادي . (٢)

وفي الحديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ
بالماء ، ويغتسل بالصاع ، وقالت عائشة : كنت أغتسل معه من
أنا ، يقال له : الفرق " (٣)

الفرق يتسع حجمه من القمح ثلاثة أصع فهو يعادل ٦٥٢٨
غراما من القمح عند الشافعية ، والحنابلة ، والمالكية (٤)

-
- (١) التعريفات للجرجاني ١٤٢ - الصباح المنير ٥٤١/٢ .
 - (٢) لسان العرب ٣٠٥/١٠ - الصباح المنير ٥٦٥/٢ .
 - (٣) رواه البخاري في الغسل ٧٢/١ - وسلم ٢٥٥/١ .
 - (٤) الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ٦٩ و ٨٧ .

الْفَسْخُ

الْفَسْخُ : من فسخ الشيء يفسخه فسخا ، والفسخ : نقضه
فانتقض ، والفسخ : زوال الفصل عن موضعه ، يقال : فسخت يده
إذا فككت مفصلة من غير كسر ، وفسخت العقد فسخا : رفعتـه ،
وتفاسخ القوم العقد : توافقوا على فسخه (١) .

وفي الاصطلاح : عرفه التهانوي بقوله " رفع العقد على وصف كان
قبله بلا زيادة ، ونقصان " .

ويقول القرافي : الفسخ في المعاملات : قلب كل واحد من العوضين لصاحبه .
والانفساخ : انقلاب كل واحد من العوضين لصاحبه ، فالاول فعمل
المتعاقدين أو الحاكم إذا اضطر ، وفي العقود المحرمة ، والثاني صفقة
العوضين (٢) .

(١) أنظر لسان العرب ٤٤/٣ - المصباح المنير ٥٦٧/٢ .

(٢) كشف اصطلاحات الفنون ١١٠٦/٥ . الفروق للقرافي ٢٦٩:٣ .

الْفُضُولِي

الْفُضُولِي : لغة المنسوب الى فضول ، جمع فضل بمعنى الزيادة ،
التي لا خير فيها ، حتى قيل : فضول بلا فضل ، وسن بلا سن وطول بلا
طول ، ثم قيل لمن يشتغل بما لا يعنيه : فضولي (١) .

وفي الاصطلاح الفقهي : عرفه الجرجاني بقوله : " هو من لم يكن
وليا ولا اصيلا ولا وكلا في العقد " كمن يبيع مالا يملك من غير ولاية
أو وكالة ، وكمن يشتري لغيره شيئا لم يوكله في شرائه وليست له عليه
ولاية الشراء وكمن يوءجر ملك غيره ، وهكذا من النقود وسائر التصرفات
التي يتصرفها الشخص في شيء من غير ولاية ، أو وكالة فيها فيعتبر
(٢) فضوليا في تصرفه .

(١) المصباح المنير ٥٧١/٢ - المغرب ٣٦٢ .

(٢) مجمع الأنهر ٣٩٧/٢ - بحر الرائق ١٦٠/٦ - التعريفات
١٤٦ - كشاف اصطلاحات الفنون ١١٤٢/٥ - مجلة الاحكام
العدلية م ١١٢ .

القبْضُ

القبْضُ في اللغة : خلاف البسط والسعة كما هو في قوله تعالى
" والله يقبض ويبسط " ^(١) ومنه قبضت الشيء قبضا أى أخذته وتناولته
بجميع الكف ويقال : قبض اليد على الشيء ، أى جمعها بعد تناولته ،
وقبضها عن الشيء ، أى جمعها قبل تناولها ، وذلك إمساك عنه ومنه قيل :
لامساك اليد من البذل قبض قال الله تعالى : " ويقبضون أيديهم " ^(٢)
أى يمتنعون عن العطاء والانفاق .

ويستعار القبض لتحصيل الشيء ، وإن لم يكن فيه مراعاة الكف ، نحو :
قبضت الدار والارض من فلان ، أى حزتها ، قال تعالى : " والارض
جميعا قبضته يوم القيامة " ^(٣) أى فى حوزة حيث لا تملك لأحد ، ويقال :
هذا الشيء فى قبضة فلان ، أى فى ملكه وتصرفه . ^(٤)

القبض فى اصطلاح الفقهاء :

اتفقت كلمة الفقهاء على أن القبض هو حيازة الشيء والتمكن منه "
سواء أكان مما يمكن تناوله باليد أو لم يمكن ، وقد شاع بين المالكية
منهم التعبير عن القبض بالحوز والحيازة .

فقد عرفه الكاسانى فى (البدائع) بقوله : " معنى القبض هو
التمكن والتخلّى وارتفاع الموانع عرفا وعادة حقيقة " .

(١) سورة الفرقان الآية (٤٦) .

(٢) سورة التوبة الآية (٦٧) .

(٣) سورة الزمر الآية (٦٧) .

(٤) المفردات للأصفهاني ص ٣٩١ - المصباح المنير ٢ / ٥٨٧ - معجم

مقاييس اللغة ٥٠ / ٥ .

وفى البهجة للقسولى : " الحوز وضع اليد على الشئ المحوز " .
وحد ابن عرفة حوز العطايا بقوله : " رفع خاصية الملك فيه
عنه بصرف التمكن منه للمعطى أو نائبه " .

وبالنظر الى القبض فى معناه اللغوى وفى معناه الاصطلاحى نلاحظ
أن بينهما نسبة العموم والخصوص المطلق ، لأن القبض يستعمل فى اللغة
لتحصيل الشئ ، وإن لم يكن فيه مراعاة الكف وهو معناه الاصطلاحى ،
ويستعمل لمعان أخرى ، فكان كل قبض بالمعنى الاصطلاحى يتحقق فى
ضمنه المعنى اللغوى ولا عكس " (١) .

(١) بدائع الصنائع ٦ / ٣٠١٢ - البهجة ١ / ١٦٨ - الحدود لابن عرفة
ص ٤١٥ - الحيازة فى العقود ص ٣٩ الى ٤١ .

الْقَبُولُ

الْقَبُولُ : لغة من قَبِلَ الشَّيْءَ قَبُولًا ، وَقَبُولًا ، وتقبله كلاهما :
أخذه ، والله عز وجل يقبل الأعمال من عباده ، وعنههم ،
ويتقبلها ، كما ورد في القرآن الكريم " أولئك الذين نتقبل عنهم
أحسن ما عملوا ونتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة وعد الصدق
الذي كانوا يوعدون " (١) .
ويقال : قبلت الشَّيْءَ قبولًا إذا رضيته (٢) .

أما الْقَبُولُ في الاصطلاح : هو عند فقهاء الحنفية : ثانی
كلام يصدر من أحد المتعاقدين لأجل انشاء التصرف ويقابله
الایجاب وبه يتم العقد ، أى : كل كلام جاء بعد الإيجاب
لانشاء التصرف ، وبقصد اتمام العقد يسمى قبولًا ، وسواء في
ذلك أكان المشتري هو البادئ بالكلام أم كان البائع . فلو قال
البائع للمشتري : بعثك مالى هذا بكذا ريالًا ، فقال المشتري :
اشتريته ، أو قال المشتري : اشتريت مالك الفلانى بكذا ، فقال
البائع بعته لك .

فكما أن كلام المشتري في الصورة الأولى قبول ، فكلام
البائع في الصورة الثانية قبول أيضا .

ولكن الشافعية والمالكية والحنابلة يرون : أن القبول هو
ما صدر ممن يصير له الملك ، وإن صدر أولاً (٣) .

(١) سورة الأحقاف الآية (١٦)

(٢) لسان العرب ١١ / ٥٤٠ - المصباح المنير ٢ / ٥٨٧ .

(٣) درر الحکام م ١٠٢ - كشف اصطلاحات الفنون ٥ / ١٢٠٤

نهاية المحتاج ٣ / ٣٧٥ - الخرشى ٥ / ٦ - كشف

القناع ٣ / ١٣٦ .

القِرَاضُ

القِرَاضُ : مأخوذ من القَرَضِ ، والقَرَضُ لغة بمعنى القطع ، يقال :
قرض الفأر الثوب اذا قطعه وسمى قراضا لان رب المال اقتطع من
ماله قطعة وسلمها الى العامل واقتطع له قطعة من ربحها •

وقيل : من المساواة ، والموازنة لتساويهما في الربح ، يقال : تقارض
الشاعران : اذا توازنا ، وتساويا في الانشا ، وذلك لان المتقارضين
يستويان في الانتفاع بالربح •

وقيل : المُقَارَضَةُ : المجازاة ، قرب المال ينفع المقارض بماله ،
والمقارض ينفع رب المال بعمله •

وقد عبر بالمقارضة بصيغة المفاعلة الدالة على وقوع الفعل من
الجانبين ، لان العامل ورب المال اتفقا على ان ينفع كل منهما
صاحبه ، وقد يقال : هي من الصيغ الخارجة عن اصلها نحو
سافرا وعافاه الله تعالى وطارقت النمل وعاقبت اللص •
(١)

وفي الاصطلاح الفقهي : عرفها ابن عرفة بقوله : تمكين
مال لمن يتجر فيه بجزء من ربحه لا بلفظ اجارة •

فاذا قال رب المال للعامل : خذ هذا المال ، واعمل فيه ،
على ان ما رزق الله من شئ فهو بيننا نصفين ، او على أن ذلك

(١) أنظر لسان العرب ٢١٢/٢ •

ربعه أو خمسة ٠٠٠ وقبل العامل فينمقد عقد القراض ٠

المقارض : بكسر الراء رب المال وبالفتح العامل ٠

وقد كان القراض معروفا في الجاهلية فأقره الاسلام ، لان الضرورة تدعو اليه لاحتياج الناس الى التصرف في اموالهم وتمييتها بالتجارة فيها ، وليس كل صاحب مال يقدر عليه بنفسه ، فيضطر الى الاستئابة عليه ، وربما لا يجد من يعمل له بأجرة معلومة لجريان عادة الناس بالقراض فرخص فيه لهذه الحاجة ٠

يسمى هذا النوع من المعاملة بالمضاربة والمعاملة أيضا ،
انظر الى المضاربة ٠

(١) نهاية المحتاج ٢١٩/٥ - شرح البهجة ٢٨٢/٣ - الخرشى

٢٠٢/٦ - شرح منخ الجليل ٦٦٣/٣ وما بعدها - منتهى

الارادات ٤٦٠/١ - كشف القناع ٤٩٧/٣ ٠

الْقَرْضُ

الْقَرْضُ : بالفتح والكسر وسكون الراء ، وهو فى اللغة : القطع
مصدر قرض الشئ ، يقرضه : قطعه ، القرض ، والقرض : ما يتجازى
به الناس بينهم ، ويتقاضونه ، وجمعه قروض ، وهو ما أسلفه من
احسان ، ومن اساءة ، ومنه قوله تعالى " وأقرضوا الله قرضاً
حسناً " ^(١) فكل أمر يتجازى به الناس فيما بينهم فهو من القرض ،
والقرض اسم مصدر بمعنى الاقتراض ، ويقال : استقرضت من فلان أى :
طلبت منه القرض فاقترضنى وأقرضت منه ، أى : أخذت منه القرض ،
والقرض فى المكان العدول عنه ومنه قوله تعالى " وإذا غرقت
تقرضهم ذات الشمال " ^(٢) ، ومنه قرضت الوادى : جزته ^(٣) .

وفى الاصطلاح : عرفه الفقهاء بتعريفات متقاربة لا تختلف
فى المعنى .

فعرفه البهوتى من الحنابلة فى كتابه (كشف القناع) بأنه :
دفع مال ارفاقاً لمن ينتفع به ، ويرد بدله ، وهو نوع من المعاملات شرعت
على غير قياسها لمصلحة لاحظها الشارع رفقا بالمحاييج ، وهو يعتبر
نوعاً من السلف .

(١) سورة المزمل الآية (٢) .

(٢) سورة الكهف الآية (١٧) .

(٣) لسان العرب ٢١٨/٧ - معجم مقاييس اللغة ٧١/٥ وما بعدها .

ويصح القرض بلفظ قرض ولفظ سلف لورود الشرع بهما وكل لفظ
يؤدى معناه قولك : ملكك هذا على ان ترد لى بدله ، او توجد
قرينة دالة على ارادة القرض .

وسمى هذا النوع من العقد بالقرض الذى من القطع ، لما فيه
من قطع طائفة من ماله ، وذلك بالتسليم الى المستقرض .

يقول ابو هلال العسكري فى الفرق بين القرض والدين " ان القرض
اكثر ما يستعمل فى العيين والورق وهو ان تاخذ من مال الرجل درهما
لترده عليه بدله فيبقى ديننا عليك الى ان ترده .

فكل قرض دين وليس كل دين قرضا ، وذلك ان اثمان ما يشتري
بالنساء ديون وليست بقروض ، فالقرض يكون من جنس ما اقترض ، وليس
كذلك الدين "

وكذلك ان الدين : ماله اجل والقرض مالا اجل له لقوله
تعالى " يا ايها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى
فاتوبوه " (٢)

(١) كشف اصطلاحات الفنون ١١٩٨/٥ - مرشد الحيران ص ١١٣
المجموع شرح المذهب ١٢/١٧٥ - الحيازة فى العقود ١٠٢ -
كشف القناع ٣/٢٩٨ - منتهى الارادات ١/٣٩٧ - الفروق
فى اللغة ١٦٥ .
(٢) سورة البقرة الآية (٢٨٢) .

القِسْمَة

القِسْمَةُ : مصدر الإِقْتِسَامِ من قَسَمَ الشَّيْءَ يَقْسِمُهُ قِسْمًا مَا تَقْسِمُ .
قَسَمَهُ : جَزَّاهُ يَقَالُ قَسَمْتَ الشَّيْءَ بَيْنَ الشَّرَكَاءَ : أُعْطِيَتْ
كل شريك بقسمه ، وقسمه ، وقسيمه . ومنه قوله تعالى " فalmقسّمات
أمرًا " ^(١) وهى الملائكة تقسّم ما وكلت به ، ومنه أيضا قوله
تعالى " ونبئهم أن الماء قسمة بينهم كل شرب محتضر " ^(٢)
أى : غير شائع ، ولا مشترك بل لهم يوم ، وللناقة يوم .
والْقَسَامُ : هو الذى يقسم الدور والأرض ، وفيهما بين الشركاء
فيهما .

والْقَسَامَةُ : ما يعزله القاسم أو القسام لنفسه من رأس المال ليكون
أجراله ، أو بعبارة أخرى : هى الأجرة التى يستحقها القاسم
مقابل عمله ، والقسامة تطلق أيضا على الصدقة لأنها تقسم
على الضعفاء ^(٣) .

وهى فى اصطلاح الفقهاء : تمييز الحقوق ، وانفraz بعض
الأنصبا عن بعض ، ومبادلة بعض الحصص ببعض .
أو بعبارة أخرى : هى جمع نصيب شائع فى معين ، أو رفع
الشيوع وقطع الشركة .

(١) سورة الذراريات الآية (٤) .

(٢) سورة القمر الآية (٢٨) .

(٣) أنظر لسان العرب ٤٧٨/١٢ وما بعدها الى ٤٨٠ .

المصباح ٦٠٧/٢ .

وفى حدود ابن عرفة : القسمة : تهيبير مشاع من مملوك
مالكين معيناً ولو باختصاص تصرف فيه بقرعة أو تراض (١)

قِسْمَةُ الْإِجْبَارِ : _____
هى القسمة التى لا ضرر فيها على أحد
من الشركاء ، ولا ردّ عوض (٢) .

قِسْمَةُ التَّرَاضِى : _____
هى القسمة الحاصلة بين الشركاء مع ضرر
أحد هم ، أو ردّ عوض من بعضهم لبعض للتعديل (٣) .

-
- (١) أنظر البدائع ١٧/٧ - مجمع الأنهر ٥٨٨/٢ - الاختيار
لتعليل المختار ٩٩/٢ - التعريفات للجرجاني ١٥٢ -
الخرشى ١٨٣/٦ - حدود ٣٧٣ - مجلة الأحكام
الشرعية م ١٧٧٩ وم ١٧٨٢ .
(٢) مجلة الأحكام الشرعية م ١٧٨١ .
(٣) " " " م ١٧٨٠ .

القَفِيزُ

القَفِيزُ : من قفز يقفز قفزا من باب ضرب ، وقفوزا ، وقفزاناً ، وقفاز (بالكسر) ، فهو قافز ، وقفّاز مبالغة ، والجمع أقفـز ، وقفزان ^(١) ، والقفيز من المكايل : وهو ثمانية مكايل عند أهل العراق وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً أو ما يعادل عشر الجريب .

ويقول الدكتور الخاروف في تعليقه على الايضاح والتبيان : " القفيز مفرد الأقفة ، وهو وحدة كيل ، وقياس كانت مستعملة في العصر الساساني في بلاد فارس ، والعراق . . . وقد أقرت الدولة الإسلامية الناس على تداوله فقد رت كميات خراج الأرض ، وزكاتها في العراق ، وفارس . . . وقال القاسم بن سلام + (ووضع عمر رضى الله عنه على أهل السواد على كل جريب عامر غامر درهماً وقفيزاً) ، وهذا القفيز المقدّر في الخراج يعادل ٣٦ صاعاً من القمح أى : ما يزن ١١٢ ر ٢٦ كيلوغراماً أو ما سعت ٥٣ ر ٣٣ لتراً " ^(١)

قَفِيزُ الطَّحَنِ : الطحان من الطحن يقال : طحنت الرحى تطحن ، وطحنت أنا البر ، والطاحونة ، والطحانة : التى تدور بالماء ، وغيره من الوسائل الحديثة ، ويسمونها بالرحى أيضاً ،

(١) لسان العرب ٣٩٥/٥ - المصباح المنير ٦١٧/٢ .

(٢) كشف اصطلاحات الفنون ١١٨٧/٥ - الايضاح والتبيان ٧٢

والجمع الطوحين ، والطحان الذى يلى الطحن ، وحرفته
الطحانة (١)

وَقَفِيزُ: الطَّحَّانُ فى اصطلاح الفقهاء : اسم اجارة مخصوصة ،
وهى اجارة الرحى ببعض دقيقة أى : دقيق الرحى الحاصل من
ذلك البر .

وصورته : أن يستأجر رجل رجلا ، أورحى ، أو ثورا ،
ليطحن به هذا البر بقفيز منه ، أو بنصف ، أو بثلث مثلا فى دقيق
هذا البر (٢)

الْقِنْطَارُ

الْقِنْطَارُ : أنظر الرطل

(١) لسان العرب ٢٦٤/١٣ - المصباح المنير ٦١٧/٢ .
(٢) المغنى لابن قدامة ٩/٥ - كشاف اصطلاحات الفنون

الْقِيرَاطُ

الْقِيرَاطُ : وحدة وزن ، واصله قَرَّاط لان جمعه قرايط ، فابدل من أحد المضعفين ياء للتخفيف ، كما في دينار ، أصل القيراط مأخوذ من قولهم : قرط عليه اذا أعطاه قليلا قليلا .

الْقِيرَاطُ : جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشرة في أكثر البلاد ، واهل الشام يجعلونه جزءا من اربعة وعشرين ، وذكر في المصباح : ان القيراط في لغة اليونان حبة خرنوب ، وهو نصف الدانق ^(١) ، والدانق في الدرهم الشرعى يعادل ٢٩٧٥ ÷ ٦ = ٤٩٥ ر . غراما ، ومن الدينار الشرعى يعادل ٤٢٥ ÷ ٦ = ٧٠٨ ر . غراما .

الْقِيَمُ

الْقِيَمُ : منسوب الى القيمة ، والقيمة كما عرفت في مجلة الاحكام العدلية في مادة (١٥٤) : هي الثمن الحقيقي للشيء .
او بعبارة أخرى : ما يقوم به الشيء ويختلف زمانا ومكانا .
والْقِيَمُ في اصطلاح الفقهاء : هو ما لا يوجد له مثل في السوق ، او يوجد لكن مع التفاوت المعتد به في القيمة .
والمثل اذا انقطع من الاسواق او خلط بغيره خلطا لا يمكن تمييزه عنه ^(٣) أصبح قيما .

-
- (١) أنظر المصباح الضير ٦٠٠ / ٢ - لسان العرب ٢٧٥ / ٧ .
(٢) الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ٦١ .
(٣) درر الحكم ١٤٦ - مرشد الحيران ٣٠٥ - مجلة الاحكام الشرعية م ١٨٥ .

الْكَاتِبَةُ

الْكَاتِبَةُ : كما عرفها الجرجاني في (التعريفات) : " هي اعتاق المملوك يد أحالا ورقبة بمال حتى لا يكون للمولى سبيل على اكسابه " كان يقول المولى لعبده : كاتبتك على الف مثلا توءديه الى في نجمين مثلا أو أكثر .
والمَكَاتِبَةُ : هي أن يكتب الرجل عبده أو أمته على مال منجم ويكتب العبد عليه انه يعتق اذا أدى النجوم ويقال للعبد : مكاتب .
(١)

(١) المصباح الخير ٦٣٣/٢ - التعريفات للجرجاني ص ١٦١ - روضة

الطالبين ٢٠٩/١٢

الكَدَك

الكَدَكُ : يطلق على الأعيان المملوكة للمستأجر المتصلة
بالحافوت على وجه القرار ، كالبناء ، أو على وجه الفرار ، كالآلات
الصناعية المركبة به ، ويطلق أيضا على الكردار في الأرض كالبناء ،
والغرس فيها (١) .

الكُرُ

الكُرُ : هو كيل معروف سعة ستون قفيزا ، والقفيز اثنا عشرة صاعا ،
والصاع يعادل في النظام المتري عند الجمهور ٢١٧٥ غراما ، وعند
الحنفية يعادل ٣٢٩٦ غراما من القمح . (٢)

الكِرَاء

الكِرَاءُ : من أَكْرَيْتُهُ الدار وغيرها اكراء ، فاكترها بمعنى أجرته
فاستأجر ، والفاعل مكتر ، ومكر والجمع مكاريون ومكاريين ، الكِرَاءُ :
الأجرة (٣) ، انظر الاجارة .
الكِرْدَارُ : انظر الكرد

- (١) رد المختار ٣/٣٩١ - مرشد الحيران م ٥٩٦ .
- (٢) المهذب ١/٢٦٩ - حاشية رد المختار ٥/١٥٣ - الايضاح والتبيان
في معرفة المكيال والميزان ص ٨٧ - النظم المستعذب ١/٣٦٩ .
- (٣) لسان العرب ٥/٢١٨ - المصباح المنير ٢/٦٤٣ .

الكفالة

الكفالة : لغة الضم ، وقيل : الضمان ، فلان كفل فلانا بمعنى
ضمه اليه ، منه قوله تعالى " وكفلها زكريا " ^(١) أى ضمها الى نفسه
ليعولها ويقوم بتربيتها .

الكافل : العائل والقائم بأمر اليتيم المربى له ، وهو الكفيل
الضمين ، فالكافل والكفيل : الضامن ، والاضئ كفيل أيضا ، وجمع
كافل كفل ، وجمع الكفيل كفلاء .

أكفله إياه ، وكفله : ضمه . والتكفيل مثله ، قال الله تعالى
" اكفلينها وعزنى فى الخطاب " ^(٢) أى اجعلنى أنا أكفلها وانزل أنت
عنها ، فهو يتعدى الى مفعول ثان بالهمزة ، والتضعيف ، وحرف
الجر كالباء ، وعن وغيرهما .

فاذا وصل المكفول بمن ، فهو الذى عليه الدين أى المدينون ،
واذا وصل باللام فهو الذى له الدين أى الدائن ، واذا وصل بالباء
فهو الدين ، والكفيل هو الذى ثبت عليه الدين بالكفالة وبعبارة أخرى
الكفيل : هو الذى ضم ذمته الى ذمة الآخر أى الذى تعهد بما
تعهد به الآخر ، ويقال لذلك الآخر الاصيل والمكفول عنه ، المكفول
له : هو الطالب والدائن فى خصوص الكفالة ، المكفول به : هو الشئ
الذى تعهد الكفيل بأدائه وتسليمه ، والكفيل والكافل والضمين

(١) سورة آل عمران الآية (٣٧) .

(٢) سورة ص الآية (٢٣) .

والضامن بمعنى واحد ، الا أن الكافل كما ذكرنا هو الذى كفل
(١)
انسانا ليعمله وينفق عليه .

أما الكفالة فى اصطلاح الفقهاء فعلى اقسام :

الكفالةُ بالمال :

_____ اختلف الفقهاء فى تعريف كفالة الدين (وهى الكفالة

بالمال) على اربعة أقوال :

١ - مذهب الشافعية والحنابلة الى أنها " ضم ذمة الكفيل الى ذمة
المكفول فى الالتزام بالدين ، فيثبت فى ذمتها جميعا ، ولصاحب
الحق مطالبة من شاء منهما " .

٢ - ومذهب المالكية الى أنها " ضم ذمة الكفيل الى ذمة المكفول فى
الالتزام بالدين " .

٣ - ومذهب الحنفية الى أنها " ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل فى
وجوب الأداء لا فى وجوب الدين ، فقالوا : " هو ضم ذمة الكفيل الى
ذمة الاصيل فى المطالبة " .

٤ - ومذهب ابن ابي ليلى وابن شبرمه وداود الظاهري وابوتور وأحمد
فى رواية عنه الى أن الدين ينتقل بالكفالة الى ذمة الكفيل ، فلا يكون
للدائن أن يطالب الاصيل .

(١) انظر المغرب ص ٤١٢ - المفردات ٤٣٦ - كشاف اصطلاحات الفنون ١٢٥٢/٥

(١) انظر توثيق الدين فى الفقه الاسلامى للدكتور نزيه حماد ص ٦٠

(مطبوع ضمن مجلة البحث العلمى والتراث الاسلامى العدد السادس

١٤٠٣/٤ هـ) وانظر المهدب ٣٤٨/١ ونهاية المحتاج ٤٤٣/٤

شرح منتهى الارادات ٢٤٥/٢ ، تبیین الحقائق للزليلى ١٤٦/٤ ،

المغرب ص ٤١٢ ، وم ٨٣٩ من مرشد الحيران وم ٦١٢ من مجلة

الاحكام العدلية ، المحلى ١١١/٨ .

التشرح الكبير على المقنع ٧/٥ - الحرشى ٦/٢١ ، ٢١

كفالة البدن : • أنظر الكفالة بالنفس •

الكفالة بالدرك : • أنظر ضمان الدرك •

الكفالة بالنفس : • هي التزام احضار المكفول الى المكفول له •

ويعبر عنها المالكية بضمان الوجه ، وتسمى أيضا بكفالة
الوجه ^(١) • أنظر ضمان الوجه •

الكفالة المنجزة : • هي الكفالة التي ليست معلقة على شرط ولا ضافاة
الى زمان مستقبل ^(٢) •

(١) مجلة الاحكام العدلية مادة ٦١٣ - مغنى المحتاج ٢/٢٠٣ •

(٢) " " " " ٦١٢ •

الْكَيْلُ

الْكَيْلُ في اللغة مصدر كال طعام يكيل كيلا ، ومكالا ، ومكيلا ، ومنه قوله تعالى "ويل للمطففين الذين اذا اکتالوا على الناس يستوفون" (١) ، والكيل يطلق على المكيال (٢) .

يقول ابن الرفعة الأضاري في كتابه (الايضاح والتبيان)
" وأما القول في المكيال فالمألف منه في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، ومحل اقامته ، كما جاءت به الأخبار : المد ، والصاع ، والفرق ، والعرق " فالكيلى ، والمكيال هو ما يكال (٣)

(١) سورة المطففين الآية ١ و ٢ .

(٢) لسان العرب ١١ / ٦٠٤ - المصباح المنير ٢ / ٦٦٢ -

(٣) الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ٦٢ .

المال

المالُ : يقول الرازى صاحب مختار الصحاح : " المال معروف ويقال رجل مال : أى كثير المال وتمول الرجل : صار ذا مال ، ومولته غيره تمويلا " . وأيضا يقال : مال الرجل يمول ويمال مولا وموء لا اذا صار ذا مال وتصغيره مويل ، والعامة تقول : مويل وجمعه أموال .

ويستفاد من المعاجم اللغوية أن المال فى اللغة يطلق على كل ما يملكه الانسان وحازه بالفعل سواء كان عينا أو منفعة ، أما ما لم يملكه الانسان ولم يدخل فى حيازته بالفعل فلا يعد مالا فى اللغة كالطير فى الهواء والسماك فى البحر ، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الابل لانها كانت أكثر أموالهم .

وبالتأمل فى تعريفات أهل اللغة نجد أنه ليس هناك معنى محدد للمال فى لغة العرب ولذلك نجد بعض المعاجم اللغوية يقولون :
" المال معروف " (١)

كما وردت كلمة المال فى نصوص الكتاب والسنة كثيرا ، ولم يصطلح الشرع على معنى خاص لها ، اذ لم يرد تعريف شرعى يحدد معناه تحديد ادقيقا ، والقاعدة عند الفقهاء والاصوليين فى مثل هذه الحالة ان ما ورد من الاسماء فى نصوص الكتاب والسنة وليس له معنى محدد فى الشرع فالمرجع فيه الى العرف ، من أجل ذلك اتجه فقهاء المذاهب

(١) انظر لسان العرب ٦٣٥ / ١١ وما بعدها - مختار الصحاح ٦٦٥

معجم مقاييس اللغة ٢٨٥ / ٥ .

الارعة الى تعريفه حسب ماهو متعارف في عصورهم .

فعرفه ابن عابدين من الحنفية بانه : " ما يميل اليه الطبع ويمكن
ادخاره لوقت الحاجة " وزادت المجلة الى هذا التعريف " منقولا
كان أو غير منقول . "

وأعترض على هذا التعريف بأنه غير جامع ، فمن الاموال ما لا يمكن ادخاره
مع بقاء منفعتة مثل اصناف من الخضر والفواكه فلا يشملها هذا التعريف .
ومنها أيضا ما لا يميل اليه الطبع بل يعافه ك بعض الادوية والسموم
فانها اموال ، وظاهر التعريف لا يشملها الا اذا تناولنا ان المراد بيميل
الطبع ميل الارادة الى ادخاره وتموله .

وعرفه صاحب الحاوي القدسي من الحنفية : - كما حكاه ابن عابدين -
في حاشيته - بقوله " والمال اسم لغير الآدمي خلق لصالح وأمكن
احرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار " . والعبد وان كان فيه معنى
المالية لكنه ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه .

وقد اختار الشيخ أبوزهرة هذا التعريف وقال : " وهذا التعريف
كامل صحيح وان كان فيه نقص ، فهو أنه لم يشمل الانسان المسترق ، وهو
نقص فيه كمال ، لان الانسان لا يعتبر مالا في أصله والمالية أمر عارض
للعبيد ويحسن رفعها ما استطاع الانسان الى ذلك سبيلا وهذا أمر
مقرر في الاسلام " .

وفهم من هذا التعريف أن المالية لا تتحقق الا باجتماع أمرين :
أحدهما : أن يكون الشيء ماليا يمكن احرازه وحيازته بكل ما لا يتحقق
فيه هذا الشرط لا يتحقق فيه معنى المالية كالمنافع والديون والحقوق

المحضة كحق التعلی وحق الآخذ بالشفعة ونحوها .

وثانيهما : أن يكون الشئ " منتفعا به انتفاعا معتادا ، فله المنة والطعام الفاسد ليس بمال لانهما لا ينتفع بهما أصلا ، وحب القمح وقطرة الماء ليستا بمال لانهما لا ينتفع بهما انتفاعا معتادا .

أما المال فى اصطلاح جمهور الفقهاء :

فقد جاء فى الاشباه والنظائر للسيوطى : " أما المال .. فقال الشافعى رضى الله عنه : لا يقع اسم المال الا على ماله قيمة يباع بها وتلزم متلفه ، وان قلت مالا يطرحه الناس مثل الفلس وما أشبه ذلك انتهى .

وأما المتمول فذكر الامام له فى باب اللفظة ضابطين :

أحدهما : أن كل ما يقدر له أثر فى النفع فهو متمول .

والثانى : أن المتمول هو الذى يعرض له قيمة عند غلاء الاسعار والخارج عن المتمول هو الذى لا يعرض فيه ذلك " .

وعرفه الشاطبى من المالكية بقوله : " أغنى بالمال ما يقع عليه الملك

ويستبد به المالك عن غيره اذا أخذه من وجهه " .

وعرفه مؤلف الاقناع من الحنابلة بأنه : " ما فيه منفعة مباحة

بغير حاجة او ضرورة " ، وقال صاحب كشف القناع فى شرح هذا التعريف :

" فخرج منه مالا ينفع فيه أصلا كالحشرات وما فيه منفعة محرمة كالخمر

وما فيه منفعة مباحة للحاجة كالكلب ، وما فيه منفعة مباحة للضرورة " .

ثم قال تعليقا على هذا التعريف : " وظاهر كلامه هنا كفيه ان النفع

لا يصح بيعه مع أنه ذكر فى حد البيع صحته فكان ينبغى أن يقال هنا

كون المبيع مالا أو نفعا مباحا مطلقا أو يعرف المال مما يحتم الاعيان

والمنافع " .

هذا التعريف كما اشار صاحب كشف القناع لا يوضح معنى المال

عند الحنبلية لانه لا تدخل فيه المنافع وهى مال عندهم .

ونظرا لأن هذا الاختلاف فى التعريفات ليس مردء الى النصوص الشرعية بل الى الاعراف القائمة أزمانهم ، فان الأولى أن يكون الضابط لتعريف المال هو اشتماله على عنصرين :

الاول :

_____ أن يكون مما يتموله الناس ويتداولونه بحيث تكون له قيمة

مادية عندهم .

الثانى :

_____ أن يكون مما يصح الانتفاع به شرعا ، اذ لا يتصور أن يمنع

الشارع من تمول شىء وتداوله ثم يعتبره مالا لان ذلك يكون من قبيل

العيب والعيب فى اصطلاح الشرع ممنوع .

وعلى ذلك أرى أن أولى التعريفات بالاعتبار تعريف الدكتور

عبد السلام داود العبادى فى كتاب " الملكية فى الشريعة الاسلامية "

حيث يقول : " وعلى هذا الاساس يمكن تعريف المال فى اصطلاح

الجمهور بأنه : ما كان له قيمة مادية بين الناس وجاز شرعا الانتفاع به

فى حالة السعة والاختيار .

وفيما يلى شرح لالفاظ هذا التعريف :

(ما) جنس يشمل أى شىء سواء أكان عينا أم منفعة وسواء أكان

شيئا ماديا او معنويا .

(له قيمة مادية بين الناس) : قيد لخراج الاعيان والمنافع التى لا قيمة

لها بين الناس لتفاهتها كحبة قمح أو قطرة ماء . والمنفعة شىء تفاحة .

(وجاز الانتفاع به شرعا) : قيد لخراج الاعيان والمنافع التي لها قيمة بين الناس ولكن الشريعة أهدرت قيمتها وضعت الانتفاع بها كالخمر والخنزير ولحم الميتة ومنفعة آلات اللهو المحرمة .

(في حالة السعة والاختيار) : قيد جى لبيان أن المراد بالانتفاع المشروع في حالة السعة والاختيار دون الضرورة ، فجواز الانتفاع بلحم الميتة أو الخمر أو غيرها من الاعيان المحرمة لا يجعلها مالا في نظر الشريعة فيقتصر الامر على جواز الانتفاع فلا تصبح هذه الاعيان أموالا لان الضرورة تقدر بقدرها " .

ثم يقول الدكتور العبادي تعليقا على مسلك الجمهور : " والواقع أن مسلك الجمهور أولى بالاخذ والاعتبار ذلك ان عدم اعتبار المنافع اموالا محل نقد شديد لان الاعيان لا تقصد لذاتها بل لمنافعها كما أن هذا المسلك في بنائه مالية الشيء على كونه منتفعا به انتفاعا مشروعاً وله قيمته بين الناس يسمح بتوسيع دائرة الاموال في هذا العصر لتشمل أشياء لم تكن معروفة فيما سبق مادام قد تحقق فيها أساس المالية وذلك مثل الاشياء المعنوية فيما يعرف بالحقوق الذهنية والحقوق الابتكار وكذلك الجرائم التي يتم تصنيفها في معامل الادوية الى امصال لمقاومة الامراض وغيرها " . (١)

(١) مجلة الاحكام العدلية م ١٢٦ - البحر الرائق ٢٧٧/٥ - كشاف اصطلاحات الفنون ١٣٥ ١/٦ - حاشية ابن عابدين ٥٠١/٤ و ٥٠٢ - الموافقات ١٠/٢ - الاشباه والنظائر للسيوطي ٣٢٧ - كشاف القناع ١٥٢/٣ - الملكية للشيخ ابو زهرة ٤٤ - الملكية في الشريعة الاسلامية ١٧٩/١ - ١٨٠ - الملكية ونظرية العقيد ٥١ وما بعدها .

الْمَالُ الْمَتَّقَمُ : يستعمل في معنيين :

• الاول : ما يباح الانتفاع به .

والثاني : بمعنى المال المحرز ، فالسمك في البحر غير متقوم واذا اصطيد صار متقوما بالاحراز ، فالمعنى الاول هو معنى المال الشرعى (١)
• والثاني معناه العرفي .

(١) درر الحكام ومجلة الاحكام العدلية م ١٢٦ .

المِثْقَال

المِثْقَالُ : فى اللغة مأخوذ من الثَّقْل ، والثَّقْلُ نقيض الخفة ،
ورجحان الثقل ، والحمل الثقيل ، والجمع أثقال ^(١) كما
فى قوله تعالى " وأخرجت الأرض أثقالها " ^(٢) ومثقال الشئ
ما آذن وزنه فتقل ثقله ، ومنه قوله تعالى " يا بنى انها ان تك
مثقال حبة من خردل فتكن فى صخرة ، أوفى السموات أوفى
الأرض يأت بها الله ان الله لطيف خبير " ^(٣)

فالمِثْقَال اسم لما له ثقل سواء صغراً أم كبير ، وهذا يدل
عليه صريح القرآن فى الآيات التى ورد فيها ذكر المِثْقَال ومن
هذا المعنى اشتق استعماله كاسم آلة فى الوزن ، فأطلق على
كل صنجة يوزن بها ، غير أنه أصبح علماً على صنجة صغيرة
مختلفة المقادير استعملت فى أوزان النقد ، والوزن المجرد .

وقال ابن الرافعة الأنصارى : " أن المِثْقَال من حيث وضع
لم يختلف فى جا عليه ولا اسلام " ، ثم ذكر قول الشيخ محمى
الدين النورى هذا " وزنته اثنتان وسبعون حبة من حبيب
الشعير الممتلى غير خارج عن مقادير الشعير غالباً " فقال :
وعنى بذلك أن يكون مقطوعاً مادي ، وطال من طرفى كل شعير ،
وإذا كان كذلك كانت سنجة سبعة مثاقيل تعدل من الشعير
الموصوف خمسمائة حبة وأربع حبات ، وبعض الناس لم يضبط

(١) لسان العرب ١١/ ٨٥ وما بعدها - المصباح المنير ١/ ١٠٢

(٢) سورة الزلزال الآية (٢) .

(٣) سورة لقمان الآية (١٦) .

المثقال بذلك بل بحب الخردل البرى ، اذ قال ما معناه :
ان الذى اخترع فى الجاهلية بدأ يوضع الميثقال فجعله ستمين
حبة زنة كل حبة منها مائة حبة من حب الخردل البرى المعتدل ،
وكان صفة وضعه لذلك أن جعل يوزن مائة حبة فى الخردل
سنجة ثم جعل يوزنها مع الخردل سنجة أخرى ثم أخرى
فبلغ مجموع السنج : خمس حبات فجعل يوزنها سنجة : نصف
سدس مثقال ثم جمع كل ذلك وجعل يوزنه سنجة هى ثلث مثقال ،
وركب من ذلك نصف مثقال ثم مثقالا فاذا الميثقال عند
بحبات الخردل الموصوف : ستة آلاف حبة " ، ثم قال ابن
الرفعة " واتفق جميع النقلة على أن السبعة مثاقيل تعدل
عشرة دراهم من درهم الاسلام التى استقر عليها الحال حين
اتفق على ضربها "

فزنة الميثقال درهم واحد ، وثلاثة أسباع الميثقال الشرعى
لوزن الكيل ، أو الوزن المجرد ويعادل ٥٣ ر ٤ غراما (١)

(١) الايضاح والتبيان فى معرفة المكاييل والميزان من ٤٨

المِثْلِيُّ

المِثْلِيُّ : منسوب الى مثل ، وهى كلمة تسوية يقال : هذا مثله ،
ومثله ، كما يقال : شبهه وشبهه .

الفرق بين المماثلة والمساواة : ان المساواة تكون بين المختلفين فى
الجنس والمتفقين ، لان التساوى هو التكافؤ فى المقدار لا يزيد ولا ينقص .
اما المماثلة فلا تكون الا فى المتفقين كما يقال : نحوه كـحـوه ،
وفقهه كـفقهه ، فاذا هو مثله على الاطلاق ، فمعناه أنه يسد مسده ، واذا
قيل مثله فى كذا فهو مساو له فى جهة دون جهة ، والمثل : الشبه (١) .

أما المثلئ عند الفقهاء : ما يوجد له مثل فى الاسواق لا تفاوت
بين أجزائه يعتد به ، او بينها تفاوت لا يعتد به فى نظر التجار ،
كالمكيل والموزون والمزروع والمعدى المتقارب كالجوز والبيض والآجر
واللبن ونحوها .

وغير المثلئ بخلافه كالعروض ، والمقار ، والمعدى المتفاوت ، ويسمى
بالقيمى ايضا .

فما يوجد له مثل فى الاسواق بلا تفاوت يعتد به فمثلئ وما ليس كذلك
فمن ذوات القيم .

وبعبارة أخرى ان المعدى المتقارب وكل ما يكال او يوزن او يذرع اى :
يقدر بالوحدات القياسية بالمتراً أو الياردة أو نحوها (وليس فى تبعيضه ضرة
فهو مثلئ ، وقد عرفه قدرى باشا فى مرشد الحيران بقوله : " المثلئ ما يوجد
له مثل فى المتجر بدون تفاوت يعتد به ، ومنه العدديات التى لا يكون بين
أفرادها تفاوت فى القيمة (٢) "

(١) لسان العرب (١١/٦١٠) - المصباح المنير (١/١٨٣) - الفروق فى اللغة ١٤٩

(٢) كشف اصطلاحات الفنون ١٣٤٤/٦ - دررالحكام م ١٤٥ - مرشد الحيران

م ٣٠٥ - مجلة الاحكام الشرعية م ١٩٣ .

المُثْمَن

المُثْمَنُ : الشيء الذى يباع بالثمن ، من التثمين : بمعنى وضع القيمة والسعر .

أما الفرق بين المبيع والمثمن : فهو أن المراد بالمثمن الشيء الذى يباع ، مقابل بدل يثبت فى الذمة ، ولذلك لا يطلق لفظ المثمن فى بيع المقايضة ، ويقال للبديلين فيه : مبيع ، وعلى ذلك فالعلاقة بين المبيع والمثمن ، عموم وخصوص مطلق ، فالمثمن هو الاخص مطلقا والمبيع هو الاعم مطلقا والاخص يستلزم دائما معنى الاعم ولا عكس ، وعلى ذلك فكل مثن مبيع وليس كل مبيع مثن .

فإذا بيع مال بخمسين قرشا فكما أنه يقال للمال مبيع يقال له أيضا

مثن .

أما إذا بيع حصان بجمل ، بيع مقايضة ، يقال للحصان والجمل مبيع فقط ، ولا يطلق عليهما لفظ مثن .
(١)

(١) مجلة الاحكام العدلية ودرر الحكام م ١٥٥ .

المُحَاقَلَةُ

المُحَاقَلَةُ : من السَّحْل ، وهو الموضع البكر الذى لم يزرع فيه قط ، وقيل الساحة التى يزرع فيها ، يقال لا ينبت البقلية الا الحقلة ، الحقل : الزرع اذا استجمع خروج نباته ، وقيل : اذا ظهر ورقه واخضر ، وقيل : هو اذا كثر ورقه ، الحقل : الأكار ، والمحقل : الزارع ، والمحقلة مفاعلة من الحقل ، والحقل تسمية أهل العرواق القراح (١) .

وأما فى الاصطلاح : كما عرفها ابن الهمام بقوله " المحقلة بيع الحنطة فى سنبليها بحنطة مثل كيلها خرصا "

وفى نهاية المحتاج " هى بيع الحنطة فى سنبليها بصافية "

أى من التبن ، وقيل : بيع الزرع قبل بدء صلاحه .

وسميت المحقلة لتعلقها بزرع فى حقل (٢) .

المُحْفَلَةُ

المُحْفَلَةُ : النظر التصريه

(١) لسان العرب ١١/١٦٠ - المصباح المنير ١/١٢٥ -

تهذيب الاسماء واللغات القسم الثانى ١/٦٨ .

(٢) شرح فتح القدير ٦/٤١٥ - مجمع الأنهر ٢/٣٧٨

التعريفات للجرجانى ١٨١ - المغرب ١٢٤ - نهاية

المحتاج ٤/١٥٦ - حاشية الشرقاوى على التحرير ٢/٥٦ .

المُخَابَرَة

المُخَابَرَة : قال أكثر اهل اللغة : هي مأخوذة من الخبير ، وهو الأكار وهو الفلاح الحرّاث .

وقال آخرون : من الخبار وهي الارض اللينة والرخوة ذات الحجارة ، يقال : ارض خيرة وخبراء ، وقيل : من الخبر وهو النصيب .

وقال ابن الأعرابي : " هي مشتقة من خبير ، لأن أول هذه المعاملة كان فيها من النبي صلى الله عليه وسلم فقيل : خابرههم اي : عاقلهم في خبير " (١)

اما المُخَابَرَة في الاصطلاح : فقد عرفها النووي بقوله : " هي المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من العامل ، والمزارعة مثلها ، الا أن البذر من مالك الارض " .

وقال ابن بطال الركبي : " فالمخابرة كراء الارض بالثلث والربع ونحوه " .

وقال الرافعي : " وقد يقال : المخابرة اكراء الارض لبعض ما يخرج منها ، والمزارعة اكراء العامل ليزرع الارض ببعض ما يخرج منها " .

وهذا الفرق بين المخابرة والمزارعة انما هو مصطلح الشافعية ، وأما عند الحنفية فلا فرق بينهما .

وعند الحنابلة : هي رفع ارض وحبل لمن يزرعه ويقوم عليه او مزروع ليعمل عليه بجزء مشاع معلوم من المتحصل (٢) .

المخابرة : أنظر بيع المزارعة

(١) انظر لسان العرب ٢٢٨ / ٤ - المصباح المنير ١ / ١٩٥ تهذيب

الاسماء واللغات القسم الثاني ٨٧ / ١ .

(٢) درر الحكام ٤٨٩ / ٢ - النظم المستعذب ١ / ٢٢٥ - كشف القناع

٢٣ / ٣ - شرح منتهى الارادات ٢ / ٣٤٤ - مجلة الاحكام

الشرعية م ١٩٤٩ .

المُدُّ

المُدُّ : ضرب من المكيال ، وهو ربع صاع . بالاتفاق (١) .

يقول فيه ابن الرفعة الأنصارى : " فالمد على ما ذكر أصحابنا : رطل وثلاث بالرطل البغدادي ، والصاع أربعة أمداد " .

والمد في النظام المتري يعادل ٥٤٣ر٤ غراما من القمح ، هذا عند الشافعية والمالكية والحنابلة .

والمد عند الحنفية فيعادل رطلين ، لأن الصاع عندهم ثمانية أرطال . وعلى هذا فالمد عند الحنفية في النظام المتري يعادل ٨٢٤ر٢ غراما من القمح (٢) .

(١) أنظر لسان العرب ٤٠٠/٣ - المصباح المنير ٦٨٧/٢ .
(٢) الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ٦٢ وما بعدها

المَرَابِحَة

المَرَابِحَة : مصدر من المفاعلة ، وهى مشتقة من الريح والريح والريح والرياح : النماء والزيادة فى التجارة ، يقال : ربح فى تجارته يربح ربحا وربحا ورباحا ، اذا جعل النماء فى تجارته ، هذا يبيع مربح اذا كان يربح فيه .

وفيه قوله تعالى : " أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين " (١) أى : ما ربحوا فى تجارتهم ، والمفاعلة فى المربحة ليست على قياسها لأن الذى يربح انما هو البائع وحده ، فهذا من المفاعلة التى استعملت فى الواحد ، كسافر وعافاه (٢) .

وفى اصطلاح الفقهاء : عرفها ابن عرفة من المالكية بقوله : " المربحة : بيع مرتب ثمنه على ثمن يبيع قبله " ، وهو غير مانع .

وعرفها الجرجاني من الحنفية بقوله : هى البيع بالزيادة على الثمن الأول .

وقال علاء الدين السمرقندى فى كتابه " تحفة الفقهاء " : هى تسليمك المبيع بمثل الثمن الاول وزيادة ربح " .

وقال التهانوى من الحنفية أيضا : " ان المربحة عند الفقهاء هو ان يشترط البائع بيع المروض أن يبيع بما اشترى به (أى بما قام على

(١) سورة البقرة الآية (١٦) .

(٢) لسان العرب ٤٤٢/٢ - معجم مقاييس اللغة ٤٧٤/٢ - المصباح

المنير ٢٥٥/١ .

(١) البائع من الثمن وغيره) مع فضل " أى زيادة شئ معلوم من الربح .

وصورتها : أن يشتري السلعة بمائة ، ثم يقول لعالم بذلك : بعثك بما اشتريت وربح درهم لكل عشرة ، أو فى كل عشرة ، فكأنه قال بمائة وعشرة فيقبله المخاطب .

وقد شرعت المراجعة للحاجة الى هذا النوع من البيع لأن الغيبى الذى لا يهتدى فى التجارة يحتاج الى أن يعتمد على الذكى المهتدى وتطيب نفسه بمثل ما اشترى ، وزيادة ربح ، ولهذا كان مبنيا على الامانة ، والاحتراز عن الخيانة ، وعن شبهتها .
(٢)

(١) ويقول التهانوى فى شرح هذا التعريف : فقولنا : " أن يشتري " يخرج المساومة ، وقولنا " فى بيع المروى " احتراز عن الصرف فان المراجعة ليست فى الدرهم والدنانير بجنسها ، وقولنا : " بما اشترى به " يخرج به الضيعة وهى البيع بالنقصان مما اشترى به ، وقولنا " مع فضل " يخرج التولية وهى البيع بمثل ما اشترى .

(٢) تحفة الفقهاء ١٥٤/٢ - بدائع الصنائع ٣١٩٣/٧ وما بعدها -
المهذبة ٥٦/٣ - حاشية ابن عابدين ١٣٢/٥ وما بعدها -
شرح فتح القدير ٤٩٤/ - كشف اصطلاحات الفنون ١٥٤/٢ -
التعريفات للجرجانى ١٨٦ - نهاية المحتاج ١١١/٤ - قيلوسى
وعيمره ٢٢٢/٢ - المجموع ١٤/١٢ - الخرشى ١٧١/٥ - شرح منق
الجليل ٧١١/٢ - حدود لابن عرفة ٢٨٣ - المغنى لابن قدامة
١٣٦/٤ - شرح منتهى الارادات ١٨٢/٢ - مجلة الاحكام
الشرعية م ١٧٥ .

المُراطَلَّة

المُراطَلَّةُ : مأخوذ من قولهم : راطله يراطله مراطلة اذا وازنـه
ليعلم كم وزنه (١) .

أما المُراطَلَّةُ في الاصطلاح : فهو مصطلح خاص عند المالكية ،
ويريدون به بيع الذهب بالذهب موازنة ، أو بيع الفضة بالفضة كذلك ،
وقد روى مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي انه رأى سعيد
ابن المسيب يراطل الذهب بالذهب ، فيفرغ ذهبه في كفة الميزان ،
ويفرغ صاحبه الذي يراطله ذهبه في كفة الميزان الاخرى ، فاذا
اعتدل لسان الميزان أخذ وأعطى ، وغير المالكية يسمونها صرفاً (٢)

(١) انظر لسان العرب ٢٨٦/١١ - المصباح الضير ٢٧٣/١ -

• المغرب في ترتيب المعرب ١٩٠

(٢) المتنقى شرح الموطأ ٢٧٦/٤

الرَّصْدُ

الرَّصْدُ : من رَصَدْتُ فلانا أَرَصِدُهُ إذا ترقبته وأرصدت له شيئا : أعددت له ، وأرضه مرصدة : فيها رصد من الكلاء (١)

وهو في الاصطلاح : دين مستقر على جهة الوقف للمستأجر الذي يمر من ماله عمارة ضرورية في مستقل من مستقلات الوقف للوقف باذن ناظره عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره بأجرة معجلة يمكن تعصيره منها (٢) .

(١) أنظر لسان العرب ١٧٧/٣ و ١٧٩ - المصباح الضير ١٧١/١

(٢) تنقيح الفتاوى الحامدية ص ٢٢١ - مرشد الحيران م ٥٩٩ .

المُزَابَنَةُ

المُزَابَنَةُ لغة : المدافعة ، من الزين : وهو دفع الشيء ^{حسن} عن الشيء ، كالناقة تزين ولدها عن ضرعها ، وتزين الحالب برجلها ، ويقال : ناقة زبون أى تضرب حالبها ، وتدفعه ، والحرب تزين الناس اذا صدمتهم ، وحرب زبون تزين الناس : أى تدفعهم وتصدّمهم .
ويقال : زين الشيء يزينه زينا : أى دفعه بشدة وخف . من باب ضرب ، ومنه اشتقاق الزبانية التى وردت فى قوله تعالى " فليدع نادية ، سندع الزبانية " ^(١) وهم الغلاظ الشداد من الملائكة عليهم السلام الذين يدفعون أهل النار اليها .

وقد جاء فى لفظ المزابنة فى حديث النبى صلى الله عليه وسلم " انه نهى عن المزابنة ورخص فى العرايا " ^(٢)
وامتزينه : اتخذه زبونا . ^(٣)

أما فى اصطلاح الفقهاء : فقد عرفها الباجى بقوله : هى اسم لبيع التمر بالتمر والزبيب بالكرم ورطب كل جنس بوايسه ومجهول منه بمعلوم وذلك أن الرطب وان عرف كيله فى نفسه فلا يعلم قدره من التمر الذى يؤخذ عوضا منه .

(١) سورة العلق الاية (١٢ و ١٨) .

(٢) رواه البخارى فى البيهق ٩٨/٣ - ومسلم ١٦/٥ .

(٣) أنظر لسان العرب ٥٤/١٢ و ٥٦ - معجم مقاييس اللغة ٤٦/٣

المغرب ص ٢٠٦ .

وعرفها الجرجاني بقوله " هي بيع الرطب على النخيل بتمر
مجذود مثل كيله تقديرا " سميت بذلك لبنائها على التخمين الموجب
للتدافع والتخاصم (١) .

-
- (١) أنظر شرح فتح القدير ٤١٥/٦ - طلبه الطلبة ص ١٥٠ -
التعريفات للجرجاني ١٨٧ - كشاف اصطلاح الفنون ١٢٠/٣ -
كتاب المتقى ٢٤٣/٤ - نهاية المحتاج ١٥٧/٣ - النظم
المستعذب ٢٧٥/١ - المغنى والشرح الكبير ١٥٢/٤ -
منتهى الارادات ٣٧٧/١ .

المَزَارَعَةُ

المَزَارَعَةُ : مفاعلة مشتقة من زَرَعَ الحب يَزْرَعُهُ زَرْعًا ، وزراعة : بذره ، والاسم الزرع ، وقد غلب على البر والشعير وجمعه زروع ، وقيل : الزرع ، نبات كل شئ يحرق ، وقيل : الزرع طرح البذر فى الأرض .

وقال الخليل : " أصل الزرع التنمية " ، والله يزرع الزرع ، أى : ينميه حتى يبلغ غايته ، والزرع الانبات ، يقال : زرع أى أنبته وفى التنزيل : " أفرايتم ما تحرثون أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون " (١) .
أى : أنتم تنمونه أم نحن المضمون له .

أما الانبات المضاف الى العبد مباشرة فهو فعل أجرى الله العادة بحصول النبات عقبه لا بتخليقه ، وإيجاده .

والعلاقة بين الزرع والزراعة وبين الحرث والحراثة : أن الاول من باب فتح والثانى من باب نصر ، وبين الفعلين فرق ، وهو أن الحرث أصله التفتيش ، والزرع الانبات ، وهو المراد فى قوله تعالى " أفرايتم ما تحرثون " الخ ، فكأنه باعتبار أول فعله حارث ، وباعتبار آخر فعله على التسبب او على القصد زارع ، والمزروع : هو الذى يـزرع زرعاً يتخصص به لنفسه ، ويقال : ازديع القوم : اتخذوا زرعاً

(١) سورة الواقعة الآية (٦٤) .

(١) لانفسهم خصوصا ، او احترثوا .

وهى فى اصطلاح الفقهاء :

" رفع ارض وجب لمن يزرعه ويقوم عليه ، او رفع حب مزروع لمن

(٢)

يعمل عليه بجزء مشاع معلوم من المتحصل .

المُزَايِدَةُ

المُزَايِدَةُ : هو بيع لم يتوقف ثمن بيعه المعلوم قدره على اعتبار ثمنه

(٣)

فى بيع قبله ، ان التزم مشتريه ثمنه على قبول الزيادة .

(١) لسان العرب ٣/١٠ - معجم مقاييس اللغة ٥٠/٣ - تهذيب

الاسماء واللغات ١٣٣/١ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ١١٥/٣ - طلبه الطلبة ١٥٠ - المغنى

لابن قدامة ٣٨٢/٥ - كشاف القناع ٥٢٣/٣ .

(٣) الحدود لابن عرفة ص ٢٧٣ .

المَسَاقَاةُ

المَسَاقَاةُ : فى اللغة مفاعلة من السقى وهو اشراب الشئ الماء
وما أشبهه تقول : سقيته بىدى أسقيه سقيا وأسقيته اذا جعلت له
سقيا والسقى : المصدر يقال كم سقى ارضك ؟ اى حظها من الشراب
وايضا يقال اسقيتك هذا الجلد اى وهبته لك تتخذه سقاء والسقاية :
الموضع الذى يتخذ فيه الشراب فى الموسم ، والسقاية : الصواع فى قوله
عز وجل " وجعل السقاية فى رحل أخيه " (١) وهو الذى كان
يشرب فيه الملك . (٢)

وفى الاصطلاح الفقهي : عرف الفقهاء المساقاة بتعريفات كثيرة
وكلها تدور حول معنى واحد وهو " ان ينفع الرجل شجره الى آخر
ليقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج اليه بجزء معلوم من ثمره " واهل
العراق يسمونها المعاملة ، والحاجة تدعو الى هذا النوع من المعاملات
وان مالك الاشجار قد لا يحسن سقيها وتربيتها أولا يتفرغ لها ومن يحسن
ويتفرغ لتربيتها قد لا يملك الاشجار فيحتاج مالك الاشجار الى
الاستعمال ومن لا يملك الى العمل فلذلك شرعت (٣)

(١) سورة يوسف الاية (٧٠) .

(٢) انظر لسان العرب ١١٨/١٩ - معجم مقاييس اللغة ٨٤/٣ وما

بعدها - الصباح الضير ٣٣٢/١ .

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٧٢٦/٣ - التعريفات للجرجاني ١٨٨ -

الخرشي ٢٢٢/٦ - معنى المحتاج ٣٢٢/٢ - كشاف القناع

٥٢٣/٣ - شرح منتهى الارادات ٣٤٣/٢ - مجلة الاحكام

الشرعية م ١٩٤٧ .

المساومة

المساومة : مفاعلة من السوم ، والسوم : عرض السلعة على البيع ، يقال : ساومته سواما ، واستام على وتساونا سمتت بالسلعة أسوم بها سوما ، وساومت ، واستمتت بها وعليها غالبت .
فالمساومة هي المجاذبة بين البائع والمشتري على السلعة وفصل ثمنها (١) .

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم " لا يسوم الرجل على سوم أخيه " (٢) أى لا يطلب البيع ويروض فيه حال مراوضته أخيه البيع فالمنهى عنه أن يتساوم المتبايعان فى السلعة ويتقارب الانعقاد فيأتى رجل آخر يريد أن يشتري تلك السلعة ويخرجها من يد المشتري الأول بزيادة على ما استقر الأمر عليه بين المتساومين ، ورضيا به قبل الانعقاد فذلك ممنوع لما فيه من الفساد ، والخصومة ، والمنازعة .

وفى الاصطلاح : فقد عرفها التهانوى من الحنفية : بأنها بيع شىء من غير اعتبار ثمنه الأول ، أى الثمن الذى اشترى به البائع (٣) .

(١) أنظر لسان العرب ١٢/٣١٠ - معجم مقاييس اللغة

١١٨/٣ - المصباح المنير ١/٣٥١ - المغرب ١٣١ .

(٢) رواه البخارى فى البيوع ٣/٩٠ وما بعدها - وسلم فى

النكاح ١٣٩/٤ .

(٣) شرح فتح القدير ٦/٤١٧ - تحفة الفقهاء ٢/٦٩٨ - كشف

اصطلاحات الفنون ٣/٦٩٨ .

المُسْتَرَسِل

المُسْتَرَسِل : هو اسم فاعل من استرسل اذا اطمأن ، واستأنس ،
فالاسترسال معناه : الاستئناس ، والطمأنينة الى الانسان والثقة به
(١) فيما يحدثه واصله السكون .

وفى الاصطلاح : قال الامام أحمد رحمه الله : " المسترسل هو
الذى استرسل الى البائع فأخذ ما أعطاه من غير مماكسة ولا معرفة
بغيبه ، فالمسترسل اذا هو الجاهل بقيمة السلعة ولا يحسن المماكسة
(٢) وهذا من مصطلحات الفقه الحنبلى .

المُسْتَرْضِع

المُسْتَرْضِع : هو الذى التزم الظئر بالأجرة . (٣)

المُشَاع

المُشَاع : هو ما احتوى على حصص شائعة . (٤)
المُصَارَفَةُ
المُصَارَفَةُ : أنظر الصرف

- (١) أنظر لسان العرب ٢٨٣/١١ .
- (٢) المطلع على أبواب المقنع ٢٣٥ وما بعدها - المغنى لابن قدامة
٤٩٨/٣ .
- (٣) مجلة الاحكام العدلية م ٤١٨ .
- (٤) مجلة الاحكام الشرعية م ١٩٩ .

المُضَارِبَةُ

المُضَارِبَةُ : مفاعلة الضرب ، والضرب الذى هو السير فى الارض ،
وهو يقع على معظم الاعمال : كضرب فى التجارة ، وفى الارض ، وفى
سبيل الله .

وضاربه فى المال من المضاربة ، وهى القراض ، كأنه مأخوذ من الضرب
فى الارض لطلب الرزق .

قال الله تعالى " وآخرون يضرِبون فى الارض يبتغون من فضل
الله " (١) أى يسيرون فى الارض (٢) .

وهى فى الاصطلاح : كما عرفها الجرجاني بقوله : " بانها
عقد شركة فى الريح بمال من رجل وعمل من آخر " .

وهى ايداع أولا ، وتوكيل عند عمله ، وشركة ان ربح ، ونصيب
ان خالف ، وبضاعة ان شرط كل الريح للمالك ، وقرض ان شرط
كله للمضارب .

وقد سمي هذا النوع من المعاملة مضاربة ، لأن كل واحد
من العاقلين يضرب بسهم فى الريح ، ولأن العامل يحتاج الى السفر
غالبا لطلب الريح ، والسفر يسمى ضربا فى الارض كما ورد فى قوله

(١) سورة المزمّل الآية (٢٠) .

(٢) انظر لسان العرب ٤٤/١ - معجم مقاييس اللغة ٣/٣٩٧ -

تهذيب الاسماء واللغات ١/١٨٢ .

تعالى " وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة " (١) .

والضاربة : تسمية أهل العراق لهذا النوع من الشركة ، ويسمونها أهل الحجاز : قراضاً ومقارضة " أنظر القراض " .

الضَّارِبُ بكسر الراء : العامل ، وفتحها : رب المال ، وقال بعض اللغويين : ليس لرب المال اسم من الضاربة بخلاف القراض (٢) .

المُعَامَلَةُ

المُعَامَلَةُ : أنظر القراض

المُقَارَضَةُ

المُقَارَضَةُ : أنظر القراض

(١) سورة النساء الآية (١٠٠) .

(٢) انظر تحفة الفقهاء ٢٢/٣ ، طلبه الطلبة ١٤٨ - التعريفات

للجرجاني ١٩٤ - كشف اصطلاحات الفنون ٨٢٣/٤ .

المَقَاصَّة

المَقَاصَّةُ : من قَصَصَ ، ولمادة قَصَصَ ثلاثة معانٍ أصلية : هي القطع

يقال : قص الثوب بالمقراض اذا قطعه .

والثاني : تتبع الأثر ومنه القاص سمي قاصا ، لانه يتتبع الآثار والاعبار ،

والثالث : المساواة والمماثلة ، ومن هذا المعنى القصاص ، ومنه أيضا

تقاصوا اذا قاص كل منهم صاحبه في الحساب فحبس عنه مثل ما كان عليه (١) .

يقول الاستاذ محمد سلام مذكور : " والمعنى الفقهي للمقاصة هو

المعنى اللغوي لها ، مع ضمنية الخصائص الفقهية اليه ، لهذا لم

يعنى أكثر الفقهاء بإيراد تعريف للمقاصة مكثفين بإيراد شروطها

وأحكامها واذا اقتضى المقام الالتجاء الى معنى المقاصة قالوا :

انها المساواة " .

مع ذلك فقد عرفها ابن القيم في كتابه " أعلام الموقعين " بأنها

سقوط أحد الدينين بمثله ^{بمساو} صفته . ويعني

أخرى هي : إسقاط دين مطلوب لشخص من غريمه ، في مقابلة دين مطلوب

من ذلك الشخص لهذا الغريم ، وهي نوع من الوفاء ، فكثيرا ما يقع

في المعاملات أن يكون أحد الناس دائنا لغيره بدين ويكون مدينا

بدين آخر ، كما لو كان لأحمد مائة درهم بذمة محمود ، وكان لمحمود

بذمة أحمد مائة وخمسون ، فينبغي ان يطرح الدين الاول من الثاني ،

(١) لسان العرب ٧/٢٣٠ .

فلا يدفع محمور شيئا ، ويبقى بذمة أحمد الباقي وهو (٥٠) درهما .
ومن صور المقاصة أيضا : ما اذا باع الوكيل شيئا من مال موكله ،
وعلى الوكيل دين للمشتري ، فان المقاصة تقع بين ما على المشتري من
ثمن البيع ، وما على الوكيل من دين للمشتري ، ويضمن الوكيل الثمن
للموكل .

ثم المقاصة نوعان : مقاصة اختيارية ، مقاصة اجبارية .

المُقَاَصَةُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ :

وهي تحصل بتراضى المتدائنين ، ولا يشترط لحصولها

اتحاد الدينين جنسا ، ووصفا ، وحلولا ، وقوة ، وضعفا .

المُقَاَصَةُ الْجَبْرِيَّةُ :

وتحصل بمجرد ثبوت الدينين ، سواء كانا بعقد ،

ام بغيره ويشترط لحصولها اتحاد الدينين جنسا ووصفا ، وحلولا ،

وقوة وضعفا . (١)

المُقَايَظَةُ

المُقَايَظَةُ : بيع مال بمال كلاهما من غير النقدين . (٢)

(١) اعلام الموقعين ٣٢١/١ - الحدود لابن عرفة ص ٣٠١ - شرح

منح الجليل ٥٢/٣ - موجبات العقود ٥٥٤/١ - المعاملات

المادية والادبية ٣٦١/١ - مجلة القانون والاقتصاد - المقاصة

للدكتور محمد سلام مذكور سنة ١٩٥٨ م صفحة ٥١ .

(٢) مجلة الاحكام الشرعية م ١٧٢ - مجلة الاحكام العدلية ١٢٢ .

الْمَلَامَةُ

الْمَلَامَةُ : من اللَّصِّ وَاللَّصُّ : المَصُّ باليد يقال : لمس الثوب اذا أجرى يده عليه (١) .

أما بيع الملامسة فى الاصطلاح : ففيه ثلاثة تأويلات :

أحدها : أن يبيعه شيئا فى الظلمة لا يشاهده انما يلمسه بيده .

الثانى : أن يبيعه ثوبا أو متاعا على أنه اذا لمسه فقد وجب البيع .

الثالث : أن يطرح الثوب أو المتاع على المبتاع فيلمسه فاذا لمسه فقد مقد الشراء (٢) .

-
- (١) لسان العرب ٢٠٩/٦ - المفردات ٤٥٤ .
(٢) شرح فتح القدير ٤١٧/٦ - كشف اصطلاحات الفنون ١٢٦٩/٥ - الخرشى ٧٠/٥ - نهاية المحتاج ج ٣/٤٤٩ -
النظم المستعذب ٢٦٦/١ - المغنى لابن قدامة ١٥٦/٤ -
المطلع على أبواب المقنع ص ٢٣١ .

الْمَلِكُ

الْمَلِكُ وَالْمَلِكُ وَالْمَلِكُ لغة : احتواء الشيء والقدرة على الاستبداد به ، يقال : مَلِكُهُ يَمْلِكُهُ مِلْكًا وَمُلْكًا وَمَمْلُكًا وَمَمْلَكَةً وَمَمْلَكَةً وَمَمْلَكَةً ، وكذلك ماله مِلْكٌ وَمَلِكٌ وَمُلْكٌ أى يملكه ، أملكه الشيء وملكه اياه تملكها جعله ملكا له يملكه . (١)

ويستعمل الفقهاء فى كتبهم لفظ الملك كثيرا كما يستعملون لفظ المالكية والمملوكية والملكية وان كان استعمال لفظ الملك بينهم أكثر شيوعا .

يقول القرافى فى كتابه (الفروق) : " اعلم ان الملك اشكل ضبطه عات كثير من الفقهاء فانه عام يترتب على اسباب مختلفة : البيع والهبة والصدقة والارث وغيرها ولا يمكن أن يقال هو التصرف لان المحجور عليه يملك ولا يتصرف " .

وقد عرفه الفقهاء بتعريفات مختلفة : فعرفه كمال الدين المعروف بابن الهمام من الحنفية بقوله : " الملك هو القدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف " وقد اضاف ابن نجيم لهذا التعريف فى كتابه (البحر الرائق) قيد (الا لمانع) .

وعرفه الجرجانى بقوله : " والملك فى اصطلاح الفقهاء اتصال شرعى بين الانسان وبين شىء يكون مطلقا لتصرفه فيه وحاجزا عن تصرف غيره فيه .

(١) لسان العرب ١٠ / ٤٩٢ - معجم مقاييس اللغة ٥ / ٣٥٢ .

وعرفه من فقهاء المالكية شهاب الدين ابو العباس احمد بن ادریس
المعروف بالقرافي في كتابه (الفروق) بقوله : " الملك حكم شرعى
مقدر فى العين أو المنفعة يقتضى تمكن من يضاف اليه من انتفاعه
المملوك والموض عنه من حيث هو كذلك " .

وعرفه فى مكان آخر منه فقال : " ان الملك : اباحة شرعية فى عين
أو منفعة تقتضى تمكن صاحبها من الانتفاع بتلك العين أو المنفعة
أو أخذ الموض عنهما من حيث هى كذلك " .

وعرفه الشيخ قاسم بن عبد الله الانصارى المعروف بابن الشاط
فى حاشيته على الفروق بقوله : " الملك تمكن الانسان شرعا بنفسه
أو بنسيبته من الانتفاع بالعين أو المنفعة ومن أخذ الموض عن العين
أو المنفعة " .

وعرفه ابن السبكي من الشافعية : " بانه حكم شرعى يقدر فى عين
أو منفعة يقتضى من ينسب اليه من انتفاعه والموض عنه من حيث هو كذلك .

وعرفه ابن تيمية بقوله : " هو القدرة الشرعية على التصرف فى الرقبة " .

وقال الدكتور عبد السلام العبادى بعد عرض تعاريف الفقهاء
للملكية ونقدها : " نستنتج من كل ما مر بصدده تعريف الملكية أن تعريف
الملك يجب أن تبرز فيه الأمور التالية ليكون تعريفا جامعا مانعا .

أ) أنه اختصاص أو علاقة يختص بها الانسان بشىء .

ب) أن موضوع هذا الاختصاص : القدرة على الانتفاع والتصرف بهذا
الشىء .

(ج) ان هذا الانتفاع والتصرف قد يمنع منهما مانع كما في المحجورين

• للصغر أو الجنون الخ •

(د) ان هذا الانتفاع والتصرف قد يتم أصالة أو وكالة .

(هـ) وكل هذا مقرة أحكامه في الشرع جملة وتفصيلا .

وعلى ذلك نستطيع أن نعرف الملك بأنه : اختصاص انسان بشئ^١

(١) ^٥ يخوله شرعا الانتفاع والتصرف فيه وحده ابتداءً إلما. بمانع

٥٠ و
الملك المشاع

الْمَلِكُ الْمُشَاعُ : الْمُشَاعُ مَا خُذَ مِنْ قَوْلِهِمْ أَشَاعَ الْخَبْرَ إِذَا أَدَّعَاهُ
(٢)

(۲)

ولم يختص به واحد دون واحد .

وَالْمِلْكُ الْمُشَاعُ : هو ما احتوى على حصص شائعة مشتركة غير مقسومة ،

وقيل له مشاع لان سهم كل واحد من الشريكين او الشركاء اشيع أى اذيع

وفرق في أجزاء سهم الآخر حتى لا يتميز منه كما يقال : شاع اللبن في

الماء إذا تفرقت أجزاؤه حتى لا يتميز. (٣)

(١) شرح فتح القدير ٤٩٢/١٠ - البحر الرائق ٢٧٨/٥ •

الفروق للقرافي ٢٠٨/٣ و ٢٠٩ و ٢١٦ و ٢٣٤ - النظم

المستعذب ١ / ٣٧٧ - الاشباه والنظائر للسيوطي ٣١٦ - الفتاوى

الكبرى لابن تيمية ٤٩٨/٣ - الملكية فى الشريعة الاسلامية القسم

• ١٥٠ • الاول

(٢) لسان العرب ١٩١/٨ •

(٣) النظم المستعذب ١/ ٣٧٧ - مجلة الاحكام الشرعية م ١٩٩ •

الْمُنَابَذَةُ

الْمُنَابَذَةُ : مفاعلة : من نَبَذَ الشَّيْءَ أَنْبَذَهُ نَبْذًا إِذَا رَمَيْتَهُ
والقيته وأبعدته وطرحته ، ونَبَذَ الْكِتَابَ وراءَ ظَهْرِهِ (١) : القاء كما فى
قوله تعالى " فنَبَذُوهُ وراءَ ظُهُورِهِمْ " (٢) أى القوه وراءَ ظُهُورِهِمْ
والانتباز تميز كل واحد من الفريقين فى الحرب كما ورد فى التنزيل
" وأما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء إن الله لا يحسب
الخائنين " (٣) .

أما الْمُنَابَذَةُ فى الاصطلاح : فقد وردت فيها أقوال كثيرة نذكر
منها ما يلى :

قيل : المنابذة هى أن يتابع القوم السلع لا ينظرون اليها ولا يخبرون
عنها .

قيل : هى أن يحضر الرجل القطيع من الغنم فينبذ الحصاة بقول
لصاحبها : ان ما أصاب الحجر فهو لى بكذا .

ويقول الشوكانى : " اختلفوا فى المنابذة على ثلاثة أقوال وهى
ثلاثة أوجه للشافعية :

أصحها أن يجعل نفس النبذ بيما وهو الموافق للتعبير المذكور
فى الأحاديث .

(١) لسان العرب ٥١٢/٣ - معجم مقاييس اللغة ٣٨٠/٥ - المفردات ٤٨٠

(٢) سورة آل عمران الآية (١٨٢) .

(٣) سورة الانفال الآية (٥٩) .

والثاني : أن يجعل النبد سريعا بغير صيغة •

والثالث : أن يجعل النبد قاطعا للخيار " كان يقول : بعثك هذا الثوب على أنى متى نبذته فقد وجب العقد ولا خيار لك ^(١) وهذه من انواع البيوع التى كانت يتعارفونها فى الجاهلية •

الْمُضَابَةِ

الْمُضَابَةُ : هى دفع شجر معلوم ذى ثمر مأكول غير مغروس مع أرض لمن يغرس ، ويعمل عليه بجزء معلوم منه ، أو من ثمره ، أو منهما ، وتسمى أيضا المغارسة وهى مصطلح خاص للحنابلة • ^(٢)

(١) شرح فتح القدير ٤١٧/٦ - كشف اصطلاحات الفنون ٣٤٣/١ -
الخرشى ٧٠/٥ - نهاية المحتاج ٤٤٩/٣ - النظم المستعذب
٢٦٦/١ - نيل الاوطار ١٧٠/٥ - منتهى الارادات ٣٤٣/١
المغنى لابن قدامة ١٥٦/٤ •

(٢) شرح منتهى الارادات ٣٤٣/٢ - كشف القناع ٥٢٣/٣ -
مجلة الاحكام الشرعية م ١٩٤٨ •

الْمَنْقُولُ

الْمَنْقُولُ : من النَقْلِ ، وهو تحويل الشيء من موضع الى موضع (١) .

وفى الاصطلاح : هو الشيء الذي نقله من محل الى محل آخر ، ويشمل النقود ، والعروض ، والحيوانات ، والمكيلات ، والموزونات ، ونحوها .

غير المنقول : هو ما لا يمكن نقله من محل الى آخر كالدار ، والارض ، وهو يسمى بالعقار (٢)

(١) لسان العرب ١١/٦٧٤ - المصباح المنير ٢/٧٦٣ .

(٢) درر الحكام م ١٢٨ .

المُهَيَّاءُ

المُهَيَّاءُ فِي اللُّغَةِ : تعنى الاعداد والتجهيز يقال : هَيَّأَ الشَّيْءَ لِصَاحِبِهِ اى اَعَدَّهُ وَجَهَّزَهُ لَهُ (١) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى " اِذْ اَوْى الْفَتْيَةَ اِلَى الْكَهْفِ ، فَقَالُوا رِنَا آتَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ، وَهِيَ الْاَنَا مِنْ اَمْرِنَا رَشْدًا " (٢)

وَالْمُهَيَّاءُ فِي الْاِصْطِلَاحِ : هِيَ مِبَادِلَةُ الْمُنْفَعَةِ بِجَنْسِهَا نَسِئَةً بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ ، وَكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِي نَوْتِهِ يَنْتَفِعُ بِمُلْكِ شَرِيكِهِ عَوْضًا عَنْ اَنْتِفَاعِ الشَّرِيكِ بِمُلْكِهِ فِي نَوْتِهِ .

وَجَاءَ فِي مَجْلَةِ الْاَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ : " الْمُهَيَّاءُ : عِبَارَةٌ عَنْ تَقْسِيمِ الْمُنَافِعِ كَاعْطَاءِ الْقَرَارِ عَلَى اَنْتِفَاعِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ سَنَةً ، وَالْآخَرِ سَنَةً أُخْرَى مُنَافَاةً فِي الدَّارِ الْمَشْتَرَكَةِ مُنَافَصَةً " (٣) .

المُؤَاضَعَةُ

(٤) الْمُؤَاضَعَةُ : بَيْعُ الْمَشْتَرَى الشَّيْءَ بِرَأْسِ مَالِهِ مَعَ حِطِّ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ مِنْهُ وَلَوْ نَسْبِيًا .

(١) الْمَصْبَاحُ الْفَرِيدُ ٢/ ٧٩٩ .

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ الْآيَةُ (١٠) .

(٣) الْمَبْسُوطُ ٢٠/ ١٧٠ - الْاِخْتِيَارُ لِتَعْلِيلِ الْمُخْتَارِ ٢/ ١٠٩ -

مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ٢/ ٣٨٣ - مَجْلَةُ الْاَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ ٤١٩ - شَرْحُ

مُنْتَهَى الْأَرَادَاتِ ٣/ ٥١١ - كَشَافُ الْقَنَاقِ ٦/ ٣٦٧ - مَجْلَةُ

الْاَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ م ١٧٨٥ .

(٤) مَجْلَةُ الْاَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ م ١٧٦ .

النَّجَشُ

النَّجَشُ فِي اللُّغَةِ : أصله التغيير ، والاستخراج ، والاستشارة ،
كما يقال : نجش الصيد وكل مستور ينجشه نجشاً : اذا استخرجــــه
واستشاره لتحويله من مكان الى مكان تسهيلاً لصيده ، والنجاشي : المستخرج
للصيد .

وقيل : أصل النجش الختل ومنه قيل للصائد ناجش ، لأنه يختل للصيد
ثم استعمل في البيع والشراء بمعنى ان يستثار حماس المشتري بالتظاهر
أمامه للتنافس على السلعة والتغالي في ثمنها ^(١) .
وفي الاصطلاح :

" هو الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع ، وهو لا يريد
الشراء ليقع فيها غيره بثمن أعلى من سعرها الحقيقي " .
وذلك يوءدى الى اختلال المعادلة في المعايضة عن طريق الخداع
والغش اللذين تم فيهما العقد .

فان الشخص قد يقدر ثمن السلعة تقديراً سليماً ثم يعدل عنه
الى غيره اذا رأى المزاحمة والتنافس على السلعة فيظن لها قيمة أعلى
ما قدرها ، وهناك تكون النتيجة اختلال المعادلة في المعايضة
لصالح البائع ، فالناجش : هو الذى يزيد في السلعة أكثر من ثمنها
ليتورط به غيره .

(١) أنظر المصباح المنير ٢/٧٢٥ - معجم القاييس اللغية ٥/٣٩٤ .

وذكر في المطلع : أن النجش هو أن يمدح السلعة ، أو يزيد
في ثمنها لينفقها ، ويروجها ، وهو لا يريد شراءها ، ليقع
غيرها (١) .

(١) الهداية ٥٣/٢ - كشف اصطلاحات الفنون ١٤٠٥/٦ المجموع
شرح المذهب ٣٣/١٢ - الحدود لابن عرفة ٢٣٥ - المغنى
لابن قدامة ١٦٠/٤ - المطلع على أبواب المقنع ٢٣٥ - المدخل
الفقهى العام ٣٧٧/١ .

النَّفَاز

النَّفَازُ : من نَفَذَ يَنْفِذُ نَفَازًا ، وَنُفُودًا ، وهو جـواز
الشيء ، والخلوص منه . يقال : نفذ السهم البرمية ، ونفذ فيها
نفاذاً : خالط جوفها ، ثم خرج طرفه من الشق الآخر ، ورجل
نافذ في أمره ، ونفاذ : ما مضى في جميع أمره ، وأمره نافذ
أى مطاع (١) .

وهو عند الفقهاء : ترتيب الأثر على التصرف ، كترتيب الملك
للمشتري مثلاً على البيع الصحيح الصادر من ذي ولاية شرعية
على المبيع .. بخلاف بيع الفضولى فإنه منعقد لا نافذ (٢) .

(١) لسان العرب ٥١٤/٣ .

(٢) كشف اصطلاحات الفنون ١٣٨٢/٦ .

النَّقْدُ

- النَّقْدُ : خلاف النسيئة ، يقال : نقده اياها نقدا : أعطاه
فانتقدها : أى : قبضها ، والنقود جمع النقد (١) .
- ويطلق النقد أيضا على تمييز الدراهم واخراج الزيف منها والناقد
والنقاد : الذى يعرف الجيد والردىء منها .
- وانذا أطلق النقدان فالمراد بهما : الدنانير والدراهم ، أو الذهب
والفضة (١) .

-
- (١) انظر لسان العرب ٤٢٥/٣ - المصباح المنير ٧٦٠/٢ .
- (٢) انظر النظم المستعذب ٣٣٥/١ - مجلة الاحكام العدلية م ١٣٠ -
مجلة الاحكام الشرعية م ١٨٣ - شرح منتهى الارادات ٢٠٠/٢ -
كشف القناع ٢٥٣/٣ .

الهبة

الهبة : مصدر ، من وهب الشئ " يهب هبة وهبا باسكان الهاء
وفتحها وموهوبا ، والاسم الموهبة ، ومعناها لغة : التبرع ، والتفضل
بما ينتفع به الموهوب له مطلقا .

وفى لسان العرب : الهبة العطية الخالية من الاعواض والاغراض
(١)
فاذا اكرت سعى صاحبها وهبا .

وجاء فى الخبر : " لا يحل لرجل ان يعطى عطية او يهب هبة
(٢)
ثم يرجع فيها الا لوالد " .

وقد اورد الفقهاء للهبة تعريفات كثيرة تختلف فى الالفاظ والعبارات
وتتفق فى المعنى المراد منها وضمونها أنها " تملك مال بلا عوض حال
حياة المملك ، فيعم تملك الواهب فى الحال وتمليكه فى ما يستقبل من
الزمان فى حياة الواهب ويخرج عن التعريف تملك الاعيان المالية
المضاف الى ما بعد موت المملك وهو الوصية .

-
- (١) لسان العرب ٨٠٣/١ - المصباح المنير ٨٤٢/٢ .
(٢) رواه ابو داود فى البيوع ٢٩١/٣ - وسند أحمد ٧٨/٢ .
(٣) حاشية ابن عابدين ٦٨٢/٥ - التعريفات للجرجاني ٢٢٨ - طلبه
الطلبه ١٠٦ - كشف اصطلاحات الفنون ١٤٤٩/٦ - الخرشي
١٠١/٧ - نهاية المحتاج ٤٠٥/٥ - المغنى لابن قدامس
٤١/٦ - كشف القناع ٢٩٨/٤ .

الهِدِيَّةُ

الهِدِيَّةُ فِي اللُّغَةِ : وَاحِدَةُ الْهِدَايَا ، يُقَالُ : أُهْدِيتُ لَهُ وَالْيَهُ ،
وَالْتَهَادِي : أَنْ يَهْدِيَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى بَعْضٍ . (١)

الهِدِيَّةُ : يَقُولُ ابْنُ قِدَامَةَ : " أَنَّ الْهَبَّةَ ، وَالصَّدَقَةَ ، وَالْهَدِيَّةَ ،
وَالْعَطِيَّةَ ، مَعَانِيهَا مُتَقَارِبَةٌ ، وَكُلُّهَا تَطْلِيْقٌ فِي الْحَيَاةِ بِغَيْرِ عَوَضٍ وَاسْمٍ
الْعَطِيَّةُ شَامِلٌ لِجَمِيعِهَا وَالصَّدَقَةُ وَالْهَبَّةُ مُتَغَايِرَانِ فَانَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ فَمَنْ
دَفَعَ إِلَى الْإِنْسَانِ شَيْئًا لِلتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ ، وَالْمَحَبَّةِ لَهُ فَهُوَ هَدِيَّةٌ . (٢)

(١) الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ ٢٥٣٤/٦ .

(٢) الْمَغْنَى لِابْنِ قِدَامَةَ ٤١/٦ .

الْوَدِيعَةُ

الْوَدِيعَةُ : فعيلة من الودع وهو الترك كما ورد في قوله تعالى
” ما ودعك ربك وما قلى ”^(١) أى ما ترك عادة احسانه فى الوحي اليك
لان المشركين ادعوا ذلك ، لما تاخر عنه الوحي .

يقال : استودعه مالا ، واودعه اياه : تركه ودفعه اليه ليكون عنده
وديعة ، واودعه : قبل منه الوديعة .

وقال الشاعر :

استودع العلم قرطاسا فضيعه هه فبئس مستودع العلم القراطيس

فالوديعة فى اللغة : تطلق على الشئ الموضع عند غير صاحبه
للمحفظ .^(٢)

وتطلق فى اصطلاح الفقهاء : على الايداع ، وعلى العين المودعة

أما عقد الوديعة : فهو تسليط الغير على حفظ ماله صريحا ،

أو دلالة مثل قول المودع لغيره : اودعتك فيقبل الآخر .

وعرفها فى معنى المحتاج : بانها ” توكيل فى حفظ مملوك أو محترم

على وجه مخصوص ” .

يقال لدافع الوديعة : مودع بكسر الدال ، ولأخذها : وديع

ومودع بفتح الدال ، والمستودع : هو المكان الذى تجعل فيه الوديعة

الوديعة : هى المال الذى يترك عند الامين وجمعها : الودائع^(٣) .

(١) سورة الضحى الآية (٣) .

(٢) انظر لسان العرب ٣٧٦/٨ — المفردات ١٧٥ .

(٣) تكملة شرح فتح القدير ٤٨٤/٨ — تبين الحقائق ٧٦/٥ — حاشية

ابن عابدين ٦٦٢/٥ — مجلة الاحكام العدلية م ٧٦٣ — شرح

ملا مسكين ٢٨٠ — طلبه الطلبة — نهاية المحتاج ١١٠/٦ —

قيلولي وعميره ١٨٠/٣ — معنى المحتاج ٧٩/٣ — المطلع ٢٧٩ —

كشف القناع ١٨٥/٤ .

الْوَسَقُ

الْوَسَقُ ، وَالْوَسَقُ : مكيمة معلومة ، كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة " (١) والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم .

والصاع النبوي عند الشافعية والمالكية والحنابلة خمسة أرتال وثلاث ، فبذلك يعادل الوسق في النظام المتري ١٣٠٥٠٠ كيلو غراما من القمح عندهم .

فالوسق عند الحنفية الذين يقولون : ان صاع النبوي ثمانية أرتال يعادل ١٩٧٢٦٠ كيلو غراما من القمح (١) .

(١) . رواه البخاري في الزكاة ١٣٣/٢ - مسلم ٣٧/١ وما بعدها ،

• وأنظر مختصر صحيح للمزني ٦٣٦/١ .

(٢) . انظر لسان العرب ٣٧٨/١ - الايضاح والتبيان ٦٤ .

الْوَصِيَّةُ

الْوَصِيَّةُ : وهى الاسم من أَوْصَى يُوصِي رَإِصَاءً أَوْ وَصَّى يُوَصِّى تَوْصِيَةً ،
والْوَصَاةُ بفتح الواو وكسرهما مصدر وصى والْوَصَايَا : جمع وَصِيَّةٍ ،
كقضايا جمع قضية ، فالوصية مأخوذة من قولهم وصيت الشئ بالشئ ،
إذا وصلتته كأن الموصى لما أوصى به وصل ما بعد الموت بما قبله فى
نفوذ التصرف فقد أفادت معنى الوصل كما يقال : وصيت الليلة باليوم
أى وصلتتها وذلك فى عمل تعلمه والوصية من هذا القياس كأنه كلام
يوصى أى يوصل ، وترد أيضا بمعنى الامر كما فى قوله تعالى " ووصى
بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بنى ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن
الا وانتم مسلمون " (١) وقال تعالى " ذلکم وصاکم به لعلمکم تتقون " (٢)
وكذلك قوله تعالى " يوصيکم الله فى أولادکم للذکر مثل حظ الانثیین " (٣)
أى يامرکم ، وفى الحديث انه خطب رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال : " أوصیک بتقوى الله " (٤) أى أمر كما يقال : أوصيته
بالصلاة أى أمرته .

فَالْوَصِيَّةُ لَفْظٌ : طلب الانسان شيئا من غيره ليفعله على غيب
منه حال حياته وبعد وفاته ، وتطلق الوصية على فعل الموصى وعلى
ما يوصى به من مال أو غيره من عهد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو
الايصاء وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم ، فالموصى يطلق على الذى
يوصى والذى يوصى له .

-
- (١) سورة البقرة الاية (١٣٢)
 - (٢) سورة الانعام الاية (١٥٣)
 - (٣) سورة النساء الاية (١٠)
 - (٤) رواه احمد فى مسنده ٣٢٥ / ٢

وقد اصطلح على اطلاق لفظ الوصية أو التوصية على التملك ولفظ
الايصاء على اقامة الانسان غيره وصيا على ماله أو أولاده بعد موته ،
على أن أوصى تتعدى باللام للدلالة على التملك بالوصية وب (الى)
للدلالة على الايصاء .^(١)

اما في الاصطلاح الفقهاء :

فقد عرفها الكمال بن الهمام من الحنفية " بأنها تملك مضاف الى
ما بعد الموت على سبيل التبرع عينا كان أو منفعة "

وعرفها ابن عرفة من المالكية : " بأنها عقد يوجب حقا في ثلث
عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه بعده . "

وعرفها الرملي في نهاية المحتاج : " بأنها تبرع بحق مضاف ولو
تقديرا لما بعد الموت ليس بتدبير وتعليق عتق وان التحقا بها حكما "

وفي كشف القناع : " الوصية شرعا : الامر بالتصرف بعد الموت
والوصية بالمال تبرع به بعد الموت . "

لونظرنا لهذه التعاريف للوصية نفهم منها أنه يوجد بينهما
اختلاف لفظي من حيث التراكمب والعبارات اما من حيث الجوهر والغرض
فإنها تكاد تكون متفقة ، وكذلك يفهم منها ان الوصية عقد تبرع لا يظهر
آثره الا بعد موت الموصي ما لم يرجع .

الايصاء : يعم الوصية والوصاية لغة والتفرقة بينهما في عرف
الفقهاء فالوصية : في اصطلاح الفقهاء تطلق على التبرع لما بعد الموت
وأما الوصاية : العهد الى من يقوم على من بعده .^(٢)

(١) انظر لسان العرب ٢٧٣/٢٠ وما بعدها — معجم مقاييس اللغة ١١٦/٦

(٢) شرح فتح القدير ٤١٦/٨ — طلبة الطلبة ١٦٩ — الخرشي ١٦٧/٨ —

نهاية المحتاج ٤٠/٦ — كشف القناع ٣٧١/٤ .

الْوَعْدُ

الْوَعْدُ أَوْ الْعِدَّةُ : كلمة صحيحة تدل على ترجية بقول أو مجرد الاعلان عن الرغبة فى فعل أمر فى المستقبل يعود بالفائدة على الموعود .

كما يقال : وعدته وعدا ، ويكون ذلك بخير وشر .
أما الوعيد : فلا يكون الا بشر ومنه قوله تعالى " ويقولون متى هذا الوعد ان كنتم صادقين " (١) أى انجاز هذا الوعد ،
والْعِدَّةُ : الوعد ، وجمعها عدات ، والوعد لا يجمع (٢) .

ويراد بالوعد ، أو العدة فى اصطلاح فقهاء المالكية :
اخبار عن انشاء المخبر معروفا فى المستقبل يعود بالفائد
على الموعود (٣) .

(١) سورة يس الآية (٤٨) .

(٢) أنظر لسان العرب ٤٦١/٣ - الصحاح ٥٥١/٢ -

معجم مقاييس اللغة ١٢٥/٦ .

(٣) فتح العلى المالك فى الفتوى على مذهب الامام مالك

الْوَقْفُ

- (١) الوقفُ في اللغة : الحبس ، وهو ضد الاطلاق والتخية .
- أما في الاصطلاح الشرعي : فهو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة .
- فقد عرفه الفقهاء بتعاريف متباينة في ألفاظها ومضمونها ، وذلك لاختلافهم في حكم العين الموقوفة : هل تنتقل الى ملك الموقوف عليه أم الى ملك الله تعالى أم تبقى على ملك الواقف ؟ .

الاتجاه الأول :

- فقد ذهب الشافعية والصاحبان من الحنفية (أبو يوسف ومحمد) الى أن العين الموقوفة تنتقل الى ملك الله تعالى .
- لهذا عرف الشافعية الوقف بأنه " حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود " .
- وعرف الصاحبان بأنه " حبس العين على ملك الله تعالى ومصرف منفعتها على من أحب " .

الاتجاه الثاني :

- وذهب أبو حنيفة والمالكية الى أن العين الموقوفة تبقى على ملك الواقف .
- وفي هذا عرفه أبو حنيفة بأنه " حبس العين على ملك الواقف والتصرف بالمنفعة ولو في الجملة " .

(١) تهذيب الأسماء واللغات القسم الثاني ١١٤/٢ وما بعدها .

وعرفه المالكية بأنه " اعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازم بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا " .

الاتجاه الثالث :

وذهب الحنابلة الى أن العين الموقوفة تنتقل الى ملك الموقوف عليه وعرفوه بأنه " تحبىس مالك مطلق التصرف في ماله المنتفع به مع بقاء عينه بقطع تصرف الواقف وغيره عن رقبته وبصرف ريعه الى جهة بر تقربا الى الله تعالى " (١)

(١) الدر المختار ٣/٣٥٧ و ٣٥٨ — منح الجليل ٤/٣٤ — الروضة للنووي ٥/٣٤٢ — كشف القناع ٤/٢٦٧ — منتهى الاراءات ٢/٣ مجلة الاحكام الشرعية م ٧٥٥ .

الوكالة

الوكالة : لفظة الحفظ ، والكفاية ، والضمان والتفويض والتسليم .

قال الله تعالى " وآتيناه موسى الكتاب وجعلناه هدى لبني اسرائيل الا تتخذوا من دوى وكيلاً " (١) .

قيل : حافظاً ، وقيل : كافياً ، وقيل : ضامناً ، وقال سبحانه مخبراً عن هود عليه السلام : " انى توكلت على الله ربي وربكم ما من دابة الا وهو اخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم " (٢) ، أى : اعتمدت على الله وفوضت أمرى اليه ، فلذلك يقال : وكلت الأمر اليه وكلا ووكولا . أى : فوضت اليه واكتفيت به ، والوكيل فعيل بمعنى مفعول ، لأنه موكل اليه ، ويكون بمعنى فاعل اذا كان بمعنى الحافظ . ومنه : " وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل " (٣) والجمع وكلا ، ووكلته توكيلاً فتوكل أى : قبل الوكالة ، والاسم التكلان (٤) .

أما الوكالة فى الاصطلاح الفقهى : فهى تفويض التصرف الى الغير ، وقد قال قدرى باشا فى تعريف التوكيل اصطلاحاً : " هو اقامة الغير مقام نفسه فى تصرف جائز معلوم " .

وذكر فى نهاية المحتاج ان الوكالة : تفويض شخص ما بفعله عنه حال حياته لما يقبل النيابة .

(١) سورة الاسراء الاية (٢) .

(٢) سورة هود الاية (٥٦) .

(٣) سورة آل عمران الاية (١٧٣) .

(٤) لسان العرب ٧٣٦/١١ - معجم مقاييس اللغة ١٣٦/٦ -

المصباح المنير ٨٣٨/٢ .

وعرفها صاحب مجلة الأحكام الشرعية : بأنها استنابة
جائز التصرف لمثله فيما تدخله النيابة .

فان قيدت بقيد فمقيدة ، أو علق على شرط فمعلقة ،
أو أقتت بزمان فموقته ، والا فهي مطلقة (١)

الْوَكَّالَةُ الدَّوْرِيَّةُ :
هي الوكالة الدائرة التي كلما عزل الموكل
صار وكيلًا ، فهي وكالة منجزة مع وكالة معلقة بالعزل ، بأن
يقول : وكلتك في كذا ، وكلما عزلتك فقد وكلتك (٢) .

الْوَيْبَةُ

الْوَيْبَةُ : مكيال مصرى قديم جزء من ستة أجزاء من الارداب كان يسمى
فى العصر الفاطمى " بالدوار " الويبة العرفية الرسمية فى مصر يزن :
٢٠٢٠ كيلو غراما من القمح . (٣)

(١) أنظر المبسوط للسرخسى ٢/١٩ - مجمع الأنهر ٢/٢٢١ -
البحر الرائق ٧/١٣٩ - نهاية المحتاج ٥/١٥ - شرح
منح الجليل ٣/٣٥١ - حدود لابن عرفة ٣٢٧ - الاقناع
فى حل ألفاظ أبى شجاع ١/٢٩٤ - المطلع ٢٥٨ -
منتهى الارادات ١/٤٤٣ - مجلة الاحكام الشرعية م ١١٨٦

(٢) مجلة الاحكام الشرعية م ١١٨٩ .

(٣) انظر حاشية الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان ٧٣ ر ٨٨ .

ثبت

مراجعه

البحث

المراجع

- ١ - كتب التفسير وغريب القرآن :
- الجامع لأحكام القرآن الكريم لأبي بكر عبد الله محمد بن أحمد
الانصارى القرطبي المتوفى سنة ٦٧١هـ / دار الكتاب العربى للطباعة
والنشر - القاهرة - ١٣٨٧هـ .
- المفردات فى غريب القرآن لأبى القاسم الحسين بن محمد الراغب
الأصفهاني المتوفى سنة ٥٠٢ هـ / الطبعة الأخيرة بمطبعة مصطفى البابى
الحلبى بالقاهرة - سنة ١٣٨١ هـ .
- ٢ - كتب السنة :
- سنن ابن ماجه لأبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجه
المتوفى سنة ٢٧٥ هـ - تحقيق محمد فوءاد عبد الباقي - طبعة دار
أحياء الكتب العربية - مصطفى البابى الحلبي وشركاه بمصر سنة ١٩٥١م .
- سنن أبى داود للحافظ أبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني
المتوفى سنة ٢٧٥ هـ - ضبط وتعليق محمد محى الدين عبد الحميد -
طبعة دار أحياء التراث - بيروت - لبنان .
- سنن الترمذى لأبى عيسى محمد بن عيسى السلمى الترمذى ،
المتوفى سنة ٢٧٩ هـ - تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، الطبعة الاولى
سنة ١٩٣٧م بمطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .
- سنن النسائى لأبى عبد الرحمن بن شعيب النسائى - المتوفى
سنة ٣٠٣ هـ - الطبعة الاولى بمطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر
سنة ١٣٨٣ هـ .

- صحيح البخارى لابی عبد الله محمد اسماعيل البخارى /
المتوفى سنة ٢٥٦ هـ — مطبعة دار ومطابع الشعب بمصر •
- صحيح مسلم للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم
القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ — المكتب التجارى للطباعة
والنشر والتوزيع — بيروت — لبنان •
- كشف الاستار عن زوائد البزار على الكتب السنة للهيثمى تحقيق
حبيب الرحمن الأعظمى — مؤسسة الرسالة — بيروت — لبنان •
- مجمع الزوائد للحافظ على بن أبى بكر الهيثمى — المتوفى سنة
٨٠٧ هـ — دار الكتاب — بيروت •
- مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذرى ، تحقيق محمد ناصر الدين
الالبانى — الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٩ هـ بالافست •
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلى بن سلطان محمد
القارى — مطبعة أبناء مولوى محمد بن غلام رسول سورتى — بمبى — الهند •
- مسند الامام أحمد بن حنبل — المتوفى سنة ٢٤١ هـ — المكتب
الاسلامى للطباعة والنشر ودار صادر — بيروت •
- معالم السنن لابی سليمان الخطابى — مطبوع بهامش مختصر سنن
ابى داود — مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٨ هـ •
- المنتقى شرح موطأ الامام مالك لقاضى أبى الوليد سليمان بن خلف
الباجى الاندلسى — المتوفى سنة ٤٩٤ هـ — الطبعة الاولى بمطبعة
السعادة مصر سنة ١٣٣٢ هـ •

- المنتقى من اخبار المصطفى لابي البركات مجد الدين عبد السلام
ابن تيمية الحراني - المتوفى سنة ٦٥٣ هـ - الطبعة الاولى بمطبعة
حجازى بمصر سنة ١٣٥١ هـ .

- الموطأ لمالك بن أنس الأصبحي - المتوفى سنة ١٧٩ هـ .
- النهاية فى غريب الحديث والأثر لمبارك بن محمد بن محمد ابن الاثير
المتوفى سنة ٦٠٦ هـ - الطبعة الاولى - دار احياء الكتب العربية ١٣٨٣ هـ
- نيل الأوطار شرح منتقى الاخبار لمحمد بن على بن محمد الشوكاني
المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ - الطبعة الأخيرة بمطبعة مصطفى البابى الحلبي
وأولاده بمصر .

٣ - كتب الفقه الاسلامى :

أ - المذهب الحنفى :

- الاختيار لتعليل المختار لابي الفضل عبد الله بن محمود الموصلى
المتوفى سنة ٦٨٣ - مكتبة البابى الحلبي سنة ١٣٧٠ هـ .
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لزين العابدين بن ابراهيم بن نجيم
المصرى - طبع بدار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبى بكر بن مسعود
الكاسانى - المتوفى سنة ٥٨٧ هـ - طبع بمطبعة العاصمة بالقاهرة .
- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان بن على
الزيلعى - المتوفى سنة ٧٤٧ هـ - الطبعة الثانية بدار المعرفة للطباعة
والنشر - بيروت .

- تحفة الفقهاء . لعلاء الدين السمرقندى — المتوفى سنة ٥٣٩ هـ .
الطبعة الاولى بمطبعة جامعة دمشق سنة ١٣٧٩ هـ .
- حاشية رد المختار على الدر المختار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين
المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ — المطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابى الحلبي
وأولاده بمصر سنة ١٣٨٦ هـ .
- الدرر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد علاء الدين الحصكفى —
المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ — مطبوع بهامش رد المختار الطبعة الثانية بمطبعة
الكبرى ببولاق مصر ١٢٧٢ هـ .
- رد المختار على درر المختار لمحمد أمين بن عمر الشهيبي —
بابن عابدين — المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ — الطبعة الثانية بمطبعة الكبرى
ببولاق مصر سنة ١٢٧٢ هـ .
- شرح درر المختار لمحمد علاء الدين الحصكفى — المتوفى
سنة ١٠٨٨ هـ — طبع بمطبعة الواعظ .
- طلبه الطلبة فى الاصطلاحات الفقهية على ألفاظ كتب الخفية —
لعمر بن محمد بن أحمد النسفى — المتوفى سنة ٥٣٧ هـ — طبع بمطبعة
العامرة سنة ١٣١١ هـ .
- فتح القدير شرح الهداية لكمال الدين ابن الهمام — المتوفى ٨٦١ هـ .
الطبعة الاولى بمطبعة البابى الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٨٩ هـ .
- المبسوط لمحمد بن أحمد بن سهل السرخسى — المتوفى سنة ٤٣٨ هـ
الطبعة الثانية بدار المعرفة — بيروت — لبنان .

- مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر لعبد الرحمن بن شيخ محمد
ابن سليمان المشهور بشيخ زاده - المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ مطبعة دار
الخلافة العلية سنة ١٢٧٦ هـ .

- الهداية لعلى بن أبى بكر بن عبد الجليل المرفغانى - المتوفى
سنة ٥٩٣ هـ - الطبعة الاخيرة بمطبعة مصطفى البابى وأولاده بمصر .

ب - المذهب المالكى :

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابى الوليد محمد بن أحمد
ابن محمد بن أحمد بن رشد القرطبى - المتوفى سنة ٥٩٥ هـ - مكتبة
الكليات الازهرية بمصر سنة ١٣٨٩ هـ .

- بلغة السالك لا قرب المسالك للشيخ أحمد بن محمد الصاوى المالكى
الطبعة الاخيرة بمطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٧٢ هـ
- البهجة شرح تحفة ابن عاصم لعلى بن عبد السلام القسولى الفاسى
الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٠ هـ .

- التاج والاكلیل لمختصر خليل لمحمد بن يوسف البدرى الشهير
بالمواق - المتوفى سنة ٨٩٧ هـ مطبوع بهامش مواهب الجليل للحطاب -
بمكتبة النجاح - طرابلس - ليبيا .

- تحرير الكلام فى وسائل الالتزام للحطاب - مطبوع ضمن فتح العلى
المالك لعليش - الطبعة الاخيرة .

- الحدود لمحمد بن عرفة - المتوفى سنة ٨٠٣ هـ مع شرحه لمحمد
الانصارى المشهور بالرصاع - المتوفى سنة ٨٩٤ هـ - الطبعة الاولى طبع
فى تونس سنة ١٣٥٠ هـ .

- الخرشى شرح على مختصر خليل لابن عبد الله محمد بن عبد الله الخرشى المتوفى سنة ١١٠١ هـ - دار صادر - بيروت .
- فتح العلى المالك فى الفنون على مذهب الامام مالك لمحمد عيش - المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ - الطبعة الاخيرة .
- الفروق لاحمد بن ادريس بن عبد الرحمن القرافى - المتوفى سنة ٦٨٤ هـ - طبع بدار المعرفة ببيروت - لبنان .
- منح الجليل شرح مختصر خليل لمحمد بن أحمد بن عيش - المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ - مكتبة النجاح - طرابلس - ليبيا .
- مواهب الجليل شرح مختصر خليل لمحمد بن محمد الخطاب الرعنى المتوفى سنة ٩٥٤ هـ - مكتبة النجاح - طرابلس - ليبيا .
- ج - المذهب الشافعى :
- الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع الشافعية لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى - المتوفى سنة ٩١١ هـ - الطبعة الاخيرة بمطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٧٨ هـ .
- اعانة الطالبين للسيد أبى المشهور بالسيد البكرى - طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية .
- الاقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع للشيخ محمد الشرينى - طبع بمطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٠٦ هـ .
- الامم للامام بن ادريس الشافعى - المتوفى سنة ٢٠٤ هـ الطبعة الاولى شركة الطباعة الفنية المتحدة سنة ١٣٨١ هـ .

— !التنبیه فی الفقه لابراهيم بن علی بن يوسف الشيرازى الفيروزآبادى
المتوفى سنة ٤٧٦ هـ — الطبعة الاخرى بمطبعة مصطفى البابى الحلبي
وأولاده بالقاهرة سنة ١٣٧٠ هـ •

— الجمل على شرح المذهب للشيخ سليمان الجمل — طبع بمطبعة
مصطفى محمد بصر •

— حاشية الشرقاوى على التحرير للشيخ عبد الله بن حجازى
ابن ابراهيم الشافعى الازهرى الشهير بالشرقاوى — المتوفى سنة ١٢٢٦ هـ
طبع بدار المعرفة للطباعة والنشر — بيروت — لبنان •

— حواشى تحفة للشيخ عبد الحميد الشروانى — مطبعة اليمنىة بمصر
سنة ١٣١٥ هـ •

— روضة الطالبين وعمدة المفتين — لىحى بن شرف النووى الدمشقى
المتوفى سنة ٦٧٦ هـ — المكتب الاسلامى للطباعة والنشر •

— شرح البهجة للشيخ زكريا الانصارى — طبع بالمطبعة اليمنىة
بمصر سنة ١٣١٨ هـ •

— قيلوبى وعميرة على شرح جلال الدين المحلى على منهلج الطالبين
للنووى لشهاب الدين أحمد البرلسى الملقب بعميرة المتوفى سنة ٩٥٧ هـ
وأحمد بن أحمد بن سلام الملقب بقيلوبى — المتوفى سنة ١٠٦٩ طبع
بمطبعة دار احياء الكتب العربية •

— المجموع شرح المذهب لابی زكريا محى الدين بن شرف النووى
المتوفى سنة ٦٧٦ هـ — المكتبة العالمية بالفجالة •

— المذهب لابراهيم بن على بن يوسف الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ
الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابى الحلبي واولاده بمصر سنة ١٣٧٩ هـ
— النظم المستعذب — لمحمد بن احمد بن بطلال الركبى مطبوع
بهامش المذهب للشيرازى — الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابى الحلبي
بمصر سنة ١٣٧٩ هـ .

ز نهاية المحتاج شرح المنهاج لمحمد بن أحمد الرملى المصرى
المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ — الطبعة الاخيرة بمطبعة مصطفى البابى الحلبي
بمصر سنة ١٣٨٦ هـ .

د — المذهب الحنبلى :

— أعلام الموقعين — شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر
المعروف بابن قيم الجوزى — المتوفى سنة ٧٥١ هـ — مكتبة الكليات
الازهرية بمصر .

— الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان لابی العباس نجم
الدين ابن الرفعة الانصارى — المتوفى سنة ٧١٠ هـ — طبع بدار الفكر
بدمشق سنة ١٤٠٠ هـ .

— الشرح الكبير على متن المقنع لشمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن
ابن عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى — المتوفى سنة ٦٨٢ هـ — الطبعة
الثانية بمطبعة المنار بمصر سنة ١٣٤٧ هـ .

— شرح منتهى الارادات — لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتى —
المتوفى سنة ١٠٥١ هـ — المكتبة السلفية .

- كشف القناع عن متن الاقناع — لمنصور بن يونس بن ادريس
البهوتي — المتوفى سنة ١٠٥١ هـ — مطبعة الحكومة بمكة سنة ١١٩٤ هـ •
- الفتاوى الكبرى لابي العباس تقى الدين أحمد بن عبد الحليم
ابن تيمية — المتوفى سنة ٦٥٣ هـ — دار المعرفة للطباعة والنشر — بيروت
لبنان •
- مجموع فتاوى ابن تيمية لابي العباس تقى الدين بن أحمد بن
عبد الحليم • مكتبة المعارف — الرباط — المغرب •
- المغنى — لعبد الله بن محمد بن قدامة الحنبلي — المتوفى
سنة ٦٣٠ هـ — شرح مختصر الخرقى — الطبعة الاولى المحققة مطابع
سجل العرب بالقاهرة •
- منتهى الارادات فى جمع المقنع مع التنقيح وزيادات — لمحمد
ابن أحمد الفتوحى الحنبلي الشهير بابن النجار — المتوفى سنة ٩٧٢ هـ
طبي بدار الجيل للطباعة — القاهرة •
- هـ — المؤلفات الحديثة :
- الاحتكار وأثاره فى الفقه الاسلامى — عبد الرحمن قحطان الدردى
مطبعة القضاء فى النجف سنة ١٣٩٣ هـ •
- الحيازة فى العقود فى الفقه الاسلامى — تأليف الدكتور نزيه
حماد الاستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة — الطبعة الاولى — مكتبة
دار البيان — دمشق — سنة ١٣٩٨ هـ •
- درر الحكام شرح 'مجلة الأحكام' — تأليف على حيدر — منشورات
مكتبة النهضة — بيروت •

— الرهن فى الشريعة الاسلامية — تأليف فرج توفيق الولية — مطبعة القضاء فى النجف سنة ١٣٩٣ هـ •

— سبب الالتزام وشرعيته — تأليف / جمال الدين محمد محمود — دار الاتحاد العربية للطباعة — سنة ١٩٦٩ م •

— الشركات فى الشريعة الاسلامية — للدكتور عبد العزيز عزت الخياط الطبعة الاولى — منشورات وزارة الاوقاف والمقدسات الاسلامية — عمان سنة ١٣٩٠ هـ •

— الغرر وأثره فى الفقه الاسلامى — للدكتور الصديق محمد الامين الضير — الطبعة الاولى — مطبعة دار نشر الثقافة — سنة ١٣٨٦ هـ •

— الفقه الاسلامى فى أسلوبه الجديد — للدكتور وهبه الزحيلى — الطبعة الثانية — مطبوع بدار الفكر •

— مجلة الاحكام الشرعية — لأحمد بن عبد الله القارى — تهامة جدة — سنة ١٤٠١ هـ •

— مجلة الاحكام العدلية

— المدخل الفقهى العام — للاستاذ مصطفى زرقاء — الطبعة التاسعة بمطابع ألفباء سنة ١٩٦٨ م •

— مرشد الحيران لمعرفة أحوال الانسان — لمحمد قدرى باشا — الطبعة الثانية — بالمطبعة الاميرية ببولاق سنة ١٩٠٩ م •

— مصادر الحق فى الفقه الاسلامى — للدكتور عبد الرزاق السنهورى جامعة الدول العربية سنة ١٩٦٨ م •

- المعاملات المادية والأدبية - لسيد على فكرى - الطبعة الاولى
مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .
- الملكية فى الشريعة الاسلامية - للدكتور عبد السلام داود العبادى
مكتبة الأقصى - عمان - سنة ١٣٩٤ هـ .
- الملكية ونظرية العقد فى الشريعة الاسلامية - للشيخ محمد
أبو زهرة - دار الاتحاد العربى للطباعة والنشر .
- نظرية الضمان - للدكتور وهبة الزحيلي - دار الفكر - دمشق ١٣٨٩ هـ
- ٤ - كتب اللغة والتراجم والتعريفات :
- التعريفات - للسيد الشريف على بن على الجرجاني الحنفى -
المتوفى سنة ٨١٦ هـ .
- تهذيب الأسماء واللغات - لابی زكريا محى الدين بن شرف النورى
المتوفى سنة ٦٧٦ هـ - ادارة الطباعة المنبرية .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية - تأليف / اسماعيل حماد
الجوهري - المتوفى سنة ٣٩٣ هـ - تحقيق / أحمد عبد الغفور - دار العلم
للملايين - بيروت سنة ١٣٧٩ هـ .
- كشف اصطلاحات الفنون - لمحمد أعلى بن على التهانوى - المتوفى
سنة ١١٥٨ هـ - الجزء الأول والثانى والثالث الى حرف السين - المؤسسة
المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر سنة ١٣٨٢ هـ - ومن حرف
الشين الجزء الثالث والرابع والسادس - المكتبة الاسلامية - خياط - بيروت

- لسان العرب — للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد
- ابن محمد بن كرم ابن منظور الافريقى المصرى — المتوفى سنة ٧١١ هـ —
- دار صادر للطباعة والنشر ودار بيروت للطباعة والنشر — بيروت ١٣٧٦ هـ
- المصباح المنير — لأحمد بن محمد بن على المقرئ الفيومى — المتوفى
- سنة ٧٧٠ هـ — الطبعة الثانية بمطبعة الاميرية ببولاق سنة ١٣٢٤ هـ •
- معجم مقاييس اللغة — لابی الحسين أحمد بن فارس بن زكريا —
- المتوفى سنة ٣٩٥ هـ — تحقيق وضبط / عبد السلام محمد هارون — الطبعة
- الثانية مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر •

فهرس المصطلحات

المصطلح	رقم الصفحة	المصطلح	رقم الصفحة
الاياحة	٨	الاستحكار	٢٠
الايضاع	٩	الاستنصاع	٢١
الاجارة	١٠ - ١١	الاستعارة - انظر الاعارة	٢١
اجارة الذمة	١٢	الاستيمان	٢١
الاجارة المضافة	١٢	الاعارة	٢٢ - ٢٣
الاجارة المنجزة	١٢	الاعتصار	٢٤
الآجر	١٢	الافلاس	٢٥ - ٢٦
أجر الشل	١٢	الاقالة	٢٧ - ٣٠
الأجر المسمى	١٢	الالتزام	٣١ - ٣٢
الأجير	١٢	الأمانة	٣٢
الأجير الخاص	١٣	الانقصاد	٣٣
الأجير المشترك	١٣	الأوقية	٣٤ - ٣٥
الأجير المنفرد (انظر الاجير الخاص		الايجاب	٣٦ - ٣٧
أجير الوحد (انظر الاجير الخاص)		البائع	...
الاحتكار	١٤ - ١٥	البتل	٣٨
الاخاذاة	١٦	البضاعة	٣٩
الأردب	١٧	البهيج	٤٠
الارش	١٨	البيع	٤١ - ٤٤
الاستبدال	١٩	بيع الاختيار	٤٤
الاستحقاق	٢٠	بيع الاستغلال	٤٤

المصطلح	رقم الصفحة	المصطلح	رقم الصفحة
بيع الاطاعة	٤٥	بيع المواضعة	٥٤
بيع الأمانة	٤٥	بيع الرضيعة — انظر المواضعة	
البيع البات	٤٥	بيع الوفاء	٥٤
البيع بالرقم	٤٥	التجارة	٥٥
البيع الباطل	٤٥	التحجير	٥٦
بيع التعاطى	٤٦	التخارج	٥٧
بيع التلجئة	٤٦	التخليصة	٥٧
بيع الجائز — انظر بيع الوفاء		التدليس	٥٨
بيع جبل الحبله	٤٧	التسجير	٥٩
بيع الحصاة	٤٨ الف	التسليم	٥٩
بيع العربون	٤٨ بار	التصريفة	٦٠
بيع العينة	٤٩	تطرح الدينين	٦١
بيع الكالى	٥٠	التفجير	٦٢
بيع المجر	٥١	التفجير فى السعر	٦٣
بيع المحاطة	٥١	التقسيم	٦٤
بيع المحاكمة	٥١	تلقى الركبان	٦٥
بيع المخاسرة — انظر بيع المواضعة		تنضيم المال	٦٥
بيع المزابنة — " " المزابنة		التولية	٦٦ — ٦٧
بيع الضامين — " " الملاقح		الضمن	٦٨ — ٦٩
بيع المعاملة	٥٢	الضمن المسمى	٧٠
بيع المقايضة	٥٢	التشيك	٧٠
بيع الملاقح	٥٣	الجريب	٧١

المصطلح	رقم الصفحة	المصطلح	رقم الصفحة
الجـزاف	٧٢	الدانق	٩٠
الجمالـة	٧٣	الدرهم	٩١
الحجر	٧٤ - ٧٥	الدرهم البقلـى	٩١
الحصة الشائعة	٧٦	الدرهم الخوارزمى	٩١
الحق	٧٧ - ٧٨	الدرهم الطبرى	٩١
الحمالـة	٧٩	الدرهم المصرى	٩١
الحوالـة	٨٠ - ٨١	الدينار	٩٢
الحيلـة	٨٢	الدين	٩٣ - ٩٦
الحراج	٨٢	الدين الحال	٩٧
خراج المقاسمة	٨٣	الدين الصحيح	٩٧
خراج الوظيفة	٨٣	الدين الغير صحيح	٩٧
الخلاصة	٨٤	دين المحاصة	٩٧
الخليط	٨٤	الدين المعجل	٩٧
الخمار	٨٥	الدين المؤجل	٩٧
خيار التدليس	٨٦	الذراعى	٩٧
خيار التعيين	٨٧	الذمة	٩٨ - ١٠٣
خيار الرجوع	٨٨	الربا	١٠٤ - ١٠٥
خيار الشرط	٨٨	ربا الفضل	١٠٥
خيار العيب	٨٨	ربا النسيئة	١٠٦ - ١٠٧
خيار المجلس	٨٩	الرشد	١١٠
خيار النقـد	٨٩	الرشوة	١١١
خيار النقيضة - أنظر خيار العيب		الرطل	١١٢ - ١١٣

المصطلح	رقم الصفحة	المصطلح	رقم الصفحة
الرقبى	١١٤	شركة العقد	١٣٤
الرهن	١١٥ - ١٢٠	شركة العمل - انظر الأبدان	
الزيف	١٢١	شركة العنان	١٣٥
المستوقة	١٢١	شركة العين	١٣٦
السفنجة	١٢٢	شركة الغنيمة	١٣٦
السفيه	١٢٣	شركة المتبايعين	١٣٧
السلام	١٢٤ - ١٢٥	شركة المفاوضة	١٣٧
السمار	١٢٦	شركة المغاليس	١٣٨
الشركة	١٢٧ - ١٢٩	شركة الملك	١٣٨
شركة الاباحة	١٢٩	شركة الوجوه	١٣٩
شركة الأبدان	١٣٠	شركة الوجوه غانا	١٤٠
شركة الأبدان مفاوضة	١٣١	شركة الوجوه مفاوضة	١٤٠
شركة الاختيار	١٣١	الشفعة	١٤١ - ١٤٢
شركة الارث	١٣٢	الصاع	١٤٣
شركة الأعمال	١٣٢	الصدقة	١٤٤
شركة التقبل	١٣٢	الصرف	١٤٥ - ١٤٦
شركة الجبر	١٣٢	الصفقة	١٤٧
شركة الحمالين	١٣٣	الصلح	١٤٨ - ١٤٩
شركة الدين	١٣٣	الضمار	١٤٩
شركة الدم	١٣٤	الضمان	١٥٠ - ١٥٢
شركة الشيوع	١٣٤	ضمان الدين	١٥٣
شركة الصنائع	١٣٤	ضمان العقد	١٥٣

المصطلح	رقم الصفحة	المصطلح	رقم الصفحة
ضمان الحسدة	١٥٣	العقد المنجز	١٦٦
ضمان المال - انظر الدين		العقد الموقوف	١٦٦
ضمان الوجه	١٥٤	العيب	١٦٧
ضمان اليد	١٥٤	العيب الحادث	١٦٧
العارية - انظر الاعارة		العيب الفاحش	١٦٧
العدل	١٥٥	العيب القديم	١٦٧
العدة - انظر الوعد		العيب اليسير	١٦٧
العرايا	١٥٥ - ١٥٦	العين	١٦٨
العرق	١٥٧	الغبين	١٦٩
عرق شرعى	١٥٧	الغبين الفاحش	١٦٩
عرق عرفى	١٥٧	الغبين اليسير	١٧٠
العروض	١٥٨	الغرر	١٧١ - ١٧٢
العطية	١٥٩	الغش	١٧٢
العقار	١٦٠	الغلة	١٧٣
العقد	١٦١ - ١٦٢	الفرق	١٧٤
العقد الباطل	١٦٢	الفسخ	١٧٥
العقد الجائز		الفضولى	١٧٦
العقد الصحيح	١٦٣	القبض	١٧٧ - ١٧٨
العقد الفاسد	١٦٤	القبول	١٧٩
العقد اللازم	١٦٥	القراض	١٨٠ - ١٨١
العقد المضاف	١٦٥	القرض	١٨٢ - ١٨٣
العقد المعلق	١٦٦	القسامة - انظر القسمة	

المصطلح	رقم الصفحة	المصطلح	رقم الصفحة
القسمية	١٨٤	المثلثى	٢٠٣
قسمة الاجبار	١٨٥	المثمن	٢٠٤
قسمة التراضى	١٨٥	المحاكلة	٢٠٥
القفيـز	١٨٦	المحفلة - أنظر التصرية	
قفيز الطحان	١٨٧	المخابرة	٢٠٦
القنطار - أنظر الرطل		المخاسرة - أنظر بيع المعاوضة	
القيراط	١٨٨	المسد	٢٠٧
القيـمى	١٨٨	المراجحة	٢٠٨ - ٢٠٩
الكتابة	١٨٩	المراطلية	٢١٠
الكـدك	١٩٠	المروصد	٢١١
الـكر	١٩٠	المزابنة	٢١٢ - ٢١٣
الـكـراء	١٩٠	المزارمة	٢١٤ - ٢١٥
الـكردار - أنظر الكدك		المزادة	٢١٥
الكـالـة	١٩١	المأقاة	٢١٦
كـالـة البدن		المأومة	٢١٧
كـالـة بالدرن		المستوسل	٢١٨
كـالـة المال	١٩٢	المسترضع	٢١٨
الكـالـة بالفس	١٩٣	المشاع	٢١٨
الكـالـة المنجزة	١٩٣	المصارفة - أنظر الصرف	
الـكـيل	١٩٤	المفارقة - " الخاصة	
الـمال	١٩٥ - ٢٠٠	المضامين - " حبل الحبله	
المـقال	٢٠١ - ٢٠٢	المضاربة	٢١٩ - ٢٢٠

المصطلح	رقم الصفحة	المصطلح	رقم الصفحة
المعاملة - أنظر القراض		الوديعة	٢٣٧
المقرضة - " "		الوعد	
المقاصة	٢٢١ - ٢٢٢	الوسق	٢٣٨
المقاصة الاختيارية	٢٢٢	الوصية	٢٣٩ - ٢٤٠
المقاصة الجبرية	٢٢٢	الوقف	٢٤٢ - ٢٤٣
المقايضة	٢٢٢	الوكالة	٢٤٤ - ٢٤٥
المكتاتبة - أنظر الكتابة		الهيئة	٢٤٥
اللاسعة	٢٢٣		
الملك	٢٢٤ - ٢٢٦		
الملك المشاع	٢٢٦		
المنابذة	٢٢٧ - ٢٢٨		
المناسبة	٢٢٨		
النقل	٢٢٩		
المبايأة	٢٣٠		
المواضعة	٢٣٠		
البيهرج - أنظر البيهرج			
البيهرجة - " "			
النجاش	٢٣١ - ٢٣٢		
النفاذ	٢٣٣		
النقد	٢٣٤		
الهيئة	٢٣٥		
الهدية	٢٣٦		